

Copyright © King Saud University



101X





٢١٢

س ٩٧

شرح المقدمة في الكلام على البسمة والحمد لله  
وغيرهما للأنصاري. تأليف السنباطي، أحمد بن  
أحمد - ٩٩٥ هـ. كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً.

٦٢ ق ٢١ س ١٥ × ٢١ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد. طبع

٦١٥٣

الاعلام (ط ٤) ٩٢:١ دار الكتب المصرية ١: ٥٤

١- التفسير، القرآن الكريم وعلومه أ- المؤلف

١٤٢٩ / ٢

بد تاريخ النسب - شرح السنباطي على

١٤١١ / ٤ / ٥

مقدمة الأنصاري



هذا شرح مقدمة شيخ الاسلام

زكريا التي وضعها في الكلام على التيسيرة

والحمد لله وغيرها لسيدنا ومولانا

الشيخ العلامة المحقق المدقق

أحمد شهاب الدين بن الشيخ

الامام القطب الزباني

عبد الحق الشيناي

الشافعي نقضاً له

ببركاته وبركات

علومه والمسلمين

أجمعين آمين

امان

امين

لم



وصل الى علي محمد باقر وعلي محمد وصيه وسلم

في شهر ربيع الثاني

قسم النسخات

الرقم: ٦١٥٢ - ١٤٢٩

العنوان: شرح مقرة في الكلام على التيسيرة والحمد لله

المؤلف: الشيخ طه - أحمد بن محمد - ٩٩٥

تاريخ النسخ: ١٢٩٥

اسم الناشر: -

عدد الأوراق: ٦٣ - ٩

ملاحظات: -



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر  
 الحمد لله كما ينبغي لآل وجهه الكريم والصلاة والسلام  
 على سيدنا محمد الفاتح الحاتم وعلي اله واصحابه الامجاد الاكابر  
**وسعد** فهذا شرح لطيف على المقدمة التي وضعها  
 شيخ الاسلام عمدة العلماء الاعلام خاتمة المحققين تبيين  
 الملك والدين ابو يحيى زكريا الانصاري الشافعي  
 في الكلام على البسملة والحمد لله وغيرهما من امور ستاتي  
 فيها بسملة يكمل مرادها ويتم موادها ويوضح مقولها  
 ويوضح محلها والله اسأل ان ينفع به كما نفع باصله وان  
 يجعله خالصا لا حيلة الله على ما يشاء ويريد بلا حيلة  
 خبير قال المصنف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم**  
**الحمد لله** جعل البسملة والحمد لله مبدء الموعظة  
 لتحصيل البركة فيها كما يدل عليه حديث كل امرئ بال  
 امر حال يهيم به شرعا فيخرج المحرم والمكروه لا يبرء فيه  
 بسم الله الرحمن الرحيم وحديث كل كلام لا يبرء فيه  
 بالحمد لله فهو حرام وهو معنى اقطع ابا مقطوع البركة  
 بناء على الظاهر ان البسملة مبدء لا يبرء فان قيل  
 الذي جعل الاستدعاء مبدء البسملة لا الحمد لله  
 فالعمل بحديثها مستقذر احيى محل الاستدعاء فيها  
 على العرف الذي يشرع من حين الشروع في الشيء  
 التي هي الاخذ في العقود والتمسك فيهما على الامم من الحقوقي  
 والاصنافي

المصنف

سواء

مقتضى

والاصنافي القريب منه بان تذكر الحمد لله عقب البسملة  
 مستقلة بها كما يدل على ذلك القرآن فهو مبدء البركة  
 العمل بالحديثين ثم ما افهمه ما تقر من انه يشترط في تحصيل  
 البركة الاستدعاء بالبسملة والحمد لله محمول على الكمال والا  
 فاصل البركة يحصل بالاستدعاء باحد هاتين وبغيرهما من ذلك ذكر  
 الله تعالى كما افهمه دفع جميع التعارض بين الحديثين  
 بان ذلك لو اعتبر خصوص البسملة والحمد لله الواردتين  
 فيها وقدر ما يدل على ان المعنى انما هو جهة عمومها  
 وهو كونها ذكر او حديث كل امرئ بال لا يشترط ان يذكر  
 الله الحديث فان قلت **فيه حال التوسل**  
 على المطلق والجائز العكس قلت **ذاكر** وفيما اذا ورد  
 بتقدير واحد فحيث وسر توريد ان بتقديرين متباينين  
 وموافقا حال عليه كما تقر فان قلت **ذكر الله**  
 تعالى الماتى به في افتتاح الامر ذي البال لتحصيل البركة فيه  
 امره وبال فيحتاج في تحصيل البركة فيه الى سبق مثله ويتسلسل  
 قلت فهو محصل البركة فيه كما هو محصل لها فيما افتتح به  
 كالشاة من امر يعين ثم في نفسها وغيرها فهو مستثنى من عموم  
 الامر ذي البال في الحديث فتبين ان من الامر ذي البال  
 يحتاج في تحصيل البركة فيه او يفتتح به بذكر الله  
 لكن قد ورد في بعض ذلك نوع مخصوص من الذكر  
 كالسمية في الوضوء واليتم والذكر وقرأة القرآن

وسطلق

او في الاول على  
 الكون والنا  
 على الاصنافي

المقيد هو ذكر  
 البسملة والحمد لله  
 والمطلق هو ذكر الله



وات

من

५०७



دا جیب

[illegible]

واجب باشتراكهما في اصل المعنى لان احبهما عن الله تعالى لغة مخصوصة تشبيه محمد بربل من سيدنا و  
عطا بيان لان نعت المعرفة اذا قدم عليها العرب بحسب  
العوامل واغربت المعرفة كبر لركه و شام ابنايه نعت  
محمد لا لسيدنا ان جعل اسم فاعل انتهى **وعلي** **اليه** ثم عند الشايعي  
في الله تعالى عنه اقام به الذين امتوا من اولادها ثم والمطلب  
ابني عبد مناف وقيل عترته الذين ينتسبون اليه وهم  
اولاده واولاد بناته ما تناسلو او قيل امته اجماعة الاجابة  
قاله الا انه يهري وهو اقربها للمصواب واختاره النور  
واما اصل ال اهل به ليل تصغير علي اهل فاعل ال الههزة توصلا  
الي قلبها الخافند في معناه ان يقال الههزة شغل من الهه  
وكيف عدل منها اليها وقيل اول به ليل تصغيره علي اويل  
حتى الكساي انه سمع عرابيا ذهبيما يقول ال واول يله تخركت  
الواو واغنى ما قبلها قلت الخافند ان القول الثالث  
ثاني في معنى اليه عليه الصلاة والسلام يعني علي هذا القول الثاني  
في اصل ال و علي ثلث القولين في اصله لا يقال ال الا لاشراف  
من العقلاء لان اهل و لا ينافيه تصغيره السابق اذ هو  
بالنسبة لمن هو من الاشراق اقول من غيره منهم شرفا لا يقال  
هول التعظيم لانا نقول تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير  
ولا يفرقون لثبوتهم بصورة الاشراق اول شرفه في قومه  
عندهم **وعلي اصحابه** الشاملين لبعض الال او الشاملين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الذي كان من قبله  
والذين هم على الهدى  
والذين هم على الضلال



ابن حبيب

ابن حجر في الاصابة في شتات الصحبة لورقة بن نوفل  
 لكن المفهوم من كلامه في شرح التوبة ثبوتها فانه يورق  
 بينه وبين ثبوتها بحرا بان ورقة ادراك البعثة وان  
 لم يبركه الدعوة لخلاف بحرا وهو ظاهر والعرف  
 السابق يشمل **وعلي** **اصحبايه** اي اصحاب الله الذين  
 اصطلحوا في اي اختارهم من خلقه لما فوق الايمان من مراتب  
 القرب فيكون مختصا بالتركاة المرتبة الشاملين  
 لهم من الال وجميع الاصحاب او بالايمان فما فوقه منها  
 فيشمل جميع المؤمنين الذين هم الال او الشاملون لهم  
 ولا اصحاب **تنبيه** افاد السلام المصنعه انه يجوز من غير  
 الانبياء والملائكة بالكرامة الصلاة والسلام على غيرهم  
 تبعال الانبياء اي والملائكة وتكثر الصلاة وكذا السلام عالم  
 يقع خطأ للمؤمن حقيقة او تنزيلا لما في المراسلات  
 من غيرهم على غيرهم استقلا لا على الصحيح نعم يستثنى من غير  
 النبي لقان ومريم علي الاشهر من انهما ليسا بنبيين  
 ولا تكرر ذلك من غيرهم عليهما كما في الان كما قال لانها مرتفعان  
 عن حال من يقال له رضي الله تعالى عنه اي وبم الاختيار غير  
 الانبياء والملائكة على غيرهم استقلا لا لهما حقهما فلهما  
 الاختام بهما على غيرهما انتهى **وبعد** به من الطروق  
 المتقطعة عن الاضافة وجوزها هنا البناء على الضم على  
 نية معني المضاف اليه والنصب على نية لفظه والقي

لما في القرآن العزيز  
ما يرفعها ولا يكرهها  
من الانبياء والملائكة



بها اقترا بخبره وقد كان النبي صلي الله عليه وسلم  
 يأتي بأصلها في خطبه وهو ما بعد بر ليل اتصالها  
 بتأليها للأنهم اتصالها غالباً بالتالي تليها الذي هو  
 أحد ستة أشياء مذكورة في كتب النحويين بعد من كل طرف  
 معمول إلا ما أول الفعل الذي هو من جملة ما ثابت عنه  
 وهو مما يمكن من شي قولان والأصل هنا مما يمكن من  
 شي بعد الحمد لله والصلوة والسلام **فصل** في الامور  
 الخاصة في الذهن او في الخارج **مقدمة** بكسر الدال  
 من قدم الالانم بمعنى تقدم او يفتحها على قلعة من قدم  
 المتعدي اي مقدمة او مقدمة لما اشتملت عليه مما يقتضي  
 تقدمها وتسبق به تقدمها على غيرها فيكون ان يكون  
 المكسورة الدال من قدم المتعدي على معنى انها مقدمة  
 من فعلها على غرض ثم وصف المقدمة بوصف يفتضي  
 اولها الالامور التي هي مسماها الفاظاً وثانيها انما هي  
 وانما يمكن تأويل كل ما يرجع به الى الاخر فقال **على سبيل**  
**الاختصار** بالامانة السياسية اي على طريق هو الاختصار  
 الذي تودي الالفاظ معه ما تودي به مع التطويل به عدم  
 الملل المودى اليه **في الكلام على البسملة** اي بسم  
 الله الرحمن الرحيم **والحمد لله** اي الحمد لله الماتى فيها في  
 ابتداء الامور بالتحصيل البركة **والكلام على الحمد**  
**والشكر والمدح لغة** **وعرف** منصوباً بفتح الخافض

فان

فان قلت الكلام على الحمد من جملة الكلام على الحمد له  
 فلم يصرح به مع شمول ما قبله له قلت للاشارة  
 الى ان الكلام على الشكر والمدح انما يخرج من الكلام على  
 الحمد الذي هو من جملة الكلام على الحمد له المقصود  
 هو الكلام على البسملة او لا وبالذات من هذه المتخذة  
**مع بيان النسبة** اي منصوباً بفتح الخافض  
 للنسبة **بينها** اي بين هذه الثلاثة باعتبار ما صدقها  
 المنجز من الكلام على تعاريفها المبينة لمفهومها  
**ومع** اي ومنصوباً بفتح الخافض **ذكر فوايد** اي خلاصة  
 لها بما قبلها ولذا ذكر وصفها بما يظهر به حكمة ذكرها في  
 مع عدم تعلقها به فقال **مهمة** من عرف ففهم في العلوم  
 وفي الدين من اهلها شي اذا جعله **ما البسملة** فالكلام  
 غايها منحصراً في اربعة مواضع وخاتمة المقصد الاول  
 في الكلمة الاولى منها وهي الباء وقد ذكره بقوله **فالباء** التي  
**فيها** لا غيرها يتعلق بها اربعة مواضع المبحث الاول  
 فيما توفيه من المعاني فذكرها في مقدمة **الاستعانة** بسم  
 الله **او للمصاحبة** له على وجه التبرك وقد اختلف في ايها  
 الاولى فتعيل الاستعانة لانا الباء الموحدة لها هي الداخلة  
 على آلة الفعل التي لا يوحده الا بها كما لما في كتب القوم فكان  
 الفعل لما لم يكمل شرعاً لم يقم به باسمه تعالى نزل اسمه تعالى  
 منزلة الاله وحاصله انما تشتمل على جعل الموجودات لغوات

ايضاح



كماله بمنزلة المحدث ومثاله بعد من المحسنات وقبل  
 المصاحبة على الوجه المذكور لسلامته من الاخلال بالادب  
 المشعري الاول من جعل اسم الله الة مقصودا للغير لانه  
 مع ان المقصود من جعلها الة للفعل يرجع الى ذلك لان ذلك  
 انما هو باعتبار انه يتوسل اليه بتركه وذلك ما يرجع الى  
 ما ذكره لان المقصد بذلك الرد على المشركين في ابتذالهم  
 باسم الله كما سيقا وتلك كانت الحكمة في جعل الة الوجه  
 المذكور فينبغي ما لحظ في ذلك في الرد عليهم ولان  
 الباعث في ذلك على ما لا يسهل جميع اجزا الفعل باسم الله  
 منها ان كانت الاستعانة ولان مصاحبة اسمه تعالى  
 على وجه التبرك امر مكشوف بعظمه كل احد من يستدبر  
 في اموره والتاويل المذكور في كونها الة لا يستدبر  
 اليه الا ينظر في المحسنة الثانية

وهذا  
اظهر

انما

الغافل

في متعلقها الواجب لها كل جار فانه يجب ان يكون  
 له متعلق يتعلق به فيوصله الى عمل النصب في محل  
 محمول ولا في متعلق به في الحقيقة لكن لكونه الواسطة  
 في تعلقه به اطلق عليه متعلقا مجازا وقد يطلق على مجموعها  
 انه متعلق لكن ان استقر معنى التعلق به وفيه وفيه  
 بان كان خيرا او صفة او صلة او حالا وجب حذف المتعلق  
 لقيامه مقامه ومن ثم اعطى حكمه في الاعراب على المشهور  
 ويسمى حينئذ ظرفا مستقرا واللام يجب حذفه ويسمى  
 طرفا

اسم النصب  
نحو ان

طرفا لغوا او حينئذ فالما المذكورة يجب ان تكون متعلقة  
 بعامل **محذوف** من اللفظ ثابت في التقدير لما **اسم مصدر**  
**او فعل** ثم اما حالة كونها **مقدما** كل منها على الباقي التقدير  
**او مؤخر** عنها فيه على الوجه الاتي في هذه اربعة اقسام  
 اما ان يجعل كل منها من مادة الابدان او نحوها او مادة التاليف  
 ونحوه من كل ذلك على الفعل الذي جعلت البسملة مبداء له  
 فيضربان فيهما فتكون الاقسام ثمانية **الفصل في ابتداء**  
**او ابتداء** او تاليف او اللفظ مقدما او مؤخر على الوجه  
 الاتي وشي في بيان ما هو الاولي من ذلك **وبتقدير** اي ومع  
 تقدير المتعلق بفتح اللام **فعلا** من احدي المادتين المذكورتين  
**محل** مجموع **الحاء والمجرور** **نصب** اي منصوب على المعنوية  
 بالفعل المذكور ويجوز ان يجعل محلها منصوبا على الحالية بـ  
 على المشهور السابق او على المعنوية بالحال المقدومة وهي  
 مستوفى او مصاحبا على وجه التبرك على مقابله ثم في الحكم على محل  
 مجموع الحاء والمجرور بالنصب هنا وبالرفع او بالنصب وهما ياتي  
 نحو ان المحكوم على محله بذلك حقيقة المجرور وان كان لكون  
 الحاء كما جزمه جعل الحكم على المجموع **وبتقدير** اي ومع تقدير  
 المتعلق **اسما** مصدر او جزيا المادتين المذكورتين  
**محلها** اي محل مجموعها نصب ايضا على محلي الفعل لكن جعل  
 الاسم هنا مبتدأ خرو محذوف تقديره حامل مثله هذا هو  
 الموافق لما قبله ان اريد بالتعلق فيه التعلق الاصطلاحي

ياتي  
 لا يسهل  
 المذكور  
 التقسيم  
 كلام  
 المتن

استثناء  
 العالم

اي كالا فتتاح

ودل

مصر



المتقدم بتقديره وهو المتبادر وان اريد به ما يشمل تعلق  
الخبر ومجوله بالمبتدأ محل مجموعها **سما** اي من فروع على الخربة  
بنا على المشهور السابق **من انه** المحكوم عليه بعد حذف  
متعلقه الذي كان اسما هو الخبر وفعلا جزء الخبر بانه **الخبر** لقيامه  
مقامه في فهم معناه منه ومن ثم كان حذفه واجبا اتفاقا  
**او** محل مجموعها **نصب** اي منصوب على الخربة المفعولية  
بنا على القول المقابل للمشهور القابل **بانه** معمول الخبر  
**المحذوف** وجوبا كما مر لما ذكر من فهم معناه منه فهو وان  
كان مقتضيا لوجوب الحذف وتسمية الجاء والمجرور ظرفا  
مستقلا اتفاقا لا يقتضي عند هذا القابل الحكم عليه بانه الخبر  
كما نعلم القابل للمشهور وبني عليه حينئذ ان محله رفع  
**ولا يرد عليها** اي على الوجهين المصاحبين لتقديره  
اسما مصدر **الزوم** ما هو محتج لهما من **حذف المصدر** الذي  
هو المفعول **وابقا** بالنصب اي مع اجتماعه في **مجوله** الذي  
عمل فيه اما **باشرة** اي بلا واسطة على الوجه **ابو اسطة**  
الاول المبني على المشهور من انه خبره لان العامل في الخبر هو  
المبتدأ على الراجح **او بواحدة** اي بواحدة عملة في العامل  
فيه على الوجه الثاني المقابل للمشهور من انه معمول الخبر  
المفعول له على الراجح كما عرفت ومجول معمول الشيء معمول لذلك  
الشيء هذا هو الظاهر في تقرير الايراد متوافقة لما  
فان كان هو المراد فجوابه ان حذف المصدر مع بقا عمله ليس

مستحبا

ابتداء

ممتنعا على الاطلاق وانما الممتنع منه حذفه مع بقا عمله من  
حيث كونه مصدرا وهو رفع الفاعل ونصب المفعول لان  
حيث كونه مبتدأ والامتناع حذف المبتدأ مع بقا خبره  
وهو جائز اتفاقا على ان يكون معمول معمول الشيء معمول لذلك  
الشيء باطلا والالزام ان يكون المضاف اليه معمول للعامل  
في المضاف وهو باطلا اتفاقا ولين سلما امتناع حذف  
المصدر مع بقا عمله مطلقا لا يرد ايضا لان معمول بقاء  
جاء ومجرور ومن قواعد علم المشهور **الظرف والجار**  
**والمجرور** اي مجموعهما **يتوسع** اي يجوز **فيهما** اي الذي لا  
**يتوسع** اي يجوز **في غيرهما** اكثر دورها في الكلام نعم هذا  
الجواب متعين في رفع مثل هذا الايراد على الوجه الذي  
سبق تقريره من جعل محل الجاء والمجرور نصبيا على المفعولية  
بالمصدر والخبر محذوف وقائه لانهم لم يلاحظوا منه الا بالجواب  
المذكور تنبيه قد عرفت ما في كلام المصنف في هذا البحث  
وقررناه على وجه يصلح في الجملة لكن ما ايت شذوذا من هذه  
المقدمة عليها حفظ المولود من هذا في هذا ولغظها  
البا متعلقة بحذف اسم خبر مبتدأ محذوف او فعل محذوف  
مقدم ما كل منهما اي من المبتدأ والفعل او موحى القول **ابتداء**  
كايين او ابتداء وبتقدير فعل محذوف الجاء والمجرور نصب  
وبتقدير اسما محلها نصب ايضا بالخبر المحذوف وقيل ما فيه  
لجملتهما نايبين عن نحو كايين وقد يقال ليو يصح ذلك مع

ان  
الكلم



تعلقها بنحو كايين المقتضي للنصب وقيل البامتعلقة بابتدأ  
المحذوف أي ابتدأ بسم الله كايين وادبانه يلزم حذف  
المصدر وأقامه قوله واجب بأن الظرف والجار والمجرور  
يتوسع بينهما ما لا يتوسع في غيرها انتهى كلامه في هذه  
في غاية الحسن لكن قوله فيها وقد يقال استبعاد الجمع  
بين النيابة المقتضية للمرفوع والتعلق المقتضي للنصب  
وحوايه منه استبعاد ذلك فيكونان في محل رفع على الجزئية  
عملا بمقتضى التعلق بدليل ظهور النصب في الظرف  
في نحو ما به عندكم مع الحكم محال محال بالرفع على الجزئية  
وبذلك صرح النحائي في شرح الهادي وبه يعلم أنه فاع ان  
تعلقها بنحو كايين انما كان قبل النيابة اما بعدها فلا  
كما قد يوهيه ما مر وما فرغ من بيان اقسام المتعلق  
الاربعة التي اقتصر عليها ما يتبعه من بيان محال الجار  
والمجرور على كل واحد يبين ما هو الاولي منها فقال **وتقدير**  
أي المتعلق العامل في بسم الله **كما قال الامام** في الدين **الرازي**  
وعنه وفي نسخة قيل وتقديره **مؤخر** عند بسم الله لا عند اسم  
فقط لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه الممتنع  
اولي من تقديره مقدم ما عليه نعم اولى من تقديره مؤخر  
عند بسم الله تقديره مؤخر عن الرحمن الرحيم ايضا لئلا  
يلزم الفصل بين التابع والمتبوع بما لا يتعين تقديره  
في هذا الموضع ويمكن ان يحمل عليه كلام الامام وهو الموافق

النيابة وفي  
محال نصب على  
المفعولية عملا  
بمقتضى ص

للتعليل

للتعليل الثاني في كلامه **وتقديره فعلا اولى** من تقديره  
اسما اما الاول فالامر من الاول اعادة تأخيره حينئذ الا مقام  
بسم الله والتخصيص أي قصر الابتداء والتأخير مثلا  
على الاستعانة او التبرك باسم الله لا يخاف من الاستعانة  
او التبرك باسم غيره ايضا فيكون قصره قال السعد التفتاخي  
وهو الظاهر لانا العوض بذكر الله تعالى المشايخ ان كانوا  
يعتقدون في افعالهم باسم الله تعالى كالاختصاص اما اعادة  
تأخير ذكره لانه عاملا وبسم الله معمول وتأخير العامل  
عند معمول يعني ذلك **كما** أي كما تأخيره في قوله تعالى **اياك**  
**نعبد واياك نستعين** فانه مؤيد لذلك كما قاله ائمة  
التفسير ويشهد له كما قاله السعد التفتاخي وغيره الذي  
السماع لكن قد يخبر تأخيره غير ذلك اذا كان المقام يثبت  
عنه كما يقتل في محله فان قلت فلم لم يؤخر العامل في قوله  
تعالى اقبل باسم ربك ليؤيد الا مقام والتخصيص قلت  
اما التخصيص فلان المقام بينوعنه كما لا يخفى واما الا مقام  
ولانه وان تعلق بسم الله اقام الا ان طلب القراءة في هذا  
المقام اتم منه مقدم عليه والثاني ما يرتب على تودم بسم  
الله حينئذ الذي هما ذات الله بواسطة من موافقة الاسم للمسمى  
في التودم وان اختلف وجهه **لانه تعالى مؤخر** اذا ايم متقدمة  
ذاته على العالم وجود **لانه قديم** والعالم حادث واثم التودم  
مقدم على الحادث **ولانه واجب الوجود** والعالم ممكن

سما

اي يبعد عنه



الوجود واجب الوجود بتقدم على ممكن الوجود وقوله  
**لذاته** متعلق بواجب اشارة الى ان وجوب وجوده بالذات  
 لا بالغير وثبت انه تعالى متقدمه ذاته وجود **فقدم**  
 اسمه **ذكر** ليوافق الاسم المسمى في التقديم وان اختلفت جهة  
 فهمها كما عرفت واما الثاني فلان الفعل هو الاصل في التعلق  
 به ولزيادة المقدس بتقدير الاسم على المقدس بتقدير الفعل  
 كما علم مما مر **وقال بعضهم** محالوا الامام الرازي وعنه في هذا الثاني  
 ليس بتقديره فعلا او لي من تقديره اسما **بل بتقديره اسما ولي**  
 من تقديره فعلا لما فيه من بقاء احده كني الاستعداد ومما قاله  
 المقدس انه هو بتقديره اسما من دون بتقديره فعلا جملة ودفعها  
 ظاهر المتأمل في الاربع الاول دون الثاني وان **نسبه** ذلك البعض  
**للصريحين والاول للكوفيين** كما عرفت مع انه يترجح ايضا  
 بوجه آخر وهو ان الجملة عليه فعلية منها عية وهي  
 حيدة للثبوت الاستمرار والاول انشأ بالمقام  
 كما لا يخفى يبقى الكلام في القسمين المضمومين للاقسام الاربع  
 التي اقتصر عليها اعني جعل المقدس من مادة الابدان ونحوه  
 او من مادة التاليف ونحوه ايها ولي وقد اختلف فيه والراجح  
 انه الثاني لان جواله من المادة الثانية امتثا بالمقام وافي  
 بتأدية المرام لولا انه حينئذ على تلبس الفعل كله بالجملة لبسمة  
 على وجه التبركة والاستعانة لا يقال بل الاول او لي لان  
 المادة الاولى اعم من الثانية فكانت او لي بان يجعل المقدس  
 منها

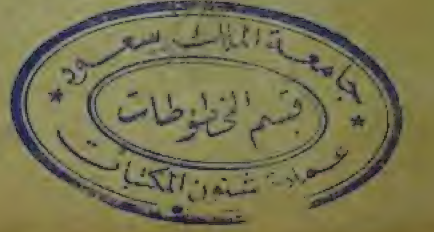
في قوله تعالى  
 لا اله الا الله  
 في قوله تعالى  
 لا اله الا الله  
 في قوله تعالى  
 لا اله الا الله

منها كما قدمنا الخاتمة متعلقا بالظرف المستقر من مادة الكون  
 ونحوه من المواد العامة لانا نقول انك اذا لم توجد قرينة  
 المخصوص والاختصاص كما هنا ان يقدم عاما لتوجيه الظرف  
 وان يقدم وهو الاول من المادة المطابقة لتلك القرينة  
 كزبد على الغرس اي ركب وان يخرج ذلك عن كونه  
 ظرفا مستقرا كما حقيقة السبب وقضية وجوب المحرر  
 حينئذ وانتقال الصريح من المحذوف اليه وقد صرح  
 في المعنى بخلافه وفيها تنبيه قال في الفتوحات  
 الملكية عند زكي ان الجملة ابي في اول القرآن متعلقة  
 بالحمد لله فان الله تعالى لا يحمد الا باسماء الحسني وغير  
 ذلك لا يكون ولا ينبغي ان يتكلم في القرآن محذوف  
 الا لصروحة ولا ضرورة هنا فان قال العامة فليسم الله  
 الرحمن الرحيم الحمد لله على التام في الحمد من معنى الفعل  
 كما لا ينبغي على الله تعالى الا باسماء الحسني واما قولهم ان  
 المحذوف لا يعمل عمل الفعل الا اذا تقدمت واما ان آخر  
 فتضعف عن العمل فعند غير مرضي في التعليل لانه  
 حكم من المحبوب انتهى اي ان سلم انه غير متعذر في الظرف  
 عنده وقد مر انه متعذر فيه قال بعضهم وما قاله بعيد  
 من جهة اللفظ والمعنى فان المقصود هنا الى غنى  
 الحمد لا الى تعلقه بالاعتقائي انتهى المسمى  
 الثالث في توجيهه حتى يكلفها بالكسرة مع انها حرف

قلت



مفرد والاصل في الحروف والمخردة ان تحركه بالفتحة لا ينحرف  
لما بالفتحة في تحريكها بوضعها على حرف واحد **سب**  
تحريكها بالفتحة التي هي اخف الحركات وقد بينه بقوله  
**وكسر** اي حركت بالفتحة على خلاف الاصل لعدم  
انحرافها عن المخرجة والجر الذي هو الكسرة اصله  
تخلو وغيره من حروف الجر المخردة غير اللام الداخلة  
على المظهر منه ما يتوكل عن الحرفية كاللحاف والتا وما  
يتوكل عن الحرك الواد وانما كان ذلك مقتضيا لتحريكها  
بالكسرة قال السعد التقياني اما الحرفية ولا يها  
تقتضي البناء على السكون الذي يقع عدم الحركة  
والكسر يناسب لعدم لقولته ان لا يوجد في الفعل  
والاد في غير المتصرف من الاسماء والاد في الحروف الانا دها  
واما الجر **سب** حركتها التي هي الكسرة **عليها** الذي لا يتوكل  
عنه وهو الجر الذي يقول الكسرة اصالة كما هو من شئ  
كانت اللام مثلهما لكونها اذا دخلت على مظهر لانه اعتبر  
في علة كسرها ذلك في قصد العرق بينهما وبين لام الابتداء  
ويهي مع دخولها على الضم لا يثبت بها لان لام الابتداء  
لا تدخل الا على المصنوع المرفوع المنفصل وسياق في آخر  
المبحث الخامس من المقصود الثاني سبب تطويلها الذي  
هو المبحث الرابع واخره ثم لحكمة تظهير لك بتماثل ما هناك  
فائدة قيل الكتب المنزلة من السما الى الدنيا



مائة واسرعة صفو شيت وهي ستون صيغة ومحق  
البراهم وهي ثلاثون ومحق موسى قبل التوراة وهو عشر  
والتوراة والايحيا والنسور والغرقان ومعاني كل  
الكتب مجموعة في التسمية ومعاني التسمية مجموعة في بابها  
ومعاني بابها اي كان ما كان ويكون ما يكون من ادبهم ومعاني  
الباقي تقطعها او انا نقطة الكون مني كان ما كان ومني يكون  
ما يكون انتهى المقصود الثاني في الكلمة الثانية في  
التسمية وقد ذكرنا بقوله **والاسم** يتوكل به خمسة مباحث  
الاول في معناه وما يتبعه وقد ذكرنا معناه **لغة** اي في لغة  
العرب **ما** اي لفظ **دل** بالوضع لا بالعقل ولا بالطبع مؤخر  
او مركبا **علي** معني **سب** اي مجموع ذلك اللفظ لا عليه  
كما يعلم من تعريف التسمية الا في فاندفع ما يقال يلزم على  
هذا التعريف الدوام حيث اخذ الاسم في ضمن تعريف  
الاسم على انه مختص في التعريف اللفظية التي منها هذا  
التعريف وهو ان من التعريف الذي بعده فهو ما طلق  
كما سيظهر لك ذلك ومعناه **عرق** اي في عرق النجاة **ما** اي  
لفظ **دل** بالوضع كما مر **عز** حال من القمير في دل العباد  
على ما احتلنا عن ما دل مركبا وليس باسم والمعز لفظ لا يد  
جزوه على جز معناه المقصود منه غير الله والحيوان  
الناطق علمين والمركب لفظ دل جزوه على ذلك فانه دان  
غير علمين وقوله **علي معني** متعلق بـ **دا** وانما لم يقرمه

في القرآن ومعاني  
كل القرآن مجموعة  
في الفالحة ومعاني  
الفالحة مجموعة في



عليه عز وجل لا يثبت له كونه حالاً من معني مع امتناعه  
لفظاً ولفظاً لا يثبت له كونه بالتركيب إنما يتصور  
بها المعنى تبعاً لاتصاف اللفظ بها الذي هو الحقيق  
كما عرفت وقوله **في نفسه** صفة لمعني والضمير عائده عليه  
او على ما ابراهيمي كما في نفسه او في نفس اللفظ الدال  
عليه والمراد بكينونة المعنى على الاول استقلاله بالمعقولة  
فلا يحتاج في فهمه من اللفظ الدال عليه الى ضم لفظ آخر  
اليه وبكينونة المعنى في نفس على الثاني دلالة عليه من غير  
اجتناع الى ضم لفظ آخر اليه استقلاله بالمعقولة **اللفظ**  
فخرجها واحد وخرج من ذلك الجرح لعدم استقلاله عنها  
بالمعقولة الدال بل فهمه منه يتوقف على ذكر متعلق  
المتوقف تعقلاً عليه كالاستدراك لول عليه بمن في قوله  
سورة البقرة الى الكوفة فانه يتوقف فهمه منه على ذكر  
السير والبصرة اللذين هما متعلقه الذي يتوقف  
تعقلاً عليه لكونه حالة له والى له لخطته فهو مما  
لا يستلزم لول عليه باللفظ لا يستلزم ان لا يكون كلياً  
مستقلاً بالمعقولة لا يتوقف فهمه على ذكر متعلق وان  
لزم تعقلاً اجماً لا يتبعها من غير حاجة الى ذكره وهذا  
لكونه جزئياً من جزئيات غير مستقلة بها بل يتوقف فهم  
من اللفظ على ذكر متعلقه المحصور لكونه حالة له  
كما عرفت وهذا يظهر لانه لا يخلو هذا التعريف جمعاً

اللفظ  
الدال عليه

بالاسما

بالاسما لانها من الاصنافه مثل ذوق وفوق وتحت  
وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية  
مستقلة بالمعقولة لا يتوقف فهمها على ذكر متعلقاتها  
وان لم يمتثل لتعلقها اجماً لا يتبعها من غير حاجة الى ذكرها  
لكلها ما جرت العادة باستعمالها في موصوفات متناهية الى  
متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وصفها لزم ذكرها  
لغير هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى ولما كان  
الفعل يشترك الاسم في دلالة على معنى في نفسه اخرجه  
من قوله **غير** بالنسبة الى ان كان من الضمير في دلالة ما دل  
على المعنى المذكور حالة كونه ايها **متعرض** **بشيء**  
**لزمان** من الانه من الثلاثة على المعنى المذكور على  
زمان له مما ذكر ببنية اي حركاته وسكناته وترتيب  
حروفه ودخل فيه الصبوح والغيوب اذ دلالة  
لها على احدها وانما الافعال اذ دلالتها على مجزئتها  
ومادتها وخرج الفعل اذ دلالة على الزمان بخصيته  
وعلى الحدث بخواصه ومادته والمولد بعدم الدلالة  
على الزمان في التعريف المذكور ان يكون ذلك بحسب  
الوضع الاول فدخل اسم الافعال ايها لانها لا ينفصل على  
زمان بحسب الوضع الاول لانها اما متعقولة عن  
المعاني الاصلية سواء كان النول فيه من خارج الخلق  
فانه قد استعمل مضمر ايها او بمرشح مجزئتها

بالدلالة عليه اي غير  
دلالة دلالة صريح

لا



فانه وان لم يتحمل مصدره الا انه على وزن فاعل فاعله مصدره  
 فوق او عن المصدر التي كانت في الاصل او اتاك منه  
 او عن الطرف والجار والمجرور ما مكره زيد او عليه  
 ما زيد او خرج الافعال المنسجمة عند الزمان نحو عسى وكان  
 اذ في بحسب الوضعية الاول دالة على الزمان فعلم ان معنى  
 الاسم في عرف النحاة اخبر منه ساطق في لغة العرب فيجوز  
 فيما شمله هذا التعريف وينحدر ذلك بها خرج من  
 هذا من المركب والفعل والحرف لا اللفظ المجرى فانه  
 خارج منها **والتسمية** لغة كما علم من تعريف الاسم فيها  
**جعل اللفظ الاعلى ذلك المعنى** المتقدم في التعريف  
 المذكور المعبر عنه بالاسم وفي مرادفة للواقع ومباحثه  
 طويلة مذكورة في المطولات اما التسمية عند فاعلي تخصيص  
 بهذا قسم الاسم لغة المتقدم تعريفه بالاسم كما لا يخفى  
**واختلن** في جواب هذه المسئلة **المسئلة** **طويلة** لا اختلاف  
 بين المسمي وغيره **وهي** **المسئلة** **طويلة** لا اختلاف  
 العالم في جوابها استدل كل على جوابه **لاختلافها** بطولها  
 بما ذكره **المقدمة** الوهم موزعة على الاختصاص والابتداء  
 به الاختصاص على المختار في الجواب عنها وقد بينه بقوله  
**والاختصاص** في الجواب **انه غير عند الاطلاق** في الاسم والمسمى  
 في السؤال فان لم يرد بها غير ما يتبادر من مضمونها ان المراد  
 بالاسم لفظا يرد مثلا وبالاسم مدلوله الذي هو الذات  
 الشخصية

اسم على لفظ  
 الاسم

المشخصة اما ان اراد بها فيها غير ذلك بان اراد بالاسم  
 المدلول اي المفهوم وبالاسم الذات من حيث هي اي  
 المامد في الجامد والذات باعتبار الصورة عند الاشهر  
 او هما عند غير في المشتق والمختار في الجواب تخصيصا يعرف  
 هو وما من غير المسمية **وقد حصرها السعد التفتا**  
**في حاشيته** على التفتا **عند الكلام** على قوله تعالى **وعلم ادم**  
**الاسماء كلها** قال المصنف **وقد خصت الغرض** منه **مع زيادة**  
**في شرح لب الاصول** بما حاصله ان الاختلاف في الجواب لفظي لانه  
 ان اراد بالاسم لفظا يرد مثلا وبالاسم مدلوله المتقدم فهو غير  
 قطعا وبالاسم المدلول وبالاسم ما مر فهو في الجامد غير  
 المسمى قطعا ولا يغير من اسم الله مثلا سواء هو في المشتق على  
 قول لا شعرب فيه السابق غيره ان كان صورة فعل كالحال  
 ولا عينه اي ناسد عليه ولا غيره اي غير منوكة عنه ان كان  
 صورة ذات كالعالم وعلى قول غيره السابق ايها عينه في الجامد  
 وهو تحريف حسن المسمى الثاني في بيان ان الابداء بالاسم  
 في اشتغالها عليه ابتداء بذكر الله وقد ذكره في ضمن جواب  
 سوال مؤخر في قوله ان يقال المستعمل بالاسم لانه يستدعي  
 بذكر الله ان اتمام اسم مانع من ذلك فلم لم يقل يا الله بدل  
 بسم الله فيها ليكون ابتداءه حينئذ بذكر الله وجواب  
 انه **انما لم يقل يا الله** **بدل بسم الله** **من الاسماء** **محمول**  
 على انه وارت **على مدلوله** لانه الطاهر منه ولا يحمل على

فيها لانه ان قال  
 بسم الله كانه قال  
 يا الله لان كل حكم  
 على اسم صحيح



انه و امر عليه نفسه **الاستغناء** كما متناع و مروده على مدلوله عند  
الحاكم **قول المحمدي ضرب فعل ماض** فان الحكم بالفعول فيه انما هو  
وامر على ضرب من نفسه لا على مدلوله من الحدث والامارات  
بقرينة متناع و مروده عليه اذا الفعلية المحكوم بها انما يتصل  
بها عند اللفظ فان قلت كيف حكم على ضرب في التركيب  
المذكور بانه فعل والمحكم لا يكون الا اسما قلت ذلك  
في المحكوم على مدلوله اما المحكوم عليه نفسه كما هنا فلا يلزم  
ان يكون اسما بل يكون فعلا وحرفا وغيرهما كما قال ابن مالك و قول  
جمع منهم الرضا المحكوم عليه فيما ذكر ليس هو ضرب من نفسه  
بل ضرب اخر مدلوله عليه به قال السيد رحمه الله تعالى ليس  
بشيء لان دلالة الالفاظ المبهمة كقولهم جئت مبهمل ودعي  
وفيه المبهمة لانه لا دلالة على نفسها لا يقوم عليه من له مسكة  
في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالاسمية  
والفعلية والحرفية في نفسها بل بالقياس الي ما وضعت  
هي بانها من المعاني فاذا امرت ان تحكم على لفظ بما ثبت له  
في نفسه واللفظ به واخرت الحكم و قلت ضرب مثلا مركب  
من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضربا لا على شيء هو المحكوم عليه  
بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد اضر في ذهن  
السامع بان اللفظ به فكذلك اذا حكمت على لفظ بالقياس  
الي ما وضعت له وعين بانها كما اذا قلت ضرب فعل لم يكن المحكوم  
عليه الا نفس ما توفقت به وان كان انما فانه بالمحكم به مستقارا

في الالفاظ المبهمة فليس بالوضوح فظا لا

بها

ماض

له

له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا  
بمعناه انتهى **وذلك** اي الحكم الكلي المذكور الوجه بامر ظاهر  
لانه **ان قيل ذكر ت اسم** الذي هو جزئي من جز ثباته **فليس**  
**معناه المحمول عليه انه ذكر لفظ الاسم بل هو انه ذكر لفظ ت**  
**بالاضافة البيانية لانه مدلول اسم** الذي هو امر عليه الحكم  
بالذكر **ان مدلوله** اي مدلول اسم الذي كما هو ظاهر مما في قوله  
الاسم لغة **اللفظ الدال عليه** وهو بحسب الواقع **لفظ ت**  
فيحمل الحكم الوارد على اسم ت على انه و امر عليه و اذا ظهر  
ذلك فما ذكر بالوجه المذكور **فكذلك** يعاين عليه في ذلك **بسم**  
**الله ابتدي** الذي هو اصل لسم الله المتبادر من  
ابتدا فعله بفتح الهمزة والوجه السامع فيه فيقال وان لم يكن  
على الاسلوب السابق ليس معناه المحمول عليه ابتدا اي  
باللفظ اسم الله بل معناه **ابتدا بسم الله** اسم الله وهو  
انما يد بسم الله اللفظ الدال على مجي ذلك الله **لفظ**  
**الله** بالاضافة البيانية **فكانه** اي المبتدي بيسم الله ابتدي  
على ما مر **قال** والحالة هذه **بالله ابتدي** وحينئذ يتوجه  
عليه ان يقال اذا كان الامر كذلك فلم يأت به نفسه وجوابه انه  
**انما يات به** بل اتي باللفظ الدال عليه **فخر** بغيرم الايمان به والاثبات  
بسم الله الدال عليه **عن ابيهم** السامع عند الايمان به **امارة**  
الحكم على مدلوله **بالعزم** به وليس مرادا واما المراد بالحكم على  
لفظه بالابتداء استحالة الابتداء بمدلوله الاعلى معني

المقدم ليسم



الشركة او الاستعانة ومع ذلك فليس مراد **والتخصيص** بذلك  
**لكن كنه الاجمال** اولا **والتفصيل** بعده المتشوقة اليه النفس  
عند الاجمال المتوهم عليه وتذكره السمكة انه يكون اوقع  
في الخس حينئذ كحمله لها عند تشوقها اليه ونفقا  
ظاهر في كون الامانة ببيانها المبني عليه قوله السابق وهو  
لفظ الله ان لم يقرر على الوجه السابق فيه المبني على ان  
غير بيانها الموافق لاتباع المضاف اليه بالرحمة الرحيم والوجه  
بذلك يكون **اشعاشا** اي واردة لا شعاشا باسم الله عند ذلك لكونه من  
مضافا بالنعيم **الغير لكون التبرك** ان جعلت البالة **والاستعانة**  
ان جعلت لها **الحجج اسماء الله تعالى** المسمى الثالث  
في الخلاف فيما استشق منه المبني عليه الخلاف في اماله وقد  
ذكره بقوله **والاسم عند التصديق مشتق من السمود** و  
**العلو** معنى ودرناو المناسبة في المعنى المشتق وجودها بين  
المشتق والمشتق منه موجوده بينهما **لان** اي الاسم اي ما فيه  
كثير مناسب للسمو في معناه وهو العلو لانه **يولد على سماء**  
فليسب دلالته عليه **تعلية** من حضيض الخوا الى منصفه الظهور  
فقوله **ويظهره** عطف تفسير على هذا فاصله عندهم سمو  
بوعان فعول قال السخاوي في شرح المفصل يسكون العين  
مع كسر القاء ومنها لا مع فتحها والجمع على فعول كفسوفوا  
ولم يسمه قالوا اجاء قوم فتح الحاج فتح العين كما في ابن عم  
فيه كما عمل في اخوانه العشر عندهم مخفوف محذوف عنه ثم

كما لا تخفى

بذلك يكون  
اسم في لسان الله  
المالي في قوله

تعويف

تعويف هذه الوصل عنه عند الابتداء بعد تسكين اوله  
توصلا للنطق بالساكن المتوهم او المتعسر عنه على قولين  
في ذلك فصارا وعنه افع فظهر بها ذكر علة تسكين اوله  
على ان العلامة الاكمل قال لا حاجة الي ان يجعل بشي لان او ايل  
هذه الاسماء وعرفا من حرف الميا في الاصل فيها السكون  
فلا يحتاج تسكينها الى علة وانما يحتاج الى ذلك في بعضها وفي شي  
**وعند الكوفيين** مشتق **من الوسم** **وقال العلامة** معنى المناسبة  
المشتقة وجودها بين المشتق والمشتق من وجوده بينهما  
**لان** اي الاسم اي ما صدقته كما من **علامة على سماء** لانه دال على  
وذكره هو العلامة عليه ان علامة الشيء في الاله عليه  
وقوله من الوسم او يسميه قول غيره من التسمية وان كان الوسم  
اصل السمة لسلامته مما يله من من الحاد لفظ المشتق  
من المشتق واصله الخالق الخالق وان كان غير مضمرا كالتا  
بتحريكها اعتبارا فان اصله عندهم ذلك ثم عمل فيه كما عمل  
في اخوانه العشر عندهم فحذف اوله تخفيفا ثم عوض عنه  
هذه الوصل عند الابتداء توصلا للنطق بالساكن كما مر  
فصارا وعنه افع فاقول جعلها عوضا عنه  
الغزيعين بنا في اسقاطها في الدراج قلت ممنوع  
وانما المنافاة جعلها لا ولها لم يجعلها كذلك وانما  
جولها عوضا وهو غير مناف لذلك ان الغز من منه تكمل  
الكلمة لا قامة حرف متعلق المحذوف ومن ثم لم في التعويف

الاسماء التي لا تحتاج  
الى التعويف  
والتي تحتاج  
الى التعويف



من غير الحركة جعل العوض في غير موضعه المعوض وبه يرجح مدعي  
 الغريق الاول لكن قال بعض الغريق الثاني ان الهزة الملقى  
 بها عند المحذور فانما هي هزة قطع التي بها بدلا عنه كما في اعاء واشاع  
 لكن لما كثر استعمال الكلمة عوملت تلك الهزة عوملة لهزة  
 العوض وعلية فوترنه حينئذ كونه قبله فعل **واجب كل**  
**منهما** اي من الغريقين **على مدعاه** السابق **بما يطول ذكره**  
 ولا يليق بهذه الخدمة التي هي على سبيل الاختصار وانما  
 يليق ذلك مع بيان المراجع من المدعين واما ما جرح به على الآخر  
 في المطولان المقصود منه ان مدعي الاول ارجح من مدعي الثاني  
 من جهة التمسك بغيره وان كان من جهة العن غير ارجح منه بل  
 مساو له في اسما غير الله ورويه في اسما غير الله ورويه في اسما  
 مما يلزم على مدعي الثاني مما روي من مخالفة للمعهود في مثله  
 عنده من نحو هذه ولو افقته لغرضه في دعواه اسما واسمي  
 وسمي واسمي وادعاه الثاني ان في ذلك قلبا مكائيا والاصل  
 او سمع واسمي واسمي وسمي وسمي تكون لان القلب خلاف  
 الاصل فلا يصح ما اليه ما لم تدع ضرورة اليه ولا ضرورة لها  
 عليا انه غير مطرد كما صرح به ابو البقا المبحث الرابع في لغاته  
 وقد ذكره بقوله **وفيه** اي في الاسم **سبع لغات اسم بضم الهزة**  
**وكسر هاء** وسمي بحذف الهزة **وضم اليين وكسر هاء** قال  
 الكسائي العرب تقول اسم بكسر الهزة وضمها فاذا طرخوا  
 الا حرفا الذي لغتهم كسر فاعيم بكسر السين والذيف  
 لغتهم

هذا هو الوجه في قوله  
 في المطولان المقصود منه  
 ان مدعي الاول ارجح من  
 مدعي الثاني من جهة  
 التمسك بغيره وان كان  
 من جهة العن غير ارجح  
 منه بل مساو له في اسما  
 غير الله ورويه في اسما  
 غير الله ورويه في اسما  
 مما يلزم على مدعي الثاني  
 مما روي من مخالفة للمعهود  
 في مثله عنده من نحو هذه  
 ولو افقته لغرضه في دعواه  
 اسما واسمي وسمي واسمي  
 وسمي واسمي وادعاه الثاني  
 ان في ذلك قلبا مكائيا والاصل  
 او سمع واسمي واسمي وسمي  
 وسمي تكون لان القلب خلاف  
 الاصل فلا يصح ما اليه ما لم  
 تدع ضرورة اليه ولا ضرورة  
 لها عليا انه غير مطرد كما  
 صرح به ابو البقا المبحث الرابع  
 في لغاته وقد ذكره بقوله  
 وفيه اي في الاسم سبع لغات  
 اسم بضم الهزة وكسر هاء  
 وسمي بحذف الهزة وضم اليين  
 وكسر هاء قال الكسائي العرب  
 تقول اسم بكسر الهزة وضمها  
 فاذا طرخوا الا حرفا الذي لغتهم  
 كسر فاعيم بكسر السين والذيف  
 لغتهم

هذا هو الوجه في قوله  
 في المطولان المقصود منه  
 ان مدعي الاول ارجح من  
 مدعي الثاني من جهة  
 التمسك بغيره وان كان  
 من جهة العن غير ارجح  
 منه بل مساو له في اسما  
 غير الله ورويه في اسما  
 غير الله ورويه في اسما  
 مما يلزم على مدعي الثاني  
 مما روي من مخالفة للمعهود  
 في مثله عنده من نحو هذه  
 ولو افقته لغرضه في دعواه  
 اسما واسمي وسمي واسمي  
 وسمي واسمي وادعاه الثاني  
 ان في ذلك قلبا مكائيا والاصل  
 او سمع واسمي واسمي وسمي  
 وسمي تكون لان القلب خلاف  
 الاصل فلا يصح ما اليه ما لم  
 تدع ضرورة اليه ولا ضرورة  
 لها عليا انه غير مطرد كما  
 صرح به ابو البقا المبحث الرابع  
 في لغاته وقد ذكره بقوله  
 وفيه اي في الاسم سبع لغات  
 اسم بضم الهزة وكسر هاء  
 وسمي بحذف الهزة وضم اليين  
 وكسر هاء قال الكسائي العرب  
 تقول اسم بكسر الهزة وضمها  
 فاذا طرخوا الا حرفا الذي لغتهم  
 كسر فاعيم بكسر السين والذيف  
 لغتهم

لغتهم منها اسم بالضم انتهى وقال السيد في توجيه اللفظين  
 ما حاصله انه استغنى عن زيادة الهزة بفتح ياء الساكن  
 في الابداء وجعل المدح تابعه فحركة ايهما في تأنيدها كالكسر  
 لانه الاصل في تحريك الساكن ولانه حركة الاصل الذي هو  
 سمو على المراجع وتاءه بالضم ليسيجر به نقصان لانه ولانه حركة  
 اصله المذكور ايضا كما مر انتهى **وسما** بضم السين مقصورا  
**كفري وسما** بكسر هاء كذا في **كسر في وسما** بفتحها كذا في  
**كفري** جمعها جضم في قوله

في الاسم سبع لغات كلها سمعت: والتي قد فطنت الكل مرثلا  
 اسم بضم وكسر مع سم بهما: وفي سمي مبتلا في حيثما انقلا  
**وقيل** بل فيه لغات عشرة **اسم وسم وسما** بالفتحة **بشكيت**  
 حركات **اولها** هذه تسعة حاملة من ضرب ثلاثة وثلاثين  
**والعاشدة سما بالفتح** لا ولها **والمد** لا خيها وقد جمعها جضم  
 في قوله لغات الاسم قد حوواها المحصر في بيت شعور هو هذا الشعر  
 اسم وحذف هزه والعصر ثلثان سما عشر: المبحث الخامس  
 في موجب حذف الفخضطايح مخالفة القياس من ان كل كلمة  
 تكتب على صورة لغتها بتقريب الابداء بها والوقوف عليها  
 وقد ذكره بقوله **وحذفت الا** المعبر عنها فيما مر بالهزة  
 ولو عبر عنها بالكان او لا لانها المرادة لا قسمتها اللمنة  
 المتصرف عند الاطلاق اسم وهو الالف لكنه غير في كل سما  
 يناسب المعبر عنه من الهزة فيما مر لنا سببه للفظ المحترق

المقسم



ومن الاول فاما ما سببه لصورة الخط المعبر بها لانا الهزة  
 في الخط صورة الاول كما ثبت في باسم ربك **باسم الله من**  
 البسملة المستد بها غالب سور القرآن **خطا كما حذفت**  
**لحظا** لكن ذاك لا استغنا عنها بالبا و هذا **كثرا استعملها**  
 اي لتماثلها فيه المناسب لها التحفيق بحذفها ومن ثم كانت  
 في ذلك **لخلاص** نحو **باسم ربك** من قوله تعالى اقرا باسم  
 ربك مما افنينا من قبله اسم الى غير لفظ الله عند الغزاة وعند الاغنى  
 انه مثله **والحق بها** اي باسم الله من البسملة المستد بها  
 غالب سور القرآن في حذفها اسم فيها خطا بسم الله من  
 قوله **بسم الله محرابا** لسم الله من قوله **من قوله انه**  
**من سليمان وان** **بسم الله الرحمن الرحيم** لانها وان  
 لم يكثر استعمالها فيه لكونها لم يكتشف في القرآن الامرة واحدة  
 لكن **لشبهها لها صورة** الحاقا بها فخلها غيرها مما يشبهها  
 صورة وان لم يكن في القرآن فخرج مما تحتها باسم ربك عند  
 الغزاة ونحوها كما سم الله مما فيه اسم بغير البا والحاصل ان موجب  
 حذفها من بسم الله من البسملة المستد بها غالب سور القرآن  
 كثرة الاستعمال فيه ومن غيرها شبهها لها صورة **فان قلت**  
 قد علم من ذلك جوابا لم حذفت من بسم في بسم الله دون  
 بسم ربك وكما سم الله مما فيها في الجيم هزة وصل القياس  
 عدم حذفها كما سر **فما جوابا لم حذفت** مما اسم الله **في بسم**  
**الله دون الله والرحمن الرحيم** من البسملة فلم تحذف  
 منها

جاء

منها **في الجيم هزة وصل** القياس عدم حذفها كما مر ان لم  
 يعلم جوابه من ذلك كما لا يخفى **قلنا** جوابه ان ذلك ليس له وجوب  
 وانما هو اتباع لخط المصحف العثماني ولا يسأل عن موجب مخالفة  
 الا **خطا لا يقاسا** اي لا يلزم ان يوافق القياس **خط المصحف**  
 العثماني **وخط العرب ومنهين** وفي ذلك اشارة لسقوط السؤال الاول ايضا  
 لكن اجاب بعضهم عن السؤال الثاني بجوابه عن الاول بما مر  
 بان موجب ذلك اتصال البا باسم وامتناعها به بحيث لا يمكن  
 فصلها عنه بخلاف ما قبل كل من الله والرحمن الرحيم فليس مقصود  
 به كذلك ان يمكن فصله عنه بالوقوف عليه في الاملا والاستملا  
 وهذا وقد قال بعضهم احذف وانما البا داخلة على اسم ربك  
 اوله او ضم ثم سكن او له قرارا من تنوين الكسرات او الاستقلال  
 من الكسرة الى الضم على القول بالحذف فانها **طولت البا**  
 كاللحق **لنزل** بطولها المذكور **علي حذفت** **التي** المحذوفة  
 او لتخفيف الحذف الذي استدرى به كتاب الله ثم طرد في غيره  
 واما على القول بعدم الحذف فانما طولت للثاني فخطا كما  
 هو ظاهر المقصود الثالث في التسمية الثالثة  
 في البسملة وقد ذكره بقوله **الله** يتوكل به اربعة  
 مباحث البحث الاول في علمية ومساهة الذي هو  
 علم عليه فذكر انه **علم** بالغالبة التقديرية كما سيأتي  
 تحتية لا اسم غير علم ولا صفة ونسب في الخلاف في اصله  
 هو اسم او صفة وعدل عن قول غير اسم الى قوله علم

فان قلت  
 في الجيم هزة وصل  
 القياس عدم حذفها  
 كما مر ان لم يعلم  
 جوابه من ذلك  
 كما لا يخفى قلنا  
 جوابه ان ذلك  
 ليس له وجوب  
 وانما هو اتباع  
 لخط المصحف  
 العثماني ولا يسأل  
 عن موجب مخالفة  
 الا خطا لا يقاسا  
 اي لا يلزم ان  
 يوافق القياس  
 خط المصحف  
 العثماني وخط  
 العرب ومنهين



مع انه المراد منه لا غيره من اقسام العلم المتضمن بالعلمية  
 المرادة له لاحتمال ذلك لان يراد به ما قابل الصفوة وليس  
 مراد او انما المراد انه اسم علم وضعه سبحانه تعالى على الراجح  
 او غيره بعد تحققه بصواته الكافي في ذلك على ما تأمله  
**على الذات** المراد به الهوية الخارجية لا الحقيقية  
 ولا مغايرة الصفوة وهو يستعمل استعمال المنفرد فيونث  
 واستعمال الشيء واستعمال الشيء فيذكر ومنه قوله **الراجح**  
**الوجود لذاته المستحق لجميع المحامد** لا غيره فلا يستحق  
 شيئا منها وانما هو بصفاته الصفات الجميلة المستحق  
 عليها الحمد انما هو به فهو المستحق له بالحققة وسياق لذلك  
 مزيد تحقيق والمحامد جمع جملة بكسر الميم بمعنى  
 الحمد وانما خص بالذكر في تعيين الذات من صفاته تعالى  
 وجوب الوجود الذاتي المنصرف اليه مطلق الوجوب  
 والاستحقاق لجميع المحامد لا سفلوا كل تنفعا على جميعها  
 مع دلالة الثاني على اختصاصه بجميع الصفات الجميلة كما  
 عرفت المبحث الثاني في اصله وفيه بناء على الراجح  
 الا ان من انه عربي مشتق خلا في معنى على الخلاف فيما استق  
 منه فتأمل لانه بناء على قول اشتقاقه من لاء يلية اذا علا  
 او من لاء كالكوة اذا اخرجت ثم عمل فيه ما ياتي وقيل ولا بناء  
 على قول اشتقاقه من واء افزع ومن واء اذ طرب فابذلت  
 واء ههنا كما في افعالهم عمل فيه ما ياتي وقيل وهو الراجح  
 نقلا

ايما لله

نقلا ومعنى الاله بناء على قول الاشتقاق من الاء اذا احسن  
 عبد وهو الراجح او الاء اذا اقام او الاء اذا اخرج او الاء اذا  
 احتاج او الاء اذا سكن او الاء اذا اولع او الاء اذا فزع فهو  
 على هذا او الثاني فقال بمعنى معقول ثم ادخل عليه حوافر التعريف  
 فصار على تعريفين القولين الاله فهو على الثالث الراجح اصله  
 الثاني وهو ان كان كلام المصنف مبني على المراد بقوله **واصل**  
**الاله** ثم **حذفت ههنا** الموجودة فيه من اصله الاول  
 اما على غير قياس بدليل انه وم الادغام والتعويض اذ لو  
 كان على القياس لما كان المحذوف لذلك مبتدأ للثابت  
 او على القياس بان حذفت تحقيقا بعد التاخر كتحققا على  
 الاله قولان قال السيد وعلى تأنيها في المزمع ما ذكر المستتر به  
 الاول من خواص هذا الاسم الذي يمتاز به عن نظائره امتياز  
 سماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه وبعد حذوها  
**هو من عنها حرف التعريف** الذي ادخل قبل حذوها على ما في  
 فيه الذي هو الاصل الاول بان قومه ذلك وفيه ويكون عوفها  
 عنها وجب قطع الهزة سواء قلنا انها منه وهو ظاهر او ليست  
 منه وانما اجتنبت للمنطق به بمرادها منه مجرى الحركة ولها  
 مدخل في التعويض لكن القطع مختص بالبناء وذلك لانها  
 فيه تتمتع بالعوضية والاتلا حفاطها شائعة تعريف  
 اصلا حذوا من اجتماع معرفتين في **موضوع** غيره تجري  
 الهزة على اصلها وما اشتهر من ان وجه قطعها في ذلك

وكونه



له وهما مبرورهما كالجاء قال السيد يرد قولهم شذوذا  
 يا التي حيث لم يجزوا فطعها فيه مع انها جزء من مضمحل عنها معنى  
 التعريف وذكره لان المحافظة على الاصل واجبة ما لم يعارضه  
 موجب قوي منه كالتعويض فيما نحن فيه قال السيد للفتاة اي  
 وقد يقال في قطع الهزاة انه يتوهم به الوقوف على حرف  
 التمداد فيجاء الاسم **ثم جعل** بعد ما ذكر من الحذف والتعويض  
 وكذا الادغام **علما** على تلك الذات المخصوصة بالغلبة  
 التقديرية بعد ان جعل قبل ذلك بعد دخول حرف التثنية  
 علما عليها بالغلبة الحقيقية بعد ان كان قبل دخولها يطلق  
 على غيرها كما حققه السيد وغيره وسياق العزق بين  
 الغليتين في المقصد الرابع ان شاء الله تعالى وادعى  
 البلغيني ان هذا المخصوص بالذات المخصوص لا يطلق  
 على غيرها وان اطلاق الكثرة له على غيرها من تعنتهم في كونهم  
 نظريا ياتي في الرحمن واطال في ذلك وهو حسن وان كان  
 محال كالكلام **تدبسه** ما ذكر من علمية الله هو احد  
 قولين مبنيين على القولين في اصله المذكور يقال هو اسم  
 او صفة فقليل صفة فهو اعني الله ليس بعلم وعليه البهناوي  
 قال لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره وصار  
 كالعلم مثل النجم والعقبة اجر مجري العلم في اخر الوصف  
 عليه وامتناع الوصف وعدم نظرك احتمال الشبهة اليه  
 وقيل اسم فهو علم وعليه انه محشور وهو الراجح وقد  
 استدل

استدل على اسمية اصله بانه يوصف ولا يوصف به لا تقول  
 شي الله وتقول الله واحد انتهى قال السيد وحقيقة  
 الاسم اي المقابل للفعل والحرف قد يوضع لذات مبهمه  
 باعتبار معنى يقوم بها ويكون مدلوله مركبا من ذات مبهمه  
 لم يلاحظ فيها خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاق  
 على كل متصون بهذه الصفة ومثل ذلك يسمى صفة وذلك  
 المعنى المعبر عنه يسمى صحيح الاطلاق كالمعتود مثلا ويلزم  
 ذكر موصوف معه لفظا وتقديرا تعيينا للذات التي قام بها  
 المعنى بها فيكون اسما لا يشبه بالصفة كغرس وابل وقد  
 يوضع لها ويلحق في الوصف معنى له نوع تعلق بها وذلك  
 على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى عام جامع للموصوع  
 له وسببا باعتباره لتعيين الاسم بان انه كاجزاء جعل علما  
 لذات فيه حمرة والثاني ان يكون ذلك المعنى داخل في الموضوع  
 له فيتركيب من ذات معينة ومعنى مخصوص كاسماء الاله  
 والامان والمكان وهذا ان العثمان ايضاً من الاسماء والمعنى  
 المعبر عنها مرجع للتسمية لا يصح لادطلاق ولا يطرأ ان  
 في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى ولا يقعان صفة لشي لكن  
 سببا يشبهان بالصفة ولا خيرا شديداً يشبهان لان المعنى  
 المعبر في الوصف داخل في مفهوم كل منهما وعلما العزق  
 انما يوصفان ولا يوصفون بهما على عكس الصفتان وحيث  
 وجد في الاستعمال الله واحد ولم يوجد شي الله مع كثرة

في قوله  
 تدبسه  
 ما ذكر من علمية الله هو احد قولين مبنيين على القولين في اصله المذكور يقال هو اسم او صفة فقليل صفة فهو اعني الله ليس بعلم وعليه البهناوي قال لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل النجم والعقبة اجر مجري العلم في اخر الوصف عليه وامتناع الوصف وعدم نظرك احتمال الشبهة اليه وقيل اسم فهو علم وعليه انه محشور وهو الراجح وقد استدل



ر و ما انه على الالسننة عرف انه من الاسماء دون الصفات  
 وهكذا حكم كتاب و امام وسابرا اعترف به المعاني مع خصوصية  
 ما للذات فابدى في تفهم امر تغلظ الام الله اذا الفهم  
 ما قبلها وانهم لا اذا انكسر فلا تفهم حينئذ اتفاقا كما قاله  
 السعد التوتاني اذ وعنه اي من الغرأ ولا يخالف ما قاله  
 البيضاوي من ان ثم قول لا يفتيها مطلقا انتهى  
**المبحث الثالث** في الخلاف في كونه  
 غربيا او معربا وقد ذكره بقوله وهو في الاصل والحق  
 عربي وضع لسماء في اللغة العربية **عند اكثر من العلماء وتراعى**  
 ابو زيد **البليغي من المعترلة انه في الاصل معرب** بتشديد  
 الهمزة اي اعجمي وضع اصله للذات المحصورة في اللغة  
 العجمية وهو لاها المدمج عربته العرب استعملته في ذلك  
 بعد تغييره حذف حرف المدمج اذ خال ال عليه وعلى هذا  
 العقلا **فقبل** انه في الاصل **عربي** اي عربي في كونه العربي  
 اي عربي في **وقيل سرياني** قال البلقيني يعني الغوليا انه اعجمي  
 لا يلتفت اليه ولا دليل عليه اذ انهما الى اثبات العجمية بغير  
 دليل انتهى وعليه فليس بمشتق جزماء وعلى الاول في كونه  
 مشتقا قولنا ما يحتمل ان مشتق وعليه ما مر من الاقوال  
 كما تقدم ثم اطلاق المعرب عليه على القول به مبني  
 على اطلاق المعرب على العلم الذي استعملته العرب  
 فيما وضع له في غير القول به لغتهم وفاعله الام ابن السبكي

انتهى

في جميع

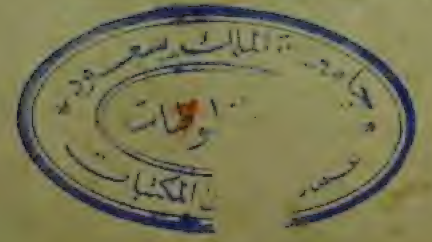
في جميع الجوامع انه لا يطلق عليه حيث عرف العرب فيه بانه لغوي  
 غير علم استعملته العرب فيما وضع له في غير لغتهم الا ان الحمل على  
 انه شعري من المعرب المختلن في وقوعه في القرآن بقراءة قوله عقبه  
 وليس في القرآن وفاقا للمشافع و ابن جرير والاكثر اذ لا خلاف  
 في وقوع العلم الاعجمي فيه كما برهنت واسماعيل وفيه نظر ان ليس  
 كل علم اعجمي استعملته العرب فيما وضع له في لغة العلم معربا وانما  
 يكون معربا بعد تغييره له لتفهم الخاتمة باعتبار التغيير  
 في المعرب وكان ابن السبكي استغنى عن اعتباره بقوله غير علم  
 بناء على الغالب من عدم تغييره الاعلام الا عجمية فاذا ثبت تغييره  
 لواحد منها كان معربا **المبحث الرابع** في الخلاف في ان  
 اسم الله هو الاعظم او غيره المبني ذلك على الخلاف المأخوذ من اسم  
 الله ذلك وان الله لم يستأثر بعلمه وقد ذكره بقوله **قال السبكي**  
**من الشافعية واكثر اهل العلم** **قال السبكي**  
**الاسم الاعظم** لله تعالى **هو الله** قال الفخر الرازي وهو الاقرب عندي  
 لا عظمية مدلوله الذي هو الذات الشريفة على مدلول غيره  
 ومن ثم يطلق على غيره تعالى ولم يفتن الاسماء الالهية في قوله تعالى  
 ولله الاسماء الحسنى وغير الاكثر منهم جزماء على انه غيره واختلفوا  
 في تعيينه على اقوال كثيرة منها ما ذكره بقوله **واختار النووي**  
**تبع الجماعة** من ذكر **انه الحى القيوم** اي الدائم القائم بتدبير  
 الخلق وحفظه فيقول من قام بالامر اذا حفظه **قال النووي**  
**ولذلك** اي لكونه الاسم الاعظم عز وودا فلم يرد الا قليلا منصوص



يتبع الحافظ وقوله **في القرآن** متعلق بـ **يراد** أي لم يرد في القرآن إلا  
 قلمي لأن المواطن فتم له بقوله **في ثلاثة مواطن البقرة وال**  
**عمران وطه** ومقابل الراجح المبنى عليه الخلاف المذكور قول  
 بأن من أسماء الله ما هو أعظم كمن الله استأثر بعلمه ولم يطلع  
 عليه أحد من خلقه كما قيل بذل في ليلة القدر وفي ساعة  
 الإجابة يوم الجمعة وفي الصلاة الوسطى وقول بأنه ليس  
 من أسماء الله ذلك بل كلها عظيمة ليست بعضها أعظم من  
 بعض نظير ما قيل في القرآن من أن شعبه ليس أو فضل من بعض  
 ودفعه فيها ظاهر لمخالفة لصريح السنة الواردة بذلك  
 نعم يمكن جعل الخلاف في الثاني عظيما إذ مراد النافس  
 لأفضلية بعض القرآن على بعض أخذاً من كلامه فيها  
 من حيث كونه صفة لله تعالى وهذا لا يخالف فيه المشتقون  
 لها لأنهم إنما اشتقوا من حيث التوابع ونحوهما يتبين في محله  
 وعن جعفر الصادق والجنيد وغيرهما أن الاسم الأعظم يختلف  
 باختلاف حال الداعي فكل اسم من أسماءه تعالى دعا له عبده  
 به مستغرقاً في بحر التوحيده حيث لا يكون في ذكره خالتيه  
 غير الله تعالى فهو الاسم الأعظم بالنسبة إليه وقد سئل أبو  
 يزيد البسطامي عن الاسم الأعظم فقال ليس له حد محدود  
 إنما هو ضارغ قلبك لوحدانيته فأنكنت كذا فادفعه إلى باب  
 اسم شئت فأنكره تصيره إلى المشرق والمغرب تنبيهه عظيته  
 اسم الله تعالى الأعظم ما باعتبار مدلوله كما يفهم من كلام الفخر الرازي

أو باعتبار

أو باعتبار ثواب الداعي به كما صرح به ابن هبان أقول أو باعتبار  
 ما ورد فيه من أنه تعالى بدعاء دعاه إبراهيم عليه السلام المقصود  
 الراجح في الكلمتين الأخيرتين وجههما في مقصود واحد  
 لا شتر لكهما فيما يأتي فيهما وقد ذكره بقوله **والرحمن الرحيم**  
 يتعلق بهما مبحثان المبحث الأول في لفظهما مفعلاً واشتقاقاً  
 فذكرناهما **اسماء** تشبه اسم بالمعنى المقابل للفعول والخرف  
 والمراد أنهما صفتان مشبهتان **بنيان** المراد لالة على **المبالغة**  
 في الرحمة المراد لولة عليها بها وإن كانت المبالغة في الأول  
 أريد مفعلاً في الثاني على ما يأتي وقوله **من رحمة** متعلق بـ **بنيان**  
 فإن قلت كيف يصح بناؤها من رحمة إن كان مفعلاً ما ضياعاً لا مفعلاً  
 بضم الراء وسكون الحاء على **الرحمة** من أن الصفة مشتقة من الفعل  
 من المصدر لأنما الفعل قال **رحم** ما أن يراد بقوله  
 من رحمة من مادته **أرحم** رحمة **أرحم** أو **رحمة** لا نفسه  
 وإنما اختاروا صيغة الماضي على المصدر بحكمة وهي التشبيه  
 على الحروف المعترقة الاشتقاق إذ بعض المصادر يخرج  
 والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه وإما أن يراد  
 الرحمة وهو الموافق لكلامه اللاحق بقوله **بنيان** أخذاً  
 لا اشتقاقاً والاختصاص به دائرة من الاشتقاق هذا  
 والتحقيق بناء على الصحيح المذكور أن اشتقاق الصفة  
 من المصدر إنما هو بواسطة اشتقاقها من الفعل **الرحمة**  
 هي منه بالأواسطه ويأتي نظير ذلك فيما مر في المبحث





الثاني من المقصد الثالث فان قيل الصفة المشبهة  
لا تتبع الاعمال لانهم فيها مسوغ بنو الرحمن والرحيم مع  
كونها صفتين مشبهتين كما مر من انهم مع كونه صفتين  
قلنا **بقرينة** اي من **منزلة الانهم** بان يقصد اثباته  
لفاعله من غير اعتبار متعلقه بمفعول وتكون خالفا منه  
لفظا وتقديرا كقولك فلان يعطي لمن يني عنه اعطى الدنيا  
او **جعلهم** اي من **لانهم** حقيقة باخراجه من باب فعل بالكر  
ونقله الى باب **فعل بالضم** لانهم له اللزوم لاختصاصه  
بافعال الغرض لانهم لها بان تجعل منه وهذا يظهر  
في باب المدح والذم وهذان الجوابان ذكرهما العلامة  
الكافي في وسبقه الي ثابتهما السيد ويرجع حاصله الي  
منه بقوة انها مبنيان من من من بالكر والما لها مبنيان  
من من من بالضم المنقول منه وهو اظهر من الاول بل الاول  
فيه نظرا في قضيتته اظهر من ذلك في كل فعل متعد وكلاهما  
تخالفه **والرحمة** الماخوذ منها الرحمن والرحيم على ما مر  
مخالفهما **وقد الغالب** في استشكل اطلاقها على الله  
تعالى لان الرقة الماخوذ من مما هي معناه مستحيلة على الله  
تعالى لانها من الكيفيات التابعة للمزاج واجيب بانها معني  
اخر لا يستحيل على الله وهو الفضل اطلق عليه سبحانه  
عنه الاول لمرسلهما من العلاقة غير التشبيه ونحو  
كونه غاية لذلك لان رقة القلب **يؤتقني** **الفضل** من

الذي  
هو  
الذي  
هو

قامت

قامت بقلبه على من راق عليه اي انفسالزمه عند عدم المانع  
**فالفضل غايتهما** اي بها يتبين التي تنتمي اليها انتها اللزوم  
الي لانه وهو مبدؤه الذي يبتدئ منه ابتداء الانهم من  
اللزوم منه فليس المراد بالغاية بهذا احدي العلل الاربع  
كما لا يخفى وهما اما احدا منها باعتبار هذه المعنى المجازي الغاية  
دون المعنى الاول الحقيقي المتيقن **اداسما الله الماخوذ**  
**من اخذ ذلك** مما له معنيان حقيقي مستحيل على الله تعالى ومجازي غير مستحيل  
كالرقي والفضل والفضل **ايها توخذ من باعنا**  
المعنى المجازي **الغاية دون** المعنى الحقيقي **المبدأ** كما ذكر  
ثم ما ذكره من ان المعنى المجازي للرحمة الفضل هو من ذلك  
الخاص الي رتبة رتبة الشيخ ابو الحسن الاستعراب  
الي انه امرارة الفضل فله على الاول من صفات الافعال  
وعلى الثاني من صفات الذات ومنشأ الخلاف كما قال بعض  
ان من من شخصيا اراد به الفضل ثم فعله فالاول اخذ  
المجازي المقصود والثاني اخذ المجازي الاقرب للمبحث  
الثاني في علة تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن على الرحمن  
المتضمنه لبيان معناه وغيروا وقد ذكره بقوله **ولما قدم**  
**الله** فيها **على الرحمن الرحيم** لان اسم الله ذات في الفصل  
على الوجه السابق وفي **اذا** **مقدمة على الصفة**  
القائمة بها فليكن الله الذي هو اسم الذات مقدم على  
الرحمن الرحيم الذين هما اسم الصفة ليوافق الاسم المتسمي

بما  
هو  
الذي  
هو

الذي  
هو  
الذي  
هو

وهذا  
في  
الحال



في التقديم وان اختلفت جهة فيها ان التقديم في الاسم من حيث الذكر في المسمى من حيث الوجود ان جعلت الصفة التي هي مسمى الرحمن الرحيم صفة فعل او من حيث الرتبة ان جعلت صفة ذات كما لا يخفى فان قلت المقنوم مما مر عن السيد ان الصفة فيما ذكر جزء المسمى لا المسمى قلت نعم لكن لكونها الجزء المقصود منه ومن ثم سمي بالصفة كما مر جعلت مسماة ويمكن التوفيق ايضا بان المراد في المسمى المطابق وهذا المسمى المتضمن وانما **قدم الرحمن على الرحيم** لانه من جهتين او لتمام جهة لفظه وقد ذكره بقوله **لان** اي الرحمن وان قلنا انه ليس بعلم **خاص** بالله تعالى لا يقال لغيره ولو سئل قوله **ان لا يقال** اولى منه ان لم يقال **لغير الله** لانه كونه تعليلا لدعوى الاختصاص ايا ان علمته الاستعمال اللغوي فهو المانع من ان يقال لغيره لا القياس بل هو مجوز لان يقال لغيره من كل من قام به معناه واما قول بني حنيفة في مسيلة من الرحمن اليمامة وقول شاعري وانت عيت الوفاء لانت رحمانا قال الزمخشري من تعنتهم في كفرهم ايا هذا الاستعمال غير صحيح وعلم اليه الحاجم في كثرهم انهم في قوة مسيلة دون النبي صلى الله عليه وسلم كما لو استعمل كما في لفظ الله في غير الباطن من القتم وقد جاء الشرع موافقا للاستعمال اللغوي فهو كالمادة خاص بالله لغة وشرعا والمفهوم من كلام العزيز غير السلام انه خاص به شرعا للغة قال ومن ثم اخرج عن الله **مخلان**

الرحيم

**الرحيم** وليس خاصا بالله بل هو علم له ولغيره من قام به معناه ان قيل لكانا استهما واعترضا بما اخرجنا الى حاتم عن الحسن البصري انه قال الرحيم لا يستطيع احدا ان يستحاله وحمله المحال لا السيوطي بحثا على المعرف باللام دون المعكوف المقادير وعليه فنقول لان الرحمن خاص بالله في جميع احواله **الرحيم** **والخاص** **بشيء مقدم** في ذكره بوجهين **عليه** **العام** له ولغيره ويمكن ان يراد بالخاص والعام فيما ذكره لا في تعريفهما في القوارير ويكون خاصا له على هذا انه انما قدم الرحمن على الرحيم لانه خاص من جهة اللفظ والرحيم عام من تلك الجهة فليسكنه والخاص من جهة المعنى مقدم في العمل به على العام من تلك الجهة فليسكن الخاص من جهة اللفظ مقوما في الذكر على العام من تلك الجهة ليوافق الخاص من جهة اللفظ الخاص من جهة المعنى في التقديم على العام من تلك الجهة وان اختلفت الجهة فيهما كما تقدم وثانيهما من جهة معناه وقد ذكره بقوله **ولانه ابلغ** اي انما يريد في المعنى المردول عليه بهما وهو الرحمة **من الرحيم** اي الرحمة المردول عليها بالرحمن انما يريد من الرحمة المردول عليها بالرحيم لزيادة بناءه على بناء الرحيم والقاعدة **ان زيادة البناء** اي بناء احد اللفظين المتلاقيين في الاشتقاق على بناء الاخر اية زيادة حروف المثنى فيها على حرف الاخر **نزل على زيادة المعنى** المردول عليه به على المعنى المردول عليه بالاخر **لما في قطفه وقطفه** يتخففان احدهما وتشوب



الاخر فان القطع المدلول عليه بالمشهد ان يريد من المدلول  
 عليه بالمحقق لزيادة حروف المشدود بتشديده على حرف  
 المحقق واحتمار بحالها المعيد لكون تلك القاعدة اعلية  
 لا كلبية عند نحو حذر وحاذر مما التاقص فيه ابله الزايد  
 ولا يخرج ذلك في كون ما ذكر قاعدة يستدل بها ان التولدة  
 الاعلية كالكلية في الاستدلال بها على ما لم يعلم كونه من غير  
 الغالب على انه قد يرد على انها كلية ان الكلام في المتحد النوع  
 كان يكون اسم فاعل ونحو حذر وحاذر ليسا كذلك اذ الاول  
 صفة مشبهة والثاني اسم فاعل ولين سلطنا ان الكلام فيما هو  
 اعم من ذلك فالبلغة حذر انما هي من جهة ثبوت معناها المدلول  
 عليه لا لحاقه بالمدلول على الامور الجبلية كشره ونعمه ذلك  
 لا ينافي كون حاذر ابله من جهة زيادته معناه لزيادة بنيانه  
 لما كان ما تقر من جعل الابلغة فيما ذكر علمه يتوفق على كون  
 الابلغ في مثله مقدر ما على غيره وذلك يحتاج الى تحقيق ذكره  
 في فتمن جواب سوال فرضه من سائر قطع النظر عما قبله  
 لا شتماله على فوايد فقال **فان قلت** تقديم الرجن على الرحيم  
**مخالق للعادة من تقديم غير الابله على الابله ليعرف منه**  
**اي الابله كما في قولهم عالم خير من جواد بالتحقيق فياخذ حيث**  
 قدموا غير الابله وهو عالم وجواد على الابله وهو خير وفيما من  
 لا شتمالهما على مفهومهما مع زيادة اذ الخير يسر كسر النون  
 العالم المتقن من بحر العلم التوفيق والفياض الجواد الكثير

منه

للتقدير

المجور

المجور فاسب المخالفة **قلت** هذه المخالفة المبني  
 عليها السؤال المذكور مسنية على كون الرحمن ابله من  
 الرحيم وفيه خلاف **فيل ان الرحيم ابله منه وقيل معناه**  
**واحد وهو الرحمة فلا ابلغة** لاخذها على الاخر **لكن**  
**قيل** اي العريق الذي قال معناها واحد قد خصص **كالمعنى**  
 عند اجتماعها حذرا من التكرار **بشي** بما تقع الرحمة فيه  
 من الدنيا والاخرة **فيل** تعيين ذلك فخص فريق من الرحيم  
 بالدنيا والرحيم بالاخرة وعليه **قيل** **رحمن الدنيا ورحيم**  
**الاخرة** وعكس الفريق الاخر وعليه **قيل** **عكس** ابرعكس ما قيل  
 على الاول وهو من الاخرة ورحيم الدنيا وفي تعبيره في الاول  
 كالثاني بقيل دون وترد المعترفين وفي رحمن الدنيا والاخرة  
 ورحيم الدنيا الذي قيل على كون الرحمن ابله من الرحيم  
 في كلام البيضاوي وغيره سلامة مما اعترف به عليه الملقين  
 من انها غير معقولين وانما المعروف من رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها  
 اخرجه انما الحكم في المستمرة مرفوعا لكن كلامه اعني المصم  
 يعلم ان القولين الذين ذكرهما انما قيل لبيان ان معناها  
 واحد وليس كذلك بل المفهوم من كلام غيره انها قيل لبيان  
 على القول الاقاعين كون الرحمن ابله من الرحيم بناء على الاول  
 منها على ان المراد الابلغة كما ان رحمة الدنيا هم المؤمن  
 والثاني خلاف رحمة الاخرة فيتمتع بالمؤمن وفيه نظر  
 وبناء على الثاني على ان المراد الابلغة كيثوا وهو الموافق لما ياتي



2

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا في الشك والظن  
الذي كنا في الشك والظن  
الذي كنا في الشك والظن

Early

اليوم

فیه



الاستفهام  
التي تكون بالنظر الى  
القياس والى الحقيقة

الى اسماؤه كقوله تعالى **قوله** من قال **انه صفة** **قوله** قال  
**ابن هشام** في المعنى مشي الى بطلانه **الحق** **قوله** **الاعلم** **وابن**  
**مالك** **انه ليس بصفة بل علم** لما تقرر ان ذلك انما هو بحسب  
الاهمال وهو غير منظور اليه لكونه صارا بعد ذلك بسبب  
علمته على الله تعالى **قال** اي ابن هشام **وبعد** **الابن** **السؤال**  
السابق لانه مبني على انه صفة معناه مامر وليس كذلك  
بل هو علم معناه الذات الواجب الوجود مع بوجه حيز  
ان يقال لم يخرجنا الله مع انه مدلوله الذات كقوله وجوابه  
يعلم مما مر في قوله لانه اسم ذات وهذا وما دعي انه الحق  
المحققون على خلافه ان الغلبة لا تهيى على الاسم الذات  
لا اسم الصفة كما علم مما مر في الله **قال** ابن هشام **وبني على**  
**علمته** **مران الاول** **انه في البسملة** **والخبر** **من كل ما وقع**  
فيه تأويل اسم الله **بل منه** **لا نعت** له على العكس من وصفته  
فانه يبنى عليها انه وما ذكر نعت لا بد له لانه على الاول  
على ذات متبوعه لا على معنى قائم بها بخلافه على الثاني والرد  
من التواضع على ذات المتبوع بدل وعلى المعنى القائم بذاته نعت  
على الوجه المقرر في محله وتكون ان يكون على الاول عطفا بيان  
على سبيل المرح بل هو كما قال بعضهم ادلى من جعله بدل لا يهمله  
عدم الاعتناء بالمتبوع اذ عليه انما ذكر توطيه لانه المقصود بالحكم  
والثاني وهو مبني على الاول **المرج** **الواقع** **بعد** **اي بعد** **الرحمن**  
فيما ذكر نعت له **لا نعت** **لاسم الله تعالى** **ان** **الرحمن** **بدل منه**

كما تقرر

للتابع

كما تقرر فاذا كان الرحيم مفعلا له ايضا لزم تقديم بدل الشيء  
على نفعته والقاعدة انه لا يتقدم **البديل** من شيء **على النعت**  
له بل سائر تواضع الشيء غير نفعته كذلك لا يتقدم عليه كما هو  
مقرر بتوجيهه في محله وقوله لاسم الله تعالى يقتضي ان المتبوع  
في البسملة اسم الله لا الله المضاف اليه وهو خلاف المفهوم مما  
يأتي قريبا الموافق لما مر من ان مدلول اسم الله لفظ الله كما لا يخفى  
نعم يمكن ان يحل الاضافة في قوله لاسم الله ببيانته اي الاسم الذي  
هو الله ويكون الصفة في قوله تعالى ما احبوا اليه باعتبار ما سماه  
**قال** ابن هشام **وما يوضح** **انه** **اي الرحمن** **غير صفة بحيثه كثيرا**  
مباشرا للعوامل **غير تابع** كما هو شأن غير الصفة من الاسماء مرفوعا  
**لخو الرحمن** **علم برحمته** **القرآن** **حفظا** **وفيهما** **ومتصوبا** **لخو** **قل**  
**يا محمد** **ادعوا الله** **وادعوا الرحمن** اما للمشركين ردا عليهم في قولهم  
حين سمعوا نعتا لله يا محمد انه ينهانا ان نعبد الهة  
وهو يدعوا اليها اخر فالمراد التسوية بين العظاين باطلا فها  
على ذات واحدة وانا مختلفا اعتبارا باطلا فها والتوحيد انما هو  
للذات الذي هو المعبود واما الذي هو ردا عليهم في قولهم حين  
سمعوا نعتا لله انه لا يقول ذلك الرحمن وقد اثار الله في التوراة  
منه فالمراد انها يتيان في حسن الاطلاق والا فضا الى المقصود  
وهو ان نسب لقوله بعد اتماما تدعوا فله الاسماء الحسن  
والدعاء الآية بمعنى التسمية ويتعدي المفعولين حذف  
اولهما استغناء عنه فادعوا للخير ومجرا وادعوا للشر **واذا قبل**

٢٦



**لعمري** المشركين **اسجدوا للرحمن الرحيم** قالوا **والله**  
 اما لانهم ما كانوا يتطهرون على الله او لانهم ظنوا ان الله  
 ولد ذكر قالوا انهم لم ياتوا من غير عرفان الرحمن في هذه  
 الامثلة قد جا غير ثابته كما هو ظاهر في جميعها ونها في غيرها  
 مما يبلغ مبلغ الكثرة كذلك يوضح انه غير صفة كما هو شأن  
 قلت الصفة المعتزلة بالبحر غير تابعة كالقائم قلت  
 بحيثها كذا ليس كثيرا بالنسبة لحيثها تابعة عليها  
 وهو المرعي انه من شأن غير الصفة كثرة بحيث غير تابع  
 بالنسبة لحيثه تابع على ان المباشرة للعوامل فيما ذكر عند  
 التحقيق القائم وظهور اعراضها عنه لكونها على صورة  
 الحرف ثم يوضح الذي قاله وان اوضح كونه غير صفة على  
 ما ادعاه لا يوضح علمية التبعي المرعي الا بمعونة انه لا يقال  
 بانه اسم ليس بعلم ولا صفة فان انتوت الصفة ثبتت  
 العلمية ثم ان المصنف نافع ابن هشام في دعواه عدم جواز  
 كون الرحمن نعتا بعلمية فقال في نسخة **قلت** دعواه  
 ما ذكره صفة ان **لا تمنع غلبة علمية** اي علمية العامة فنة بسبب  
 الغلبة فهو من اضافة السبب اليه السبب **اعتبار وصفيته**  
**الاصولية** بل هي معتزلة عنها ان لم يقطع النظر عنها **فبحر**  
 كونه نعتا باعتبارها **ها** او **اما** بحيث غير تابع فلا يد على عدم  
**اعتبارها** ولو حالها في ذلك لم يتوهم ان يكون علمية  
 لفظا لا تقدير فيجوز ان يكون نعتا لوصف محذوف العلم

فان

سبب

لا

سما  
حالت

به

به لان الوصف بصفة ان علم جاز حذفه ومقامه كقول  
 تعالى ومن الناس والدواب والانعام مختلفا الوان كذا في نوع  
**مختلف الوان** كاختلاف الثمرات والحيال المتقدم ذكره فيما قبله  
 وفيه نظرا للمرعي دالة لانه على عدم اعتبارها كثرة بحيث  
 غير تابع كما هو الاحتمال المذكور معها بعيد تنبيه التحقيق  
 ان الرحمن عند تجرده من الوجود من الصفات وان شرطه  
 صرف فعلا ان صفة وجوده في الوجودها فيه نظرا لاصله  
 قبل ان يعرف له الاختصاص الذاتي لها ان هو فعلا ان  
 من فعل بكسر العين وكل ما كان كذلك فله في كسرات  
 وفردان من المندم لان المفادمة انتها الحاشية  
 في بيان عامل الحرف كلمات البسملة وفي حكم الوقوع عليها  
 فاما عامل الحرف في مقام ذكره بقوله **والاسم** فيها منصوب او  
 مرفوع محذوف بالاعتداد كما هو **محذوف** **بالا** اتفاقا **والله** محذوف  
**بالمضاف** وهو اسم **لا اضافة** التي هي معنى قائم بالمضاف اليه **ولا**  
**بالحرف الخوي** هو على هذا القول او معناه على الاولين ان  
 الاضافة بمعناه عليها وهو هذا الاسم الاختصاصية لانه  
 البيانية لان المضاف اليه ليس صادقا على المضاف ولا  
 في الظرفية لانه ليس طرفا للمضاف بذاته ان كان كون معنى في  
 فيما المضاف اليه كذا ذكره وان كان المحققون كالمضي على انها  
 فيه بمعنى الاسم ايها وهذا مبني على **الصحيح** من اقوال الثلاثة  
 في مثل معلومة من كلامه وهي انما تارة فيما ذكر وهو المضموم

ذلك



ان كانت الاضافة فيه غرضية وهو المفهوم من كلامه  
 لقنا فان كانت بيانية ونفوا المفهوم من كلامه السابق وحسب  
 لتكملة الاجمال والتوضيح كما مر في الايتاني فيه / الا الاول وذلك  
 لان الاضافة البيانية من اقسام اللفظية والمفهوم من  
 كلامه ان لا يثنى فيها الا ذلك ان لا حرف فيها منور  
 هو ولا معناه ولا يثنى الثالث الا حرف ولا الثاني لان  
 لا شربا الاضافة عليه مطلق الاضافة والواجب ان  
 الفاعل والمفعول والحال وكل مفعول للمفعول بترتيب  
 الاضافة التي تكون بمعنى الحرف ولا حرف فان قلت بل ولا الاول  
 ارمنا لان المضاف يكون اسما لا يعمل الجرا لا يثبت عن الحرف  
 كما قالوه ولا حرف قلت **نفس** ذاتي المضاف  
 الحقيقي فيجوز في اللفظ ان يعمل الحرف شيئا منه له بخره  
 عند التثنية او التثنية لاجل الاضافة منه عليه الرضي  
**وكذا الرحمن الرحيم** التابعا له مجرورا بالضاف لا يثنى  
 بالاضافة ولا بالحرف المنوي على الصحيح من اقوال الثلاثة ومثل  
 ذلك معلومة من كلامه والمراد بكل منهما الجارة لتثنيها  
 بناء على انها مثنان او الاول بيان والثاني نعت له بناء على  
 قول الجمهور ان العامل في النعت والبيان هو العامل في التثنية  
 وقيل العامل فيهما تبعيتهما له واما مثله مقدرنا بنا  
 على ان الاول بدل والثاني نعت له بناء على قول الجمهور  
 ان العامل في المبدل مقدره ان العامل في النعت العامل في النعت

واما

واما حكم الوقف عليها اعني كلمات البسملة فذكره بقوله  
**والوقف على بسم الله قبيح** ليس بتمام **للمفصل بين التاني**  
**والتثنية** وعلى الرحمن كذلك قبيح كذلك ان لم يكن الرحيم  
 مثناه والاول للمفصل بين التثنية وقيل الوقف على كل اسم  
**كان** ليس بقبيح ان لم يكن الرحيم مثناه لعدم توقف  
 في الكلام المشتمل عليهما على ما بعدهما وان تعلق به ولا  
 تام للمفصل المذكور فهو مانع من التمام على القولين معتمدين  
 للمقبح على الاول لعدم اثباته الواضحة بناء على ان الوقف  
 اتمام ان لم يتوقف الوقف عليه بما بعده او قبيح ان تعلق  
 به غير محتضنه على الثاني بناء على ان الواضحة وهو  
 الكافي ان قلنا الاقسام الثلاثة بناء على انه **قبيح** ان تعلق به  
 فان توقف فيه عليه فالوقف عليه لم يتوقف قبيح والافعال  
 وهذا ما نقله الفخر الرازي الاجماع عليه وعرف الثلاثة بما يوجد  
 ههنا وحزم به ابو بكر الانباري في الايضاح وعرفها بما يرجع  
 الي ما عرفناه الفخر حيث ان الوقف قال ما عاصمه ان الوقف  
 عليه ان حسن الوقف عليه والابتداء بما بعده فهو تام والا  
 فان حسن الوقف عليه وقبح الابتداء بما بعده فهو كاف وان  
 قبح الوقف عليه والابتداء بما بعده فهو قبيح لكنه سمي الكافي  
 حسنا فحينئذ يكون له اسمان فان قلنا الاقسام اربعة فالواضحة  
 الكافي والحسن بناء على ان الوقف عليه ان تعلق بما بعده  
 فان قبح الوقف عليه والابتداء بما بعده فهو قبيح وان حسن

عندهم

ان لم يتوقف الوقف  
 عليه بما بعده فالوقف  
 عليه قبيح تام



الوقوف عليه وقبح الابتداء بما بعده فحسن وان لم يتعلق بها  
بعده فان انفصل عما بعده لفظا ومعنى فالتمام او معنى اللفظ  
فالكاف وهذا هو المشهور وعلى كل فالوقوف على الكلمتين  
لتعلقه بما بعده وقبح الوقوف عليه والابتداء بما بعده  
**وعلى الرجم تام** لعدم تعلقه بما بعده وحسن الوقوف عليه  
والابتداء بما بعده مع انفصاله عنه لفظا ومعنى اشارة  
قال البيهقي في تحصيل التسمية بهذه الاسماء ليعلم العارف  
ان المستحق لان يستعان به في محاج الامور هو المعبود الحق  
الذي هو مولى النعم كلها عاجلها حاجلها وحقوقها فوجه  
بشرائه الى جنابه المودع ويمسكه بحبل التوفيق  
ويشغل بمره بذكره والاستعداد به عن غيره انتهى ولما  
فرغ من الكلام على السجدة **سورة** في الكلام  
على الحمد له فقال **واما الحمد له** قال الكلام على الحمد له  
في مقصد من المقصد الاول في الكلام على الحمد الذي هو  
احد كلماتها وقد ذكره بقوله **الحمد** اي اللفظ لا الشامل  
له ولغيره من حمد الله تعالى الشخصي وغيره الا في قوله  
شمول تعريفة لغة المذكور لذكره وفي رفع الاسرار  
بما ذكره نظر ان الظاهر ان ذلك ليس حمد لغة حتى يرتد عدم  
شمول تعريفة لغة كما ان الحمد لغة في لغة العرب  
**الشأن باللسان** بمعنى اللفظ المنطوق ولو غير المعمود فيشمل  
الشأن المنطوق بغيره فاذا قال العادة **على الفعل الجليل الاختصاص**

والحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

المحمود

المحمود اي لاجله كما بدأ ذكره الشأن الصمد لاجل ما ذكره على  
**جدة التعظيم** بالافتقار الى البيانية سواء كان صيغة المنطوق  
ما صمد الشأن لاجله مما ذكره انما هو ام غيره كما صرح به ذكره  
في قوله **سواء كان في مقابلة نعمة** بمعنى انعام ليوافق ما مر  
**ام لا يكون في مقابلة نعمة** بل يكون لاجل غيرهما من افعال المحمود  
الجميلة الاختيارية كما عرفت تنسب له سواء اسما  
بمعنى الاستوتير بوصفه كما يوصف بالمهاد وهو هو  
وقد ياتي من قوله سواء الى اخره خبرا بما بعده لانه في ناويل المصداق  
والثبوت بينهما كونه في مقابلة نعمة عدم كونه في مقابلهما  
سواء كان ذكره جملة من الزم محشره واعترض  
بان امر لا محذور المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد  
لا بين احد وكونه ام بمعنى الواو غير محذور فتم عمل  
الرفعي عند جعل ما بعده وهو المبتدأ فجعل المبتدأ محذوفا  
تقديره الامران سواء والجملة رالة على جواب ما بعدها  
فانه جملة شرطية تجعل الجملة فيها شرطية كايضا والتقدير  
هاتان ان كان في مقابلة نعمة او لا فالامران سواء انتهى ثم اخبر  
في الكلام على هذا التعريف **فدخل في الشأن** الذي هو  
كما بينه **الحمد** اللفظ المعرف **وغيره** من غير بقوله **الشأن**  
بالمعنى السابق **الشأن بغيره** كالحمد الشخصي وحمد الجاد الشأن  
له قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده ان لم يكن لفظا خرقا  
للعادة فليس حمد اللفظ بل اطلاق الحمد عليه لغة بجمانه

الشأن  
المعروف

فقال



عليه

علي ما هو ان كان ثناء حقيقة بناء على ان لا يتبين بما يدل ان  
المجود بالوصفة الجميلة ولو غير اللسان وهو الراجح المسمى  
من كلام الخو عري و الر محشر الموافق لحديث لا احصي  
ثناء علي كما اثبت علي نفسه و به يرد على مدعي  
خلاف ذلك المروج الصحيح الى الاعتذار عن ذكر اللسان  
في التعريف بانه لبيان الواقع و دفع احتمال التجوز بالاطلاق  
الثناء على ما ليس باللسان مجازا و الجواب بانه في الحديث  
مجانة لوقوع المشكلة خلافا لظاهره و ما يستند اليه  
في دعواه من قوله المزعوم مما ياتي الثناء المذكور خبر غير صحيح  
لا مكان جملة علي الثناء المعظمي و ان كان خلافا لظاهره قوله  
كالحمد الخ فشي شاملا لحمد الله لنفسه المقدسة لانه نفسي  
لا يعطى لا يستحق الله منه بناء على استحالة قيام اللفظ بذاته  
وان كان التحقيق قيامه بها من غير ترتيب و الحروف  
و الزوا و اللفظ ما فصل في محله مع قد حمد الله نفسه لانه  
بأظهار صفات الكمال لم يرد لالتصاف عليها باللفظ مخلوق  
في محل و بالافعال التي لا تكون الا جملة فانها الة عليها  
بل هي اقوى من اللفظ في ذلك كما قال بعض محقق المصنفين  
انه تعالى حين بسط نساط الوجود علي ممكنات لا حقي  
و نصب عليها موايد كرمه التي لا تقاها في قدر كسوف عند  
صفاته كماله و اظهارها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية  
وان كل دارة من دوائر الوجود تدل عليها و لا يتصور في العبارات

مثل هذه

مثل هذه الدلالات و من ثم قال سيد البشر لا احصي ثناء  
عليه انت كما اثبتت علي نفسك انتهي و **مستقولا** علي  
**الجميل الثناء باللسان علي غير الجميل** اي خرج باشتراط كون  
المتني عليه جملا لا يكون الثناء باللسان عليه حجة اما لو كان  
غير جميل فلا يكون الثناء باللسان عليه حجة اذ الجميل المذكور  
الخارج به ما ذكره هو المجود عليه بدليل مقبولة بالاختيار  
اذ هو المغير به دون المجود به المذكور في ضمن الثناء كما صرح  
به السيد وغيره و توهم المصنف انه المجود به و ان علي بمعنى  
البا عاقل الاعمال كرو من ثم قال **ان قلنا اي الشيخ عز الدين بن**  
**عبد السلام ان الثناء حقيقة في الخير و الشر** مستدركه علي  
اي حديث من مجازاة فاشوا عليها خيرا ثم مر بما خرب فاشوا  
عليها شرا **ان قلنا اي الجمهور انه حقيقة في الخير فقط** اي  
دون الشر فليس حقيقة فيه بل قد يستعمل فيه مجازا المشكلة  
و منه عند الحديث فليس فائدة ذكر الجميل الا خارج كفاية  
علي الاول بل **فائدة ذكر ذلك لتحقيق الماهية** اي بيان ماهية  
الثناء كما هو الاصل في ذكر قيود الشيء و دفعه **توهم ايراد الجبه** اي توهم  
السامع عند اطلاق المستكمل الثناء ارادته الجمع بين معنييه  
**الحقيقة و المجاز** اي الحقيقي و المجازي في الارادة به بان اراد بها  
به علي جوانه **عند من تجوز** من العلماء كما ما من الشافعي امام الامة  
في جملة السامع عليها فيقع في محذور و فيه نظرا ان المخرج به في كتب  
الاصول انه انما يحل عليها بالقرينة و لا قرينة لها فلا محذور







**اقتضا** **الظاهر** وهو الجوارح والمراد بها هنا غير اللسان  
**والباطن** وهو الجنان ان لا يتحقق كون الشئ باللسان على حقيقة  
 التعظيم الا بها بمعنى عدم مخالفة افعال الجوارح ومطابقة اعتقاد  
 الجنان له بان يعتقد مدلوله كما بين بقوله **اد لو لمجرد الشئ باللسان**  
**على الجمل الاختيار** عن **مطابقة الاعتقاد** اي موافقة اعتقاد الجنان  
 له بان لا يعتقد جنان الشئ مدلوله كان لا يعتقد وجود من اثنى  
 عليه بلسانه بانه جواد **اه خالوه** اي خالفوا الشئ المذكور **افعال**  
**الجوارح** كان اذن من اثنى عليه باللسان بانه عزيز ضربه **لم يكن**  
 الشئ المذكور الذي هو بسبب ما ذكر ليس على جهة التعظيم **جدا**  
 لمن اثنى عليه بل هو ما **تتبع** عليه ان قصده الاستعانة بالسخية او  
**تخليج** ابرائيم بما فيه ملاحاة وظرافة من قولهم صالح الشاعر اذ اتي  
 بشي لم يزل ان قصده الملاحاة والظرافة فالعزق بينهما اي فيما اذا  
 لمجرد الشئ عن مطابقة الاعتقاد انما هو بالقصد المدلول عليه  
 بالمقام كما هو حاصل ما قاله في المطول في بحث التشبيه قال فيه وما  
 وقع في شرح المحتاج من ان التخليج هو ان يشاء في فحوى الكلام الى  
 قصة او مثل او شعر نادر فهو غلط لان ذلك انما هو التخليج بتوهم  
 الاله على الهم انتقل ما افهم كلام المصنف كغيره من ان المقصود لتحقيق  
 كون الشئ باللسان على جهة التعظيم عدم مخالفة افعال الجوارح  
 ومطابقة اعتقاد الجنان وهو ان وجه بان الجنان هو المنظور اليه  
 وبه صلاح الجسد ونساره الحقيقي خلافا بل المعتبر لذلك مع  
 عدم مخالفة افعال الجوارح عدم مخالفة اعتقاد الجنان لانه كاف  
 فيه

فيه **ويؤيد** الذي يقرر من اعتبار عدم مخالفة افعال  
 الجوارح ومطابقة اعتقاد الجنان في تقرير هذا الحمد المتناول  
 لها قولنا على جهة التعظيم **لا يقتضي دخول** عدم مخالفة  
**الجوارح ومطابقة الجنان في التعريف** المقتضى لكون  
 مورد الحمد المعرف باللسان والجوارح والجنان فيحالين  
 ما يأتي من ان مورد اللسان فقط **لا يها اعتبر فيه** اي في التعريف  
**شرطه** لكون تعريف هذا الحمد **لا شطرا** اي جزاء منه واعتبار  
 الشئ في الشئ شرطا لا يقتضي دخوله فيه وان اقتضى انه  
 لا بد فيه منه كاعتباره فيه **لا شطرا** في العزق بينهما التوفيق  
 لا حقيقته وذلك ان تقول لا حاجة في دفع المخالفة بالنسبة للجوارح  
 الى ما ذكره المعتبر منها عدم مخالفة الجنان وذلك لا يقتضي كونها  
 مورد اذ انما يقتضي مطابقة المعنى من الجنان فعلى التحقيق  
 السابق لا حاجة في دفعها بالنسبة له اليه ايضا **واعتبر**  
**على هذا التعريف بانه** عرجا مع **اد يارم** على تقدير المحذور  
 عليه فيه بالجميل ان لا يكون الشئ على ظالم على فعله الذميم  
 كغيب الاموال وقتل النفس بغير حق على جهة التوفيق  
 حمد او ليس كذلك بل لزم الحامد وعلى **تقديره** اي  
 تقدير الجميل المحمود عليه فيه **بالاختيار** الذي هو حقيقة  
 الوجود باختيار المهور **ان لا يكون** **وهو تعالى بمكانه**  
**الذاتية** الثمانية او السبعة على اختلاف الاشاعرة في البقا  
**حمد الله** لا يبالى ليست اختيارية له تعالى بالمعنى المذكور والا



على صفاته

لهم سبقه على المعلومات بطلانه بالبراهين القاطعة **وليس**  
**كذلك** بل هو محمول كما صرح به الامة لا يقال الا انهم على  
التقييد الذي المذكور هو ان لا يكون وصفه تعالى بحميل  
صفاته الذاتية محمولا لما ذكره كما هو ظاهر لاننا نقول نقول  
بمعناه ان المافيه ليست صفة وصفه بل هي للشيء التي  
هي معنى على المعربها فيما مر **جيب** عن الاول بان الحيل المتعدي به  
ذلك يتنازل في فعل الظالم المذكور نظرا لكونه جملا عند  
الحامد او المحمود به في الحامد ان المراد بالحيل المحمود عليه  
كالمحمود به ما يشمل ذلك وعن الثاني **بانه يتنازل** اي بالاختيار  
يتنازل الصفات الذاتية **تبع** اي المحقق وان لم يتنازل لها العقول والتوحيده  
به ليس للاختراعه عنها بل عند غيرهما من الافعال غير الاختيارية  
من المخلوق **و** باننا لانسلم انها ليست مختارة له تعالى قبل يدعي  
**ايها مختارة له** تعالى فيتنازل لها الاختيار بل لفظا لكن لا حقيقة  
**بمعنى ان ذاته ايجاز** **المختار** **تختص** تعالى **الحا** حتى يلزم  
المحمود السابق بل بجاء **بمعنى ان ذاته القيمة اقتضت**  
اي استلزامت استلزاما لا يتقبل الا تفكيرا **و** **حوله** اي الذات  
**على ما هي** اي الذات **عليه** من صفات الكمال **فترلت** تلك الصفات  
بسبب اقتراف الذات لها **مترلت** **افعال** **اختيارية** من حيث  
ان كلاله تعلق بالذات الصفات بالاستلزام والافعال  
الاختيارية بالاجاز فالقول عليها اختيارية مجازا وكما  
عود التفسير الى الصفات ويدل بقوله على ما هي في نفسها من

غير

من انما وجد في الوجود

عن من غير نظر الى التعلق بالحادثة وح فاما ان يفرض الاقدار  
بالاستلزام اي بانها على ما اقتضاه كلامهم من ان الصفات الذاتية  
واجبة الوجود لذاتها ممكنة الوجود لذاتها قال  
في شرح العقايد ولا استحالة في قدم الممكن ان اكان  
فاما بالذات القديمة واجباله غير مفصل عنه وقال  
في شرح القامد وما ثبت من كون الواحد واجب مختارها الا  
موجبا لما هو في غير صفاته الذاتية واما استثناءها عند  
من يثبتها فليس الا بطريق الاجاز وكذا قولهم علة الاختيار  
او الموتر هو الحدوث دون الامكان ينبغي ان يخص بغير  
صفاته انتهى ولقد شنع في الرد عليه بما يرجع حاصله الى  
بشاعة النقص وجه تتركبها منزلة افعال اختيارية  
على هذا ظاهر جدا **واما انها** اي تلك الصفات الذاتية  
**سبدا** اي مشتقا **افعال** **اختيارية** **تشاعنها** **فالمحمود عليها** **لما**  
ذاتها بل باعتبار تلك الافعال **الاختيارية** **المبتدأة** منها  
**فالمحمود عليها** في الحمد عليها وان لم يكن اختياريا حقيقة في  
المبدأ فهو اختيارية حقيقة في **المال** على هذا الجواب بخلافه  
على الجوابين الاولين فانه ليس باختيارية حقيقة على  
ثانيهما ولا حقيقة ولا مجازا على اولها كما عرفت من تقريرهما  
والموافق للاجاء السابق فوالا خريفوا لراجح ومن ثم اقتصر  
عليه في التاويل السابق في الحمد على شاقة **القد** **والحمد** اي  
حمد المخلوق فلا يرد عدم شمول تعريفه عرفا المذكور الحمد

السعد للفقير



الخالق **عرفا** اي في عرف الناس اخذ ما صرح به فيما ياتي من عدم  
 اختصاصه متعلقة بالرد **فعل** من الحمد **ينبغي** من تعظيم المنعم اي ينبغي  
 غيره من اطلعه عليه عن ذلك لا يستلزم له فائدة ما قيل هذا  
 لا يشمل اعتقاد الجنان الذي هو المراد بفعله الشامل له الفعل  
 المستتر به التوهم كما سياتي لعدم انباية غير المعتقد المعتبر كالم  
**من حيث انه من** بكسر الهزة فيجوز فتحها خلافا لما عده الخنازير  
 من اجل انواعه **علي** **الحامس** اي فاعال الفعل المذكور ولو غير ذلك كان  
 ادلي لما يلزم على التعيين بالحامد من الد وروا كان معتقرا في التعارض  
 الخطيئة التي منها هذا **اد** **غيره** **سوا** **اكان** ذلك الفعل المتيقرا  
 ذكر **باللسان** بان ينبغي به على المنعم **ام** **بالجنان** بان يعتقد به انما  
 المنعم به مائة الكمال وانه ولي المنعم اعتقادا جازما او اجمالا ولو  
 غير ثابت وان كانا المحقق ان الاعتقاد ليس فعلا لا الجنان  
 وانما هو كخيفة له **ام** **بالاسكان** اي الجوارح بان يدب فيها في طاعة  
 المنعم ثم لما فرغ من الحمد لغة وعرفا عقبه بالاداء على الشكر والرجوع  
 كذلك ما بان النسبة بينهما فقال **والشكر لغة** اي في لغة العرب  
**هو هذا الحمد** العرفي فتعريفه السابق تعريفه لكن مع ابراهيم الحارثي  
 فيه بالشكر على ما صرح ما اقتضاه كلامه كغيره من الاكتفاء به  
 الموارد الثلاثة فيهما صريح وان شرط على قياس ما روي في كلام  
 المحقق ان كان الجنان عدم مخالفة الاخر من ادخلها في طاعة  
 الجنان وعدم مخالفة الاخر في كل من الحمد العرفي والشكر اللغوي  
 الثلاثة انواع كل منها يطلق عليه **بما فيها الساب** وجنابي واما نافي

والشكر



والشكر **عرفا** اي في عرف الشرع اخذ ما صرح به فيما ياتي  
 من اختصاصه متعلقة بالرد تعالى **صرف** **العبد** **المحقق**  
 بالعبودية **جميع ما** **انعم الله به عليه من السمع وغيره** مع ان  
 النعم الظاهرة والباطنة **الي ما خلق لاحله** من انواع الطلوع  
 التي هي سبب في الجمع على الله المحصور منها اي لا حيل انعامه  
 بتذكره عليه على ما ياتي بحقيقة كان يصرف السمع الى ما يلقى  
 ما ينبغي من منامة تعالى من الاول وما ينبغي من اجتناب  
 مسا خطه من التواهي ثم يستعمل الالات في امتثالها وقس  
 على ذلك سائر النعم وقضية كون هذا هو الشكر  
 في عرف الشرع ان يكون هو المراد بالشكر في قولهم شكر  
 المنعم واجب وبه صرح جميع من ائمة الاصول المكن  
 المفهوم من كلام المحقق الحلال في شرح جمع الجوامع ان  
 المراد به الشكر المغوي الذي يقول الحمد العرفي بما مر اذا  
 كان متعلقة الله تعالى فهو شكر شرعي اي نوعا عشرا وان كان  
 فاكرا له منه وعليه فيتحلص من الوجوب بنوع من انواعه  
 السابقة لكن بشرطه السابق وما لتطرق اليه يظهر ذلك  
 انه الانسب في ذلك الاول كما ادعاء المصنف في حاشيته  
 على الشرح المذكور لحصول العصور من الشكر والحالة  
 هذه من تعظيم المنعم بعد عصبية بنوعه ومن ثم عرفه الجنود  
 بذلك لما سألوه السر عنه وهو ابن سبع سنين فقال  
 يا غلام ما الشكر قال ان لا يعصى الله تعالى بنوعه فقال يوشك

اي انواع  
الذي خلقه  
الله

اي الحمد



ان يكون حظك من الله لسابك قال الحنيد فلا انما انما على  
 هذه الكلمة وقد دل حديث الترمذي عن احمد بن  
 الشكر وشكر الله عليه وسلم الحمد لله على ان لا يشكرنا  
 يطلق على كل منها الشكر وانما اسما الحمد اي اعلاها الحمد  
 الغوي الذي هو الاسلامي مضافا وهو ادعاء المقصود  
 منه الخوا لا اعتقاد واحتمال ادب الجوامع بعينه وقد اطلق  
 صلى الله عليه وسلم على الحمد لله شكري في حديث الطبراني  
 انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد عاشر وقت قال  
 لين ردها الله لا تشكرن ما في فلما ردت قال الحمد لله وانظر  
 هل تحدث صوما وصلاة فظنوا انه نسي فقالوا له فقال  
 الحمد لله الحمد لله وفيه دلالة على اطلاقه على العمل حيث  
 انتظر وانما تحدث صوما وصلاة وقد اطلقه صلى الله  
 صلى الله عليه وسلم عليه حين قيل لما قام حتى قورنت قدماه  
 يا رسول الله فتعجل هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك  
 وما تأخر فقال افلا يكون عبد اشكورا وقال تعالى اعلموا ان  
 ما اورد شكريا وكون المراد بالشكر فيما ذكر الغوي بمعنى  
 جوابه قال الجلال السيوطي اطلق الناس  
 على انواع شكر الله ثلاثة اي وهي شكر الله باللسان  
 وشكره بالحنان وشكره بالاسكان وثالثها بعضهم نوعا اربعا  
 وهو شكر الله بالده وانشر **ش**  
 وشكره بغير الا حسن بالانطق تارة وبالقلب اخري ثم بالعل الا سبي

على وجه

ان

وشكري

وشكري لم يرد لا بقلبه طاعتي ولا بلساني بل به شكره غنا  
 اقوله وكانه يشير بهذا القائل الى بقائه بالده بخنايه عما  
 سواه المشاء اليه رده حديث البخاري ولا يزال عبيد  
 يتقرب اليه بالنواقل حتى حبه فاذا احبته كنت سمعه الذي  
 يسمع به وبصره الذي يبصر به وبه الذي يبسط شره ورحله  
 الذي يمشي بها وان سألني اعطيته وان استعاضني لا عيرته  
 وشكرته ومثل الى هذا المقام شكر الخاصة وشكر غير  
 شكر العامة ان فيه بركة من بقايا ما سمع لم يغن عنها وهو  
 مراد من اطلق من العوم ان الشكر سبيل العامة انتهى **المرج**  
**لغة** اي في لغة العرب **الثناء باللسان على الحمد مطلقا** اي  
 سواء كان في مقام اختياره يا ام لا بما على الخارج كما علم مما مر  
**على جهة التعظيم** وقد تقدم ما يؤخذ منه بهذا التعريف  
 والادلام عليه في ضمن تقرير الحمد وذكره هنا تقرر كما علم  
 ضمنا وتوطئة لقوله **والممدوح عرفا** اي في عرف الناس اخذوا  
 مما يعم من تعريفة من عدم اختصاص من مملوكة بالده **ما** اي  
 من المادح **فعل** يعني عن تعظيم الممدوح **يدل** بتخصيص الممدوح به **على**  
**اختصاص الممدوح** عنده عن غير اختصاصه من انسيا بغير  
**من النصايل** جميعه وفضيلة وهي المزية الذاتية التي لا تحتاج  
 في تحققها الى تعلوها بغير الذات فهي الممدوح عليه ويؤخذ  
 مما ياتي من صدقه بالاختياره وبغيره كالغوي ان الاختصاص  
 عليها هنا ليس للتقيد بل مثلها العوا مثل جميعه فاضلة

من المادح  
صحيح



وهي المزية المتعدية اي التي تحتاج في تحققها الى تعدد غيرها  
 الذات اي متعلقها به لا انتقالها اليه كما لا يخفى كالانعام سواء كان  
 ذلك الفعل الدال على ما ذكر باللسان ام بالحنان ام بالامكان  
 بالشرط السابق احدا من عموم ما في التعريف لا يقال المراد به المظهر  
 لانا نقول بالانعام ح تساوي الموحين ولا قابلية وان كان الامر  
 في مخالفهم هذه الستة على ما ذكر من تعارض بعضها **فبين كل ابي كل واحد**  
**من هذه الستة وكل واحد من الخمسة البقية** باعتبار ما صدق فيها  
 اي جزئياتها كل كليين **نسبة اما تبانيا وتساويا وعموم وخصوص**  
**من وجه وعموم وخصوص** مطابق ويعلم عينا ما ذكره تعليلا لان  
 النسب فيما ذكره بقوله **لان المتبنيين** اي الكلين المراد  
 معرفة ما بينهما من التنا سب بمعنى النسبة **ان لم يتصادقا**  
 بان كانا يصدق احدهما به لا يصدق الاخر به وانما يصدق  
 بغيره **والنسبة التي بينهما تبانيا وفيها متباينان** وذلك من غير  
 هذه الستة كالانسان والعزى ومنها **الحمد المغمور**  
 بالنظر لحيوة **لا بالنظر لشرطه** السابق فسياتي **في الشكر العرفي**  
 فان بينهما تبانيا **لصدقه** اي الحمد المغمور **بالتبنا باللسان**  
**فقط** اي لا في التثا بغيره وانما يصدق **بذلك** بغيره اي التثا  
 باللسان في التثا بغيره من بوقية الموارد وهو الحنان والامكان  
 لا اعتبار شمول الموارد فيه كما علم من تعريفه وهذا مع عدم  
 النظر لشمول متعلق الحمد المغمور لله تعالى ولغيره واختصاص  
 متعلق الشكر العرفي بآل الله تعالى اما بالنظر لكونه في

تكون

وهو عدم  
 الحان  
 الحان  
 الحان  
 الحان

يكون النسبة التي بينهما تبانيا بل عمومها وخصوصها مطلقا  
 كما ساق فقول له لصدقه **الان** حق غير ظاهر في نفسه وان كان  
 مشبها للمدعي اذ قضيته عدم صدق الحمد الغوي بالتبنا باللسان  
 خارج لذلك لا ما نقول ممنوع انه هو انما يخرج التثا بغيره كما مر  
 لا التثا به مع غيره فالصواب انه ليس بينهما مع عدم النظر  
 لذلك لا بالنظر لشرط الحمد تبانيا بل عموم وخصوص  
 مطلق وساق لذلك مزيد تحقيق **وان تصادقا** فاما ان  
 يتصادقا كلييا وفي الجملة فان تصادقا كلييا فاما ان يتصادقا  
 كلييا من الجانبين او من جانب فان تصادقا كلييا **الجانبين** اي  
 كان في جانبيهما بان كل ما يصدق كل منهما به يصدق الاخر به **والنسبة التي**  
 بينهما تساويها **متساويان** وذلك من غير هذه الستة  
 كالانسان والناطق ومنها **الحمد العرفي في الشكر المغمور**  
 فان بينهما تساوي **العلم** من تعريفها الذي مر بان ما يصدق  
 كل منهما به يصدق الاخر به **وعكسه** وهو الحمد  
 المغمور في الشكر العرفي **بالنظر لشرط الحمد** المغمور السابق  
 من اعتبار عدم مخالفة افعال الجوارح ومطابقة اعتقاد الحنان  
 للتثا باللسان على الجميل الاختيار الذي هو الحمد فان  
 بينهما بالنظر اليه تساوي لا اعتبار شمول الموارد بينهما فجميع  
 ما يصدق كل منهما به يصدق الاخر به وفيه ما علمت وهذا  
 مع عدم النظر لما مر من النظر اليه فانه يكون بينهما تساوي  
 بل عموم وخصوص مطلق كما ساق **ان تصادقا كلييا من جانب**

بالتبنا بغيره وليس  
 كذلك  
 تعينه لا يقال  
 تعينه التثا بغيره  
 باللسان ح



من جانبها بان كان كل ما يصدق احد هاهنا يصدق الاخره  
بدون العكس فبعض ما يصدق الاخره لا يصدق ذلك به  
التبعية والنسبة بينهما **عموم مطلق** وخصوص مطلق اي عن  
التعريف بوجه دون وجه العموم من جانب الصادق بكل  
ما يصدق الاخره فهو اعم والخصوص من جانب الاخر  
وهو اخص وذلك من غير الستة كما يجوز ان لا ينسب  
ومنها **الحمد المغموب مع كل من المرح حين** المغموب والعرفي  
فان بينهما عموم ما وخصوص ما مطلقا **الصدق** اي الحمد المغموب  
من حيث المتعلق **بالاختيار** بقطر **وصدقها** اي المرح حين  
من الحيثية المذكورة **بالاختيار** بغيره كما يعلم من تعارضها  
فما بينهما من العموم والخصوص المطلق هو من حيث المتعلق  
وكذا ان حيث المورد بالنسبة للمدح العرفي نظر كما امر المتصور  
به من حيث المتعلق ان مورده احد الموارد الثلاثة لبا النسبة  
للمدح المغموب وبما بينهما بالنسبة اليه من الحيثية المذكورة  
هو التساوي ومبني على ان يبين الحمد المغموب وكل من المدح  
في حد ذاتها العموم والخصوص المطلق **والحمد المغموب**  
**مع الشكر العرفي** بالمتعلق **لشمول متعلقه** اي الحمد المغموب  
**تعالى** **ولغيره** واختصاص متعلق الشكر العرفي **تعالى**  
كما يعلم من تعارضها فان بينهما بالنظر لذكر عمومها وخصوصها  
مطلقا بخلافه لعدم النظر لذكره فان بينهما مع ذلك  
تبانيا لا بالنظر لشرط الحمد وتساويا بالنظر اليه كما مر  
قال المحقق

قال المحقق **وعلى هذا** الذي ذكرته من ان بينهما عموم ما وخصوص ما  
مطلقا بالنظر لذكره لا يصدق عدم النظر اليه **تعالى** **كل ما في شراح**  
**البهيمة** ان كبرى المطلق فيه ان بينهما عموم ما وخصوصا مطلقا  
فيجمل على انه بالنظر لذكره والبراز والمتعلق لهما في الحمد المغموب  
وفي الشكر المغموب خلاف ما مر وما ياتي وخصوص ما ذكره  
في الحمد المغموب والشكر العرفي ان بينهما مع عدم النظر لذكره  
التباين لا بالنظر لشرط الحمد والتساوي بالنظر اليه وبالنظر  
لذكره المخصوص العموم والخصوص المطلق وقد عرفت  
ان الصواب ان ليس بينهما مع عدم النظر لذكره لا بالنظر لشرط  
الحمد تبان بل عموم وخصوص مطلق وح فكون ما بينهما  
مع عدم النظر لذكره العموم والخصوص المطلق لا بالنظر  
لشرط الحمد والتساوي بالنظر اليه على ما فيه ومع النظر لذكره  
العموم والخصوص المطلق لا ولان من حيث المورد الثالث  
من حيث المتعلق به يعلم ان ما بينهما في حد ذاتها العموم والخصوص  
المطلق لكن تحتل التوجيه بالنظر لشرط الحمد وعدمه  
على وجه ذلك وحينئذ يمكن ان يجل على هذا كلامه في شرح البهيمة  
هذا هو الظاهر منه كما يعلم من مجموعته **وكالشكر المغموب**  
**المساوي** الحمد العرفي **الشكر العرفي** فان بينهما عموم ما  
وخصوص ما مطلقا **الصدق** اي الشكر المغموب من حيث  
المتعلق **بالنوع** بمعنى الانعام كما مر **فقط وصدق** الشكر العرفي  
من هذه **البيان** بغيره كما يعلم من تعارضها في الشكر العرفي



على ما اقتضاه اطلاق تعريفه من انه لا يشترط كونه لا حال العلم  
الذي لا يكون كونه له من غير ملاحظة انعامه لكن المفهوم  
من كلامهم اشتراط ذلك وعليه فيبينها عموم وخصوص مطلق  
ايضا لصدق الشكر العرفي من حيث المتعلق بانعام الله  
فقط وصدق الغفوي من هذه الحيثية بانعامه وغيره  
فما بينهما من العموم والخصوص المطلق عليهما هو من حيث  
المتعلق لكن الاختص على الاول وهو الاعم على الثاني وعكسه  
لما هو ظاهر لان حيث المورد فاما بينهما من هذه الحيثية على  
قياس الصواب السابق في الحمد الغفوي مع الشكر  
العرفي اما العموم والخصوص المطلق لا بالنظر لشرط الشكر  
الغفوي السابق او التشاوي بالنظر اليه على ما فيه وبه  
يعلم ان ما بينهما في حد ذاتها العموم والخصوص المطلق والشكر  
الغفوي **مع المدح الغفوي** فان بينهما عموم وخصوصا مطلقا  
**لصدقه** اي الشكر الغفوي من حيث مورده **بالثنا باللسان**  
**و بالثنا بغيره وصدق المدح الغفوي المذكور** من الحيثية  
المذكورة **بالاول** اي بالثنا باللسان **فقط** كما يعلم من تعريفها  
فما بينهما من العموم والخصوص المطلق هو من حيث المورد  
و كذا من حيث المتعلق لكن الاختص من هذه الحيثية هو  
الاعم من الحيثية الاولى وعكسه وبه يعلم ان ما بينهما في حد  
ذاتهما هو العموم والخصوص من وجه وعليه تحمل ما ياتي  
من ان ما بينهما ذلك فلا يخالف ما هنا **ان** فيتمادق كليا **بالتماثل**

في الجملة

**في الجملة** اي بان كانا يصدران بشي ويتنزل كل منهما بصدقه بغيره  
**في النسبة التي بينهما عموم من وجه** وخصوص من وجه اخر  
فكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واحد فتمن وجه اخر وذلك  
من غير هذه النسبة كالحيوان والابيض وسواهما **الحمد الغفوي**  
**مع الحمد العرفي** لصدقه **بما بالثنا باللسان** في مقابلة صدقه  
بمعنى انعام كما مر **والغفوي** **الحمد الغفوي** عن الحمد العرفي  
بصدقه **بذلك في غيرهما** اي بالثنا باللسان في غير مقابلة صدقه  
**والغفوي** **الحمد العرفي** بصدقه من حيث مورده **بغير اللسان**  
من حيث المورد الثلاثة **فهم** اعم من الحمد الغفوي من جهة  
المورد واخص منه من جهة المتعلق **ان سورده** اي الحمد  
العرفي اعم من مورده **ومتعلقه اخص** من متعلقه **والحمد**  
**الغفوي عكسه** اي عكس الحمد فيما ذكر فهو اخص منه من  
جهة المورد واعم منه من جهة المتعلق **ان سورده** اخص  
من مورده **ومتعلقه اعم** من متعلقه **او الحمد الغفوي مع الشكر**  
**الغفوي لذلك** الذي وجه به الحمد الغفوي مع الحمد العرفي  
بعبينه ان الشكر الغفوي هو الحمد العرفي كما مر **والحمد**  
**العرفي او الشكر الغفوي** المساوي له **مع المدح الغفوي**  
**لا حتما** **عنها** **صدقه** **بالثنا باللسان** على التهمة  
بمعنى الانعام كما مر **والغفوي** **بصدقه** **بما بالثنا باللسان**  
**بغير اللسان** **والغفوي** **بصدقه** من حيث المتعلق  
**بغير التهمة** بالمعنى المذكور فهو اخص منها من جهة المورد



المتعلقان  
فان  
المتعلقان  
فان  
المتعلقان  
فان

واعلم من جهة المتعلق ان **مورد** **هه** **احص** ما مورد بها **وتعلق**  
**اعلم** من متعلقها **وهي بالوكر** منه ففهما ان من جهة المورد اخذت  
 من جهة المتعلق تنبيهه اقسام اجتماع كل واحد من  
 الستة مع واحد من البقية خمسة عشر من اجتماع الحمد اللغوي  
 مع واحد مما جده خمسة اقسام والحمد العرفي مع واحد مما جده  
 قسمان والمدح اللغوي مع واحد قسم وقد اقتصر المصنف  
 على التصريح بتعيين ما في تسعة منها من الالباب وبقاها اذ ذكره  
 على ما فيه من التحيين ما في الستة الباقية منها في جدول

وهو ما جده  
 خمسة اقسام  
 والحمد العرفي  
 مع واحد مما جده  
 خمسة اقسام

|                              |                                    |
|------------------------------|------------------------------------|
| الحمد اللغوي مع المدح العرفي | عموم وخصوص من وجه                  |
| الحمد اللغوي مع الشكر اللغوي | عموم وخصوص من وجه                  |
| الحمد اللغوي مع الشكر العرفي | تباين او تساوي او عموم وخصوص مطلق  |
| الحمد اللغوي مع المدح اللغوي | عموم وخصوص مطلق                    |
| الحمد اللغوي مع المدح العرفي | عموم وخصوص مطلق                    |
| الحمد العرفي مع الشكر اللغوي | تساوي                              |
| الحمد العرفي مع الشكر العرفي | عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به المصنف |
| الحمد العرفي مع المدح اللغوي | عموم وخصوص من وجه                  |
| الحمد العرفي مع المدح العرفي | عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به المصنف |
| الشكر اللغوي مع الشكر العرفي | عموم وخصوص مطلق                    |
| الشكر اللغوي مع المدح اللغوي | عموم وخصوص مطلق او من وجه          |
| الشكر اللغوي مع المدح العرفي | عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به المصنف |
| الشكر العرفي مع المدح اللغوي | عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به المصنف |
| الشكر العرفي مع المدح العرفي | عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به المصنف |
| المدح اللغوي مع المدح العرفي | عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به المصنف |

وما تقدم

وما تقدم من اننا بينا الحمد والشكر لغة وعموما وخصوصا من  
 وجه والمدح والمدح لغة وعموما وخصوصا مطلقا من  
 في الاولين على عدم ترادفهما مع عدم اختصاصهما بالشكر  
 بالقول وفي الآخرين على عدم ترادفهما وهو الاصح **وقيل**  
**الحمد والشكر مترادفان** مفهومهما واحد وهو تعريف  
 الحمد لغة السابق ففهما متساويان ما صدق **وقيل**  
**الحمد لغة مختص بالقول** اي الثناء باللسان السابق  
**والشكر لغة مختص بالفعل** الاسرائي الذي هو احد  
 انواعه على الاصح ففهما متباينان ما صدق **وقيل** الحمد  
 والمدح مترادفان مفهومهما واحد وهو معنى الحمد السابق  
 ففهما متساويان ما صدق **وقيل** تقدم التميز في هذا  
 القول في كلام المصنف مع الاشارة الى ترجيح مقابله واما ان  
 هذا ان يذنب على ما ذهب اليه من محشر من عذبة القولين  
 مع تحقيق كلامه في الكشف في ذلك فقال **قال المحشر**  
**في الكشف في الحمد والمدح لغة اخوان** وهو محتمل لكل  
 من القولين عذرا على ثانيهما كما يقولون انهما اخوين  
 لا يدل على ذلك فقد **قال السعد المتفاني** في حاشيته  
 عليه **من الشايخ في كتبه** اي ان محشر **انه لا يكون للقولين**  
**اخوان** مما محتمل معه كل منهما هو **ان يكون بينهما اشتقاق**  
**كبريان يشتركان في المردود الاموال** التي تقابل بالواد العين  
 واللام وليست للتضحيين ولا للالحاق كما بين في محله

لغة

جميع



بان يكون الحروف في الاصول لاجلها هي الحروف في الاصول للاخر فلا  
 يعتبر الاشتراك في الزائدة وانما المعتبر الاشتراك في الحروف  
 الاصول من غير اشتراك في ترتيب بينها بان يكون ترتيبها في احدها  
 غير ترتيبها في الاخر **كالجهد والمدح او اشتقاق اكبر وان يشتركا في اكثر**  
**الحروف في الاصول فقط** اي لا يبع باقتهما لوجه الاشتراك في الترتيب  
 في ذلك فالاكثر كالخالق والخالق والخالق بسكون ثانيها الذي  
 تبعه في الثاني جيم وفي الثالث هـ الـ سحجة وقوله **مع اتحاد في المعنى**  
**او تناسب** فيه مع الاختلاف فبذلك في كل من تفسير الكبير والاكبر  
 فيعتبر ما ذكر فيهما ذلك كما لم يترك به لهما في الجهد والمدح المثل  
 فيهما الاول وصحدا في المعنى ان قلنا بترادفهما او متاسبات  
 فيه ان قلنا بعدمه والخالق والخالق والخالق المثل في الثاني  
 كذلك الاول لان الشق الثالث القطع كما يجوز من  
 مع الصحاح فهو وكل من الاولين متاسبات في المعنى ولما سجد  
 فيه واحترنا بالكبير والاكبر عن الصغير المنصرف اليه الاشتقاق  
 عند الاطلاق بان يشتركا في المعنى في الحروف والاداء واصل الترتيب  
 مع الاتحاد في المعنى كالصائب والصائب والاكبر وان يكون بينهما  
 اخوين بل الشق منه منها اومل والمشتق فرع وكما يقال صغير وكبير  
 واكبر يقال اصغر وصغير وكبير واصغر واسم واسم واكبر فان  
 كان الاكبر كذلك فجزء **كون المدح والجهد اخوين لا يترك على**  
**ترادفهما** عنده بل تخالفه وغيره **لكن ينبغي حمله عليه ان سوق**  
**كلامه في الكشاف** هذا اي في مجتهد الحمد حيث جعل فيه تقييد

الخصم

٢

المدح

المدح اعني الذم تقييد الحمد **ومر به كلامه** فيه في تفسير  
 قوله تعالى ولكن الله يحب الصالحين **الايمان** وفي كتابه **الفاصل**  
**بيد لان عليه** وحمل احد كلامي الشخص الواحد المحتمل  
 على الاخر الصريح او لم يرد من حملة على خلافه وان امكن  
 بان يراى كما قاله بعضهم يكونان اخوين استلزام احدهما  
 للاخر والحمد والمدح كذلك على الاول او الحمد مستلزم  
 للمدح لما بينهما من العموم والمخصوص والمطلق عليه كما مر  
 بعد ان عرفت كلامنا فيهما الحمد والشكر والمدح لغة  
 وعرفان تعاريفها السابقة **لا ينبغي** عليه ان **كلاما** **مواظف** **الثلاث**  
**لا بد له** **لحققة** **من خمسة امور** هي في مواظف الحمد والمدح  
 اللغويين والاسماني من انواع الحمد والمدح العرفيين والشكر  
 اللغوي **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة**  
**وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة** **وصحوة**  
 من مواظف الثلاثة كما صرح به ذلك في مفهوم الحمد مشير  
 اليه بقوله فالوصف في مفهوم الحمد مثلا هو الحمد والواصف  
 فيه الحمد والوصف فيه الحمد والوصف فيه الحمد والوصف فيه  
 الحمد عليه والوصف به فيه الحمد به وهذا الخمسة  
 من الحمد المحمودة وما بينهما متغايرة ووجه التغاير بينها  
 ظاهر ما عدا الاخيرين من ان يبينه بقوله **وجه تغاير الاخيرين**  
 منها وهما المحمودة عليه والمحمودة به ما يعلم ما ذكره وهو ان  
**الواصف** اي مريد الوصف كثيرا ما يراى ما التاكيد الكثرة

قوله تعالى  
 ولكن الله يحب  
 الصالحين

كلام

هذا الكلام  
 في مواظف



ونصب كثير على الظرفية بما بعده وهو **لا حظ** اي لا حظ في  
 كثير من الاوقات جدا **في موصوف** اي متصف بميزات **صفته من صفاته**  
 المتصف بها من حيث اتصافه بتلك الصفوة **في موصوف** بصفته بها  
**بسبب ملاحظة هذه الصفوة بما فيه من مميزات صفاته من حيثية**  
 المذكورة ثم قد يتغاير ان اعني الصفوة التي وصفه بها والصفوة  
 التي وصفه بسبب ملاحظة صفاتها اذا اذاعتبارا كان حمده على  
 انعامه بشجاعته وقد يتغاير ان اعتبارا **افظ** اي لا انا **كان**  
**حمده على شجاعته ببقائه فيها** اي في الشجاعة المحمودة عليها وبها  
 فيما ذكر **حيث يتبين** تكون باعتبار غير ما باعتبار الاخرى **كأنه موصوف**  
 عليها **كأنه موصوف** ببقائه فيها **باعتبار** **الحيثية الاولى** **المحمود**  
**عليها** **باعتبار** **الحيثية الثانية** **المحمود** **ببقائه** قلت جعل  
 الشجاعة محمودةا عليها **باعتبار** ما من اعتبار قيد الاختيار في المحمود  
 عليه ان له ملكة ينشأ عنها الخوص في المبالغة والاقترام  
 على المعاصاة قلت بل كما تعلق على الملكة المذكورة وتعلق  
 على ما ينشأ عنها مما ذكره في الثاني هو المراد بها وما ذكر  
 وظاهره انه لو جرد عليها بمعنى ما ينشأ عن ذلك الملكة مما ذكر  
 بها **باعتبار** معنى ذلك الملكة كان المحمود عليه والمحمود  
 عليه به متغايرين اذا تالينا **والتحقيق** اي تحقيق وجه  
 التغاير بين الاخيرين المحمود عليه والمحمود به **المعالم** اجمالا  
 ما ذكر ان **المحمود عليه ما يقع عليه** اي بسبب ملاحظة **المحمود**  
**والمحمود به ما يقع به المحمود** وبه يعلم ان الباعين به في المحمود به **المتوجه**

احدهما

وعلى

وعلى من عليه في المحمود عليه للمسيبة كما مر في الاشارة اليه  
 المقصود الثاني في الكلام على جملة الحمد لته الكلام  
 على بؤنة كالماتما غير الحلالة لتقدم هذا الكلام عليها وقد  
 ذكره بقوله **وجملة الحمد لله** من حيث لفظها الذي  
 اصله حمد الله اسمية اصلها فعلية فعلها حمده وف  
 وجوب النيابة محمودة التصوب به عنه فعد لا اليها للدلالة  
 على الثبات باللفظان وقد مر متعلق الجار والمجرور الذي  
 هو الخبر على الاصح السابق اسما وان كان اسم فاعل وبالعدول  
 ان قد مر فعلا ولا يثبت في تضمن محم بان الاسم التي خبرها فعل  
 دالة على التجدد ان محله في غير المعدول بها عند فعلية للدلالة  
 على الثبات وقد جعل المعدول قرينة على تقدير المتعلق  
 اسما على الدوام به او بالعقل نظرا للتوام او لكون الاصل  
 في كل ثابت دوامه ومن حيث معناها المراد بها وهو حمد  
 الله بحد لولها المذكور وما يتباينها في مقام الحمد بها  
**خبرية لفظ الانشائية متعني** لان الخبرية هي الحاصل تضمنها  
 في الخارج بدون التكلم بها والانشائية هي التي تحصل  
 تضمنها في الخارج بالتكلم بها وهذه نظر اللفظها مجردا  
 عن معناها المراد بها خبرية لان معنوها عند ذلك **متعني**  
 الموضوع له وهو ان الحمد محتجب بالده كما سياتي وهو حاصل  
 بدون اللفظ التكلم بها ونظر معناها اي ما عني اي ما مر  
 بها انشائية لان معنوها عند ذلك معناها المراد بها وهو

مراد لهما



حمد الله بمدلولها المنكوس وهو يحصل بالتكلم بها كما ذكره  
 بقوله **الحصول الحمد** أي حمد الله في الخارج **بالتكلم بها في الادعاء**  
**لمدلولها** المذكور السمي بالتصديق لا به عدمه لا فتوا مطابقة القلب  
 المشترطة في الحمد والحالة هذه كما مر فقوله مع الادعاء ان الحاجة  
 اليه في التعليل وانما حقيق اليه في حصول الحمد بالتكلم بها  
 ويحتمل عليه ان يقال لما وجه تخصيصه بالذكر ومنعها انما  
 اشترط له فيما مر وما شمله مما ذكر من كونها شرعية لغرض  
 انشائية معني مبني على كونها غير موضوعه شرعا لانها كما علم مما  
 تقدم **وتحتمل ان يكون موضوعه شرعا لانها** فتكون شرعا  
 انشائية لغرض ومعنى والمراد بالانشائية انما ذكر المضمون الانشائي  
 السابق كما هو ظاهر فذا في التحقيق كما انما انما اليه السيد الجاني  
 انما خبرية لغرض ومعنى اي حصول الحمد بالتكلم بها لا يقتضي  
 كونها انشائية معني لا مبني على توهم انه معناه وليس كذلك  
 بل هي خبرية من خبرية لصدق مقابلة السابق عليها فخصوها  
 بالتكلم بها من حصول الكلي بجزئية لا حصول المعنى الانشائي  
 بالتكلم بالمدلول عليه **والحمد** أي كل فرد من افراد **بالتكلم** في الحقيقة  
**بالله** أي مقصور عليه لا فرد منه في الحقيقة لغيره وان كان له  
 في الظاهر ما من محود عليه الا وهو منه بوسطا وبغير وسط  
**انما** أي ما افادته **الجملة** أي جملة الحمد لله من انه مختص  
 به فهو مطابق لما في الواقعة **سواء** في افادتها ذلك **جاءت**  
**لام التعميق** أي في الحمد ومنها **لا استقرار** كما عليه الجمهور  
 من العلماء

وركا

من العلماء وهو أي ما ذكرنا افادتها ذلك **ظاهر** لان لام التعميق  
 فيه اذا جعلت للاستغراق كان مفادها بالمطابقة كل فرد من  
 افراد الحمد مختص بالله لا فرد منه لغيره وهذا هو المدعى **الحمد**  
**للجنس** كما عليه **التميز** بالاداء **لله** **الاختصاص** فان  
 جعلت لام التعميق للجنس كان مفادها بالالتزام كل فرد من  
 افراد الحمد مختص بالله لا فرد منه **لغيره** وهذا هو المدعى  
 والمأقلا انه مفادها بالالتزام لان مفادها في الحمد بالله  
 اختصاص كل فرد من افراد به واللام فيكون الجنس مختصا به  
 لتحقيقه في العز والمزوف وثبوت له هذا خلقا وبه تعلم  
 ان ما قيل في سبب مخالفة التميز للجنس في جملها الجنس دون  
 الاستغراق من ان ذلك مبني على من يوجب من ان افعال العباد  
 مخلوقة لهم فالحمد على الجميل منها لله لا لله تعالى ولا تصرف  
 الجملة على تقدير الاستغراق ان مفادها كل فرد من افراد الحمد  
 مختص بالله تعالى غير صادق على مذهب فاسد لان ذلك  
 مفادها أي ما على توهم الجنس كما علمت فليس سببه ما ذكر  
 وانما سببه ما يأتي في تزجيده او لثبوت الاثنية في كلام المصنف وانما  
 صحيح اختصاص كل فرد من افراد الحمد بمختص بالله تعالى غير صادق  
 على بالله على مذهب بناء على ان افعال العباد الجملة التي  
 يستحقون الحمد عليها عند المأقلا بتميز الله واقداره عليها  
 فحمد على غيرها اجمع لله تعالى وان كان ذلك على افعال العباد  
 ليس اجمالا لله بناء على ما بين في علم الكلام من ان اقداره المختصا على

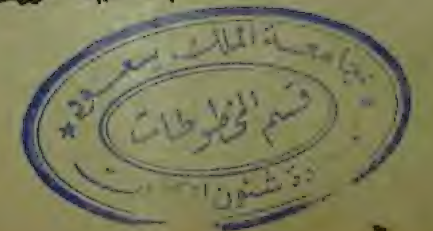
بالمطابقة جنس  
 الحمد مختص بالله  
 وهو لازم له ان  
 يلزم من اختصاص  
 جنس هو

٣٣



لا فقال الجملة جميلة وعالي القيمة ليس بقيم **المعهد الخارجي**  
 العلمي الذي هو واحد قسمي المعهد الخارجي المتصرف اليه  
 مطلق المعهد **كالتي** في الخارج من قوله تعالى **اذها في الغار** اي  
 غار ثور المعلوم في ذلك المكان **كما نقله الشيخ عز الدين**  
**ابن عبد السلام** عن غيره **واظهاره الواحد** بحثا من عنده **علي**  
 وجه يكون معه الجملة مع مراعاة كون لام دله للاختصاص  
 مفيدة بالمطابقة **معني ان الحمد** بالاضافة اليانية اي معني  
 هو الحمد الذي **حمد الله به نفسه** و**حمده به اوليائه**  
**مختص به** لانه اذا كان مفادها بالمطابقة ما ذكره ولو حظا ذلك  
 مع انه انما العبرة في الحمد **من ذكر** كان مفادها بالالتزام  
 المدعي ان يرجع حينئذ مفاد الجملة بالمطابقة الي ان الحمد  
 المعبر مختص بالله وفيه لزم من ذلك نظر الكون حمد من  
 لا عبرة بجمده كالعدم ان كل فرد من افراد الحمد مختص  
 بالله **لا فرد منه لغيره** وهذا هو المدعي ومن قال بانها المعهد  
 الخارجي العلمي الاستاذ العارف بالله تعالى ابو العباس  
 المرسي لكان علي وجه تكون معه الجملة مع مراعاة كون  
 لام دله للاختصاص مفيدة بالمطابقة غير ما ذكره فقد  
 قال الحاكمي في شرح الرسالة سمعته يقول سالت  
 ابن النجاشي الحنفي ما تقول في لام التصديق في الحمد لله  
 اي جنسية ام عهدية فقال لي يا سيدي قالوا **انها عهدية**  
 جنسية فقلت له الذي اقول انها عهدية وذلك  
 ان

هذا هو الحمد الذي هو واحد قسمي المعهد الخارجي المتصرف اليه مطلق المعهد كالتى في الخارج من قوله تعالى اذها في الغار اي غار ثور المعلوم في ذلك المكان كما نقله الشيخ عز الدين ابن عبد السلام عن غيره واظهاره الواحد بحثا من عنده علي وجه يكون معه الجملة مع مراعاة كون لام دله للاختصاص مفيدة بالمطابقة معني ان الحمد بالاضافة اليانية اي معني هو الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به اوليائه مختص به لانه اذا كان مفادها بالمطابقة ما ذكره ولو حظا ذلك مع انه انما العبرة في الحمد من ذكر كان مفادها بالالتزام المدعي ان يرجع حينئذ مفاد الجملة بالمطابقة الي ان الحمد المعبر مختص بالله وفيه لزم من ذلك نظر الكون حمد من لا عبرة بجمده كالعدم ان كل فرد من افراد الحمد مختص بالله لا فرد منه لغيره وهذا هو المدعي ومن قال بانها المعهد الخارجي العلمي الاستاذ العارف بالله تعالى ابو العباس المرسي لكان علي وجه تكون معه الجملة مع مراعاة كون لام دله للاختصاص مفيدة بالمطابقة غير ما ذكره فقد قال الحاكمي في شرح الرسالة سمعته يقول سالت ابن النجاشي الحنفي ما تقول في لام التصديق في الحمد لله اي جنسية ام عهدية فقال لي يا سيدي قالوا انها عهدية جنسية فقلت له الذي اقول انها عهدية وذلك ان



ان الله لما علم عجز خلقه عن كنه حمده حمد نفسه بنفسه  
 في اتمه بياة عن خلقه قبل ان يحمده فقال **اشهدك اني**  
 للعهد وعليه فالجملة مفيدة بالالتزام ما مر مع ملاحظة  
 ان العبرة بجمده الله علي الوجه السابق وينبغي ان يقتضيه  
 لامور الاول من مع المصنف يومي الي انه يتعين لافادة الاختصاص  
 لام دله اذا جعلت لام التصديق للجنس او للعهد  
 دون ما اذا جعلت للاستغراق وهو متعين علي افادتها لاختصاص  
 في مثل ذلك مما خبر المعروف بها منكر ان كانت للاستغراق  
 دون ما اذا كانت للجنس او للعهد كما حققه السيد  
 في حاشية الطولجاني في حاشية من افادتها لانه اذا كانت  
 للجنس ايضا لانه في قضية كلام المصنف بل صريحه متعين  
 كون لام دله للاختصاص وليس كذلك فقد جعلها المحقق  
 الجلال المحلي للاستحقاق او المذكر والنخبة للاستحقاق  
 بناء على ان اللام ان وقعت بين معني ونايت  
 فهي للاستحقاق كما في الاقان كان مدحها مما لا يذكر  
 فهي للاختصاص كالحل لغرس والافني للمذكر كهد المال  
 لتزيد لكن ذكر في المعني ان بعضهم يستغني بذكر الاختصاص  
 عن ذكر المعنيين الاخرين ويمثل له بالامثلة المذكورة ونحوها  
**الثالث** اقتضاه المصنف علي جعل لام التصديق في الحمد  
 للاستغراق او للجنس او للعهد ويشعر بتعين ذلك وليس  
 كذلك فقد جاوز بعضهم كونها الكمال ولعله المراد بما حواه

جاء

لها



ما حكاه الكراماني عن بعض من جعلها للتخيم والتعظيم بينه  
 مناقشة الجلال السيوطي فيه بانه ان اراد الاستغراق فعبارة  
 غريبة فيه والا فلا يعرف ذكره في اقسام الالام لكن لا تخفى عليك  
 ان جعلها للكمال قريب من جعلها للعهد على الوجه السابق  
 فيه **واولي المعاني الثلاثة** تجعل لام التعريف له **الجنس** لا يحتاج  
 جعلها الاخرين كما يعلم مما ياتي ولم يوجد هنا قرينة ظاهرة عليها  
 وبتقدير وجودها جعلها لما لا يحتاج في جعلها الى قرينة او الى  
 من جعلها لغيره مع ان الجملة على تقدير جعلها للجنس ابلغ في افادة  
 المقصود وهو اختصاص جميع المحامد بالادب منها على تقدير  
 جعلها للاستغراق لان افاضتها على الاول واللام بخلاف  
 على الثاني كما مر فهو كاشان الشيء بدل لئلا لا على جعلها للجنس  
 كما لا يخفى نعم في على هذا توقف خلاف المقصود من اشارة بعض  
 المحامد لغيره بخلافها على تقدير جعلها للجنس **وكما**  
**يقال للام التعريف التي للجنس انها للجنس يقال**  
**انها للحيوة المطلقة والطبيعة المطلقة** **وللملازمة**  
**المطلقة** اي المقيدة بالاطلاق عن التقييد بكونها في ضمن  
 بعض الافراد وجميعها بناء على ان معنى الجنس والحيوة والطبيعة  
 والملازمة واحد وان اختلفت العبارات عنه باختلاف النظم  
 وهو ما به الشيء هو اي الامر الذي يسميه الشيء ذكره الشيء  
 كالحوان الناطق بالنسبة للانسان فانه امر يسميه الانسان  
 انسان فالبالا لسميته ويختص في التعريف اتحاد السبب

الى قرينه

والمصعب

والمسبب لصيق العبارة والضمير المتصل للشيء خارج  
 العلة الواقعية ان هي امر به الشيء وجود لا ذكره الشيء والعرضي  
 ان هو امر به الشيء هو ذكره الامر لا ذكر الشيء كما مضى حكم بالنسبة  
 للانسان فانه امر به الانسان فضا حركه **ومحل بسط القول في معنى**  
**كونها** اي لام التعريف **لاستغراق** وكونها **للجنس** وكونها  
**للعهد** الكتب **المطلوبات** لا المختصرات التي منها هذه  
 المقدمه والمقصود منه على ما قاله المحققون ان لام التعريف  
 هي الموضوعه لتعريف سمي مدخول اسم الجنس الذي هو  
 على المحقق الذي الحيوة المعينة في الذهن من غير ملاحظة  
 تعيينها فيه اي الاشارة الى تعيينه المصحوب له قبل دخولها  
 فيكون التعيين بعد دخولها ملاحظا بعد ان كان قبل دخولها  
 مصاحبا ان الكلام في العالم بالوضع او لتعريف حصة معينة  
 من سمها فالوضع نوعه لتعريف السمي المذكور في التي للجنس  
 ثم ان قامت قرينه على قصد السمي في ضمن جميع افراده خضعت  
 بانها التي للاستغراق الحقيقي كما في قوله تعالى وخلق الانسان  
 ضيقا والعرفي كما في قوله جمع الامير الصاعه اي صاعنة  
 بلده او الادعائي كما في قوله انت امر حل وتسمى هذه الالام لام  
 الكمال ونظيرها اعني التي للاستغراق كل مضافة الى ذكره او  
 في ضمن بعض منها غير معين خضعت بانها التي للعهد الذي  
 كما في قوله ادخل السوق حيث لا عهد خا جيا ونظير مدخولها  
 المتروكة في الاتبات وان لم تنم قرينه على ذكر خضعت بانها التي



للحقيقة والطبيعة والمادة المطابقة وتصرف اليها التي  
 للجنس عند الاطلاق ومن ثم اطلقها المصنف في مقابلة التي للاستغراق  
 مريد بها هذه الاخيرة وتقرر مدخولها علم الجنس الا في الموضوع  
 لتعريف الحصة المذكورة في التي للعهد كما ونظر مدخولها علم  
 الشخص ثم ان كان المعرف بها مذكورا لتحقيق كما في قوله تعالى  
 فيها مصباح المصباح او تقدير كما في قوله تعالى وليس الذكر الاثني  
 خفت بانها التي للعهد الذكر او معلوما للمخاطب بالقرآن  
 كما في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول ابي محمد صلى الله  
 عليه وسلم خفت بانها التي للعهد العلمي وقد يقال لها التي  
 للعهد الذي في او حاضر كما في قوله تعالى اليوم اكملت  
 لكم دينكم خفت بانها التي للعهد الحضور فان قلت  
 لم لم تجعل التي للعهد الخارج من اقسام التي للجنس  
 كالتى للاستغراق والتي للعهد الذي قلت لان  
 تعيين الحقيقة الذي يقوم موضوع التي للجنس غير كاف في تعيين  
 حصة منها الذي يقوم موضوع التي للعهد الخارج فان قلت  
 كيف استعمل مدخولها اسم الجنس في حصة من الحقيقة بسماء  
 على التحقيق الحقيقة كما قلت تحمل السد لرفع ذلك  
 بان الظاهر انه موضوع لها بوضع اخر ولم لا يقال ان مدخولها  
 الذكر لا اسم الجنس وسمي بوضع من الكلام على الحمد  
 المتضمن للكلام على الحمد والشكر والحمد والتثنية بيان  
 عند كل منها فقال **واعلم ان عند الحمد الذم وعند الشكر**

الكفران

**الكفران** ويقال الكفر والكفر بعلم الكافي كما يقال كل من الثلاثة  
 لعند الايمان لكن بقوله في الاول والكثرة في الثاني واستواء الثالث  
 كما قاله الرابع **وعند المدح الجور** فتمت **الثاني** بتقديم المثلية  
 على النون **الثاني بتقديم النون على الثاني** المثلية **على المشهور** القول  
 فيها من عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام من انه حوتقة في الخبر  
 والشر وليس هذه المثلية هو احد قسميه **والدليل على الثبوت**  
**انه يقال اني عليه ان كوفي خير واني عليه ان اذكره بشر وفي**  
**نسخة بسواي تقول العرب ان اذكر شخصا خيرا اني عليه**  
**اي لعظما كما بتقديم المثلية ولو كان التثنية حوتقة في الشراي**  
**لم يقتصر واما ان اذكره بشر علي اني عليه بتقديم النون**  
**وقضية كلام المصنف الحاضر عند الحمد في الذم والشكر في الكفران**  
**والمدح في الجور والثاني التثنية ليس كذلك بل كل منها مندرج**  
**غير ما ذكرنا تعان فوجوده كالتذكير في الجور والشر في التثنية**  
**ومن ثم عبر بالند دون التثنية ان المند ان امران وجوديان**  
**مكتبة اجتماعها وجودا وتفاعلا والتقيضان امران احدهما**  
**وجودي والاخر عددي بمقتضى اجتماعها وتفاعلا فلو جعل**  
**الضد خيرا في الجميع لكان اولي ثم ختم الكلام على البسمة والمجدة**  
**بواحدة متعلقة بهما فقال وقد دمت بالبناء المفعول ذكر**  
**البسمة على المجدة حيث جمع بينهما في ابتداء الامر في**  
**البال التحصيل البركة الكاملة كما مر **عنه** مقتضى ترتيب**  
**الكتاب العزيز ومقتضى الاجماع العملي على تقديمها عليها**

هذا هو مقتضى  
 مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى



وكان من سر ذلك ان الحمد لله بالنسبة للبسولة كالحاصد بالنسبة  
 للعام اذ صنفوا صفة من صفات الله الشاملة لها اسم الله  
 فيها ان المراد به فيها ما يشتمل الصفة قد ذكرنا بعد ما ذكرنا الحاصد  
 بعد العام لمنكته التي هنا كونه تلك الصفة التي هي مضمونها  
 اليه الصفات واجمعها كما لا يخفى وان الحمد لله لكونه مضمونها  
 ما ذكرنا كالتابع الثالث لله في البسولة وكانا التثنية باسم  
 الله الرحمن الرحيم الذي الحمد لله ثم شرع في ذكر الخواص  
 فقال **واما العوالم فهي ان التخصيص** نوعان الاول التخصيص  
 اليه التخصيص عند الاطلاق كتقسيم الكمال الى جزئياته وهو **الواحد**  
 لا بالاشخص وهو الكلي **عليه وجوده** اي احواله **مختلفة** سواء  
 كانت تلك الوجود جزاء من حقيقة جزئياته المتركة منه  
 ومنها كما في تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى انسان  
 وغيره ام غايته على حقيقة جزئياته كما في تقسيم النوع الحقيقي الى  
 جزئياته الحقيقية كتقسيم الانسان الى نردي وغيره الثاني تقسيم الكل  
 الى اجزائه وهو اظهر ما في الشيء الواحد بالاشخص وهو الجبري  
 الحقيقي من الاجزاء التي تتركب منها كتقسيم السككنجيب الى  
 خل وعسل فلهذا الشيء الواحد يسمى مقسما وكل من الجزئيات  
 او الاجزاء يسمى بالنسبة لذلك الشيء مقسما او بافتها قسيما كذا  
 اطلاق التسمي والتسمي يفرض اليه من وقت كلامه اطلاقا ان قسم الشيء  
 مطابق للتقسيم اليه ومن ثم وقع في كلامه اطلاقا ان قسم الشيء  
 ما يندرج له في اياه تحت شي آخر وعلى ما تقرر في نوعي التقسيم  
 ما اشتهر

هو  
 من  
 في  
 في  
 في  
 في

ما اشتهر ان علامة او لهما ان يصدرق المقسم على كل من  
 الاقسام فيه وعلامة ثانيتهما ان لا يصدرق عليه وعمد الاقسام  
 فيه انما يكون بالواو وفي الاول ان يكون ثانيا واولا ولكن الواو اوجد  
 كما قال ابن مالك **وان الغرض** يطابق على معان منها **ما كان**  
**مندرجا تحت اصل** اي ضابط **كلي** وفي القاعدة التي هي تقنية  
 كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها والغرض بهذا  
 الاطلاق التقنية الجزئية المندرجة تحت التقنية الكلية  
 كزيد ناطق المندرج تحت كل انسان ناطق وفي التعبير عن الضابط  
 المندرج تحتها ذكرها بالاصل اشارة لتوجيه التعبير عنه  
 بالغرض وبه يظهر نكتة ذكره مع كلي مع انه يعني عنه **وان التثنية**  
 بمعنى المنسب عليه **ما** ذكر بطريق التفصيل بعد ان تعرض  
**له المذكور قبله بطريق الاجمال** وهذا موافق باصل الوضع  
 وقد يستعمل فيما لم يتعرض له المذكور قبله اصلا لا سيما في كتب  
 العقول فهو استواء مجازي **وان المنطوق ما دل عليه اللفظ**  
**في محل المنطق** من حكم كتحريم القاتلين للموالدين الدال عليه قوله  
 تعالى ولا تقاتلوهما فان اوله كما يؤخذ من مثيله في قوله **وهو**  
 اي اللفظ الدال في محل المنطق **نص** اي يسمى بذلك **ان افاد**  
**معنى لا تحتل غير** اي غير ذلك المعنى **كزيد** في نحو جازا زيد  
 فانه مغيب للمذات المشخصة من غير احتمال لغيرها **وظاهر**  
 اي يسمى بذلك **ان حمل** المعنى الذي افاد **مرجوحا**  
**كالاسد** في نحو اسيت اليوم الاسد فانه مؤيد للحيوان

اي معني



المختص بمحمل الرجل الشجاع بدله وهو محتمل مخرج  
 لأنه معني محتمل بالاول الحقيق المتبادر الي الدقة اما  
 المحتمل المعني مساو للاخر فيسمى محتملا كما سياتي مع التوضيح  
 بتعريف النص والظاهر بالانتم تعريفا لما خوذ مما ذكر  
 هنا واطلاق النص على ما يشمل الظاهر **والمنطوق** المذكور  
 ان **توفق فيه الصدق او الصحة** اي توفق فيه صدقه  
 او صحتها عموما وشرا على **انما** اي تقدير فيما دل عليه  
**ودلالة اللفظ الدال على المنطوق على معني اللفظ**  
**المضمر المقصود** به فالمراد بالاول والمتعلق بالدال والثاني  
 بالدلالة **دلالة اقتضاه** اي يسمى بذلك كما في حديث  
 مسند ابي عامر مرفوع عن ابي الخطاب والسيات اي  
 المواظبة بهما لتوافق صدقه على ذلك لوقوعهما والثاني  
 كما في قوله تعالى **واكل القرية** اي اكلها ان القرية وهي  
 الابنية الممتدة لا يصح سواها عموما اي ان لم يجعل في ذلك  
 اسما لافلها محاسنا او الفالاش كما في قوله تعالى **لما لم يجد**  
**اعتق** عبيدك عني ففعل فانه يوجب عنك اي ملكه في قاعة  
 عن لتوافق صحة العتق شرا على الملك **وان لم يتوفق**  
 فيه الصدق او الصحة على **انما** **والمنطوق** المعنوي  
 على ما لم يقصد به **ودلالة اللفظ على ذلك** الذي  
 لم يقصد به **دلالة اشارة** اي تسمى بذلك كما في قوله تعالى  
 احل لكم ليلة الصيام الرفث الي نسائكم فانه دال على صحة

صوم من اصبح جنبا للنوم بها المقصود من جوارها عمن  
 في الليل الصادق باخر حجة منه وخارج بعونه ودل اللفظ  
 على ما لم يقصد به ما اذا دل على ما قصده فلا قد لا يستلزم  
 على ذلك الذي قصده دلالة ايما وقد صرح بذلك في  
 نسخة حيث قال فيها بعد قوله وان لم يتوفق على انما فان  
 دل اللفظ على ما لم يقصد به فدلالته على ذلك الذي  
 لم يقصد به دلالة اشارة **وان دل على ما قصده فدلالته**  
**على ذلك الذي قصده دلالة ايما** اي تسمى بذلك وذلك  
 فيما اذا اقترن الحكم بوضع ما لفظ لا مستتب على الراجح لولم  
 يكن ذلك الوصف التحليلي لكان غير لا يثب بالشرايع كما في  
 حديث الشيخين لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان فان  
 تفسيره المنع من الحكم بحالة الغضب المستثنى للتركيب اللفظي انه  
 علته له دلالة ايما والاختلاف ذكره عن الفائدة وذلك غير لا يثب  
 بالشرايع **وان الفهم ما اي معني دل عليه اللفظ لا في محل**  
**المنطق** من حكم ومحل ما كما يوضح من قوله **فان وافق حكمه** المشتمل  
 فهو **عليه المنطوق** اي الحكم المنطوق به **فوافق** اي  
 يسمى بذلك كما يسمى مفهوم موافقة ثم ان كان اولي من المنطوق  
 سمي فحوي الخطاب كتحريم ضرب الوالدين المفهوم الدال  
 عليه نظر المعني قوله تعالى فلا تقول لهما **افهم** اي ما تحريم التافين  
 المنطوق لانا الضرب اشترط التافين في الايدى وان كان  
 مساويا له سمي كتحريم حرق مال اليتيم الدال عليه نظر المعني



اية ان الذين بالكون اموال الشاي ظاهرا فهو مسيا و لتخريم الاكل  
 مساواة الاحراق للاكل في الاتلاف و ما في كلام المصنف من  
 اطلاق المصنف على الحكم و محله معا صحيح وان كان اطلاقه  
 على احد هما كالمنطوق هو الشاي و ما اطلاقه على محل الحكم  
 قول ابن السكي في شرح مناج السبناوي كغير المصنف اما  
 اولى من المنطوق او مساو له فيه **والا** اي وان لم يوافق  
 حكمه المنطوق بل خالفه **مخالفة** اي يميز ذلك كما يسمى  
 مفهوم مخالفة و انما يجعله اذ لم يظهر لتخصيص المنطوق  
 بالذكر فايد تغير نفي الحكم عن المسكوت ترك الخوف محذور  
 ذلك لم يجعل به كانه يكون المسكوت ترك الخوف محذور  
 في ذكره بالموافقة لقول قريب العهد بالاسلام لمجدة  
 المحصور المسلمين تصرف بهذا على المسلمين و يريد  
 بخبرهم و تركه خوفا من ان يتهم بالانفاق و يكون المذكور  
 خارج للغالب كما في قوله و ما ياتكم اللاتي في حجبكم فان  
 الغالب كون الربايب في حجب الانا و ارج اي تر يقيم او لسوال  
 او لحادثة او لجعل المخاطب بحكمه دون حكم المسكوت  
 كما لو سئل صلي الله عليه وسلم هل في الغنم السائمة تكاة  
 او قيل محضته لغلان غنم سائمة او خاطب من جعل حكم  
 الغنم السائمة دون المولودة فقال في الغنم السائمة تكاة  
 او لموافقة الواقعة كما في قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون  
 الكافرين اولياء من دون المؤمنين فذكر كما قال الواحدي وغيره

بالحكم

في قوم

في قوم من المؤمنين و اموال اليهود و من المؤمنين و لا يعمل بالمعصية  
 في الامثلة المذكورة و نحوها و يعلم حكم المسكوت فيها من خارج بالمخالفة  
 كما في الغنم المولودة لان الاصل عدم التكاة و ورد في السائمة بغير  
 المولودة على الاصل او الموافقة كما في المثال الاول لما تقدم و في اي  
 الربيعة و المولودة للعبي و هو ان الربيعة حُرمت لئلا يقع بينها وبين  
 امها التباعد لو ايجت بان يتزوج بها فيوجدت نظر العادة  
 في مثل ذلك سواء كانت في حجر الزوج ام لا و هو الالة المؤمن  
 الكافرة من بعد ادة الكفر له و هي موجودة سواء الى المؤمن  
 ام لا و قد روي من والاه و من لم يواله قوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 لا تتخذوا الذين اتخذوا دياركم ديارا و قوله و الكفار اولياء و اعلم  
 ان مواهم المخالفة كلها حجة بالشروط المذكورة الا ان لقب علي الراجح  
 و اعلاها مفهوم ما و لا ثم انما و فصل المستد ان الخبر بضمير الغنم  
 و الغاية بنا على الحق من انما منه ثم الشرط ان الصفة المناسبة ثم سطر  
 الصفة غير العدد و المراد بالصفة لفظا موقفا لا غير ما ذكر من  
 نعت و حال و ظرف و علة ثم العدد ثم تقديم الممول فهو ادناها  
 و امثلة ذلك فظهر من كونه في المطولة **وان العام لفظ واحد**  
**يستغرق الصالح له** اي يتناول له دقة لا على سبيل البديل **بالاحصر**  
 وفي نسخة من غير حصر خارج في الخاص كما سيظهر ذلك في الكلام على  
 تعريضة هذا العام على الراجح اجماع لا مجموع بديل الخ و الجمع المعروف  
 باللام و الاضافة ما لم يتحقق عهد و افراد الثاني على الراجح اجماع  
 لا مجموع بديل صحة استثنائها واحد منه نحو رجال الانبياء

اي



وحمله على الانقطاع بحسب النكرة في سياق الاستثناء او  
 الشرح او النسخ وفي سياق خبر في الجملة ان بنيت على الغم  
 او زيد فيها من الاوقات فيه وامثلة ذلك ظاهرة مذكورة  
 في المطولات وقوله الصالح قيد للماهية لا للاخراج كما قيل اذا  
 ليس لنا لفظ يستغرق ما لا يصلح له يخرج به في مثالا انما تعلم  
 للمعقولا لا غيرهم وما بالعكس فان قلت ان اريد بالصلوح  
 صلوح الكل كجزئياته خرج نحو السليم والمرجلا او صلوح  
 الكل لاجزائه خرج نحو الارجل ولما اريد الاعمال منها فتناولها  
 ولا ينافيه قولهم مدلول العام كهيئة لا كالأفراد كما في قوله  
 كل فرد لا مجموع الافراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلد  
 يحمل الصفة العنصرية اي مجموع ولا على الماهية من حيث  
 هي من غير نظر الى الافراد نحو الرجل خبر من المرأة اي حقنوت  
 او فصل من حقيقتهما اذ لا يكون بالنظر الحكم على العام وهذا  
 بالنظر لتناول الافراد وانما الخاص بخلافه اي بخلاف العام  
 فهو لفظ لا يستغرق الصالح له من غير حصر **فنه على هذا العلم**  
 بتفسيره علم الشخص وهو ما وقع له الحق في الخارج فيتناول  
 غيره من حيث الوصف **كذلك** وان سمي به كل جماعة فان تناوله  
 لغير المعنى ليس من حيث الوصف بل من حيث عروف  
 وصفه فان لهذا الغير يخرج النكرة لما ياف وما عد العلم من  
 اقسام المعرفة لان كلاهما وان وضع معين وهو ارجح في استعمال فيه  
 لكنها تتناول غيره بلا عنه فانت مثلا وصفه لما يستعمل فيه

اي صم

من

من اي جرم يتناول جزئيا اخر بدله ولفظ وكذا الباقي وعلم الجنس  
 وهو ما وقع له عين في الذهن وكذا اير ما لاحظ الوجود فيه  
 كاسماء علم للسبب اي الماهية الحاضرة في الذهن وكذا منه **النكرة**  
 وفي ما وقع له واحد جزم معين وانما يكون منه اذا كانت **في سياق**  
**الاثبات** غير ما مر معزلة **كرجل** من قولك جاء رجل ومثناه كرجلين  
 من قولك جاء رجلا ونحوه كرجل من قولك جاء رجلا **والاسم**  
 عدد نحو **عشرة** من قولك عندي عشرة اذ ما اذا كانت  
 في سياق التقييد العام لما مر وكذا منه **المطلق** وهو الموضوع  
 للماهية بالاعتقاد انا **كاسنان** ومعنى **لخص** بكونه ويرادفه  
 اسم الجنس والمختص بهما واحد وهو ما ذكر لكن التعيين بالمطلق  
 يكون في مقابلة النكرة كما هنا وباسم الجنس يكون في مقابلة الجنس  
 الممتنع تقييده بالعرف بينهما ان كلا منهما موضوع للماهية  
 التعيين الذهني في علم الجنس وعدمه في اسم الجنس كما عرفت  
 من تقييدهما والدال على اعتبار التعيين في علم الجنس اجبا الاحكام  
 العقلية لعلم الشخص عليه حيث مثلا من العرف هو تارة  
 الثانية وادقة الحال منه نحو هذا اسم من موت لا وكذا  
 منه المشتركة وسياق تعريفه **كعين** لعمان منها الجارية  
 والباصرة ومما يكون المشتركة من الخاص اذا استعمل في احد  
 معنيين ومعانيه في سياق الاثبات غير ما مر فان استعمل في ذلك  
 في سياق النسخ كان من العام وكذا اذا استعمل في معنيين او  
 معانيه فهو من العام كما صرح به العوضد قال فالعام

علم



حينئذ قيمان قسم متفق الحقيقة وقسم مختلفها وقال  
 ابن السكيت انه كالعام وليس بعام والحق ان كما قال الموصي  
 في حاشيته على شرح جوه الجوامع لفظ لا معنوي وكذا من  
**المعرف المهدري** الذي هو بمنزلة النكرة والحاجي  
 الذي هو بمنزلة علم الشخص وقد تقدم تعريف القسمين  
 باثباتهما وجه كون هذه الاشياء الخمسة من الخاص  
 لان العام على هذا التعريف انه صادق بقسمين ما لا استحقاق  
 فيه وما فيه استغراق الحكم من حيث الاحاد لان الاستغراق  
 كما مر التناول من اصله دفعة وقد اتفق في بعض ذلك  
 التناول من اصله وفي بعضه الآخر التناقض دفعة كما هو  
 ظاهر للتأمل وبعضها الآخر من الثاني وهو النكرة المذكورة  
 من حيث الاحاد شتمة العام يقبل التخصيص  
 وهو مقصور على بعض افراده بان لا يراد منه البعض  
 الاخر فيصدق بهذا العام المخصوص والعام المراد به  
 المخصوص والغرض بينهما ان الاول عموم مراد تناولا  
 لاحكام والثاني ليس عموم مراد لاحكام لا تناولا ومن ثم  
 كان مجازا لانه كما استعمل في خبري مثاله قوله تعالى ام يحسدون  
 الناس ان يمسوا الله وما الله عليه وسيل لجمع ما في الناس  
 من الخصال الجميلة انتهى **ان المشتركة اللفظ الواحد**  
**المتعدد المعنى الحقيقي** الذي معناه الحقيقي متعدد بان  
 يكون اللفظ واحدا حقيقيا فكثر كما مر في المتكلم

فانما هو مشترك في اللفظ لا في المعنى  
 فلو كان مشترك في المعنى لكان واحدا حقيقيا

اي هو

به اطلاقه

به اطلاقه على معناه مثلا معا بان يريد ههنا في وقت واحد لكن مجازا على الراجح  
 لانه لم يوضع لهما معا وانما وضع لكل منهما معنى غير نظر للاخر بان  
 تعدد الواضع او وضع الواحد شيئا فالاول ومحملة السامع عليهما  
 عند البعد عن القران المعينه لاحدهما كالمصحوب بالقران المعينه  
 لهما وخروج بالمتعدد المعنى الحقيقي ماله معنيان حقيقي ومجازي  
 فليس بمشترك وسياتي **ان المترادف اللفظ المتعدد المعنى**  
 الحقيقي الموضوع له بان يكون للفظين فكثر معنى واحد وضع كل له  
 كالاشنان والبشر والمراد بالمعنى فيما ذكر المفهوم لا الماصدق اذ  
 اللفظ المتعدد المتحد الماصدق لا المفهوم ليس مترادفا انما هو  
 متساو كالاشنان والناطق **وان الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع**  
**له ابتداء** خرج اللفظ المهمل وما وضع ولم يستعمل واللفظ كقولك خذ هذا  
 الفرس مشير الى حمار والمجاز وهو تنقسم الى ثلاثة اقسام لغوية بان وضعها  
 اهل اللغة باصطلاح او توقيف كالا سدا للحيوان المفترس وعرفه بان  
 وضعها اهل العرف العام كالدابة لذات الاربع كالحمار وهي لغة لكل ما يدب  
 على الارض او الخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النخاه وشرعية بان وضعها  
 الشارع كالصلاة للعباد المخصوصة وهي واقعة عند الجمهور من الفقهاء  
 والمتكلمين والمعتزلة لكن اختلفوا في كيفية وقوعها فقالت المعتزلة انها  
 حقان وضعها الشارع مبتكرة لم يلاحظ فيها المعنى اللغوي اصلا ولا  
 للعرب فيها تعرف وقال غيرهم انها فاختون من الحقائق اللغوية بمعنى  
 انه استعمل لفظها للدلول الشرعي لعلاقة فهمي على هذا مجازات لغوية



حقائق شرعية والمختار عند ابن السبكي وفاقا للشيخ ابي اسحاق  
الشيرازي والا مامين وابن الحاجب وقوة الفرعية منها كالصلاة  
لا الدينية كالايان فانه في الشرع مستعمل في معناه اللغوي  
اذ معناه الشرعي بعض ما صدقته كما سيأتي **وان المجاز**  
المراد عند الاطلاق وهو المجاز في الافراد **لفظ مستعمل**  
**فيما وضع له خروجه** به الثلاثة الخارجة في تعريف الحقيقة  
فليست حقيقة ولا مجازا **ثانيا** خروجه به الحقيقة **لعلاقة**  
بين ما وضع له اولاه وما وضع له ثانيا خروجه العلم المنقول  
كفضل والعلاقة امر متصل بالمعنيين به ينتقل الذهن من  
الاول الى الثاني وهي بالاستقراء اذ هو العلم فيها اربعة عشر  
نوعا مذكورة باشتراكها في جمع الجوامع وشرحها  
المشابهة في الصفة الظاهرة كالاسد للرجل الشجاع دون  
الرجل الاخر لظهور الشجاعة دون البحر في الاسد المفترس  
ويختص المجاز الذي علاقه المشابهة باسم الاستعارة  
عند البيانيين ومجاز المشابهة عند الأصوليين فلا يجوز  
اليجوز في لفظ العلاقة غير ما ذكرهما لا يعتبره الواضع ويجوز  
اليجوز فيه لعلاقته بما ذكر وان لم يجوز الواضع فيه لها وهذا  
معنى قولهم ان الوضع في المجاز نوعي لا شخصي كما لو وضع في الحقيقة  
وبه يعلم انه لا حاجة في اخراج الحقيقة من التعريف

الى

الى تعيين الوضع بالثاني مع تعيينه به دون الاستعمال غير  
انه انما يجب لتحقيق المجاز سبق الوضع للمعنى الاول لا  
الاستعمال اليه لكذا اختار ابن السبكي وجوب سبق  
لمصدر المجاز فلا يتحقق في المشتق عنده مجاز الا اذا سبق  
استعمال مصدره حقيقة وان لم يستعمل المشتق حقيقة كالرجل  
لم يستعمل الا الله تعالى وهو من الدرجة وهو حقيقة الرقة  
والحنو المستعمل عليه تعالى كما مر وعيد كل هذا المجاز ما ليس  
له حقيقة كما ان من الحقيقة ما ليس له مجاز لكن الغالب  
ان يكون للمجاز حقيقة وهو كالمشرك في العلاقة على حقيقته  
الحقيقي والمجاز يتعارف به يد طهارة في وقت واحد لا في حله  
عليها عند التميز من القرابين المهمة في مجالس على الحقيقة  
كما ذكره ابن السبكي في شرح معراج السالكين ونحوه في شرح  
المختصر من الدرر وآية بقره الاصحاح فيما اذا قال وقت  
عليه اولاد ونظامه لا يرد على اولاد الاولاد على الصبي  
ومن اراد البيانيين في التعريف مع قرينة ما فقهنا انما اراد  
ما وضع له اولاه مشتق عنده لا يرد ان يرد باللفظ معناه الحقيقي  
والمجاز غير معاوي يفتق المجاز الى لغوي وعرفي وشرعي كما انقسام  
الحقيقة الى ثلاثة اقسام الامثلة ظاهرة من امثلة اقسام الحقيقة  
المسماة اياها المجاز في التركيب ويسمى المجاز في الاستناد فيمنع  
استناد الشيء لغوي بقوله لا يستند بغيره اعني بين يدي  
الشيء وذلك كغيره ان يكون نسبة كما في قوله تعالى واذا  
تليت عليه آياته تزداد حجرا مستند الزيادة وهي فعل  
الله تعالى الى الآيات لكون الآيات المتأولة سببا لعادة ونحو  
قوم المجاز في التركيب فمن جعل المجاز فيما يذكر منه في السنة  
ومنهم من يجعله في السنة اليه فغير ما ادعى على الاول ان ادعى بها







على قول السابق بتعويض معناها اليه تعالى لا على قول الخلف  
بما ويظهر في عليه من المفسر **ان المراد** ما ابر المعنى  
الذي **وضع اللفظ له** قال المصنف **ادعي منه قول الحنفية** ما ابر  
اللفظ الذي **ظهر المعنى المراد منه ظهورا تاما** لا حقا معه بالكلية  
**بالاستعمال** ابر بسبب كثرة استعماله فيه خارج الظاهر والنفس  
وجه الاول كونه ان الصريح من اقتسام اللفظ ولا يشترط  
فيه الوضوح ولا يتغير به بل المعترف به ظهور المراد منه  
ظهورا تاما كما يشعر به اسمه وقضيته الاول خلاف ذلك  
كلمة بخلاف الثاني فكان الثاني اولى وفيه نظر ان هذا السما  
يقال اذا كان الصريح المعرف بهما واحدا وليس كذلك ان  
المعرف بالاول الصريح اللغوي وهو المقابل للكناية اللغوية  
الاشتمالية والمعرف بالثاني الصريح الشرعي المقابل للكناية  
الشرعية لكن لا يكتفى في هذا الصراحة الخارج عننا  
بالاستعمال فيه على لسان اهل المعرف كما شمله تعريفه المذكور  
بل لابد منه من الاستعمال فيه على لسان الشارع وتقريره  
ولو مرة كلفظ الافادة في الجملة او كثرة الاستعمال فيه على  
لسان جملة الشارع وان لم يستعمل فيه على لسان الشارع  
اذا كان مدلوله هو المقصود منه في لفظ المسى والمخاطبة  
لنايتان في الاول استعمل الاول في القرآن في الجماع وكثرة  
استعمال الثاني على لسان جملة الشارع فيه **وان الكناية**  
**ما ابر المعنى الذي لزم** عما ابر المعنى الذي **وضع اللفظ له**  
قال المصنف **فيلزم** **ادعي منه افادة الملتزم** **بذكر اللفظ** الموضوع  
**لان** **ما يعلم من علم البيان وغيره** من اصول الفقه ووجه  
الاول كونه بعد توافيقها بما يرجع به حاصل اولها الكناية  
اللفظ المذكور لافادة لان ما وضع له وثانيها ان اللفظ  
المذكور

على

المذكور لافادة ملتزم ما وضع له اذا الكناية من اقتسام اللفظ  
لا المعنى ولا الافادة مخالفة الاول كما هو معلوم من العلمين المذكورين  
الذين هما محل تحقيق ذلك فقد فرق في علم البيان الذي هو محل  
ذلك بالاولية بين الكناية والمخاطبة بما يقتضي تعريفها بذلك  
من ان الانتقال في الكناية من اللفظ الى المعنى كما لا يقال في تعريف  
طويل المخاطبة من استلزام طول المخاطبة الذي هو لا يتم لطول  
القائمة اليه وفي المخاطبة من اللفظ الى المعنى كما لا يقال في تعريف  
اسم في الجماع من الاسد الذي هو ملتزم الشجاع اليه لكن  
هذا الفرق مرده الفرق بيني في تخصيص المحتاج بان اللفظ  
ما لم يكن ملتزما لم ينتقل منه الى المعنى وحينئذ يكون  
الانتقال فيها من المعنى الى اللفظ كما في المخاطبة بعد ان فرق  
بينهما بما ظهر ضرورة على تعريفها بانها لفظ اريد به لان معناه  
مع جوارحه ارادته مع كلفظ طويل المخاطبة المراد به لان معناه  
اعنى طول القائمة في جوارحه وان اراد حقيقة طول المخاطبة ايضا  
من ان الكناية تخوض فيها ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع  
ارادة لان معناه والمخاطبة لا تخوض فيه ارادة ذلك مثلا لا يجوز  
في قولنا ما ابر اسم في الجماع ان يراد بالاسد الحيوان  
المختص لانه يلزم عند البيانين ان يكون في المخاطبة قرينة  
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما مر فلو انتفى هذا انتفى المخاطبة  
وهذا هو الذي يوافق الفقه الاول وان لم يكن واما  
لكن يمكن حمله عليه فهو اولى من الثاني على ما ادعاه المصنف  
نعم ما اقتضاه ما ذكره القزويني من ان ارادة المعنى الحقيقي في الكناية  
خارجة لا واجبة بالخلاف مقتضى تعريف ابن السكيت في جميع الجوامع  
الكناية بانها اللفظ المستعمل فيما وضع له لانه لا يمتنع من  
انها واجبة وفيه في المطول ان السكيت ذكره في موضع



من الملتزم لكنه قال فيه ان ما ذكره الغزوين هو الحق لان الكفاية  
 كثير اما الحق عند اداة الحق وان كانت جائزة للقطع  
 بجملة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا  
 حبان الكلب وسمن ولا تفصيل وان لم يكن له كلب ولا تفصيل  
 انتهى وعليه فالكفاية اعم من النجاد لا فمعا على الاخر فباينة له  
**وان الایجاد لغة التصديق بالقلب مطابقا لشرعنا التصديق**  
**بالقلب بها حجة** به النبي صلى الله عليه وسلم ايماعلم بالضرورة  
 بحجته **بمن عند الله** تعالى اجمالا فمعا على اجمالا وتفصيل  
 فمعا على كذلك تفصيلا ايماعلم بالقلب لذلك وقوله  
 بحيث يطابق عليه اسم التسليم والتكليف بذلك وان كان  
 من الكيفيات التوسمية دون الافعال الاختيارية بالتكليف  
 باسبابه كمالها الذي هو من صفات النظر وتوجيه الجوانب وواقع  
 المواضع فاعلم لا بالضرورة محيية به من عند الله بان لا يتبين  
 العامة والتصديق به ليس من مسمى الاسمان ومنه لا يكره  
**وقيل هو ايماعلم شرعا التصديق بالقلب بذلك والاقراء**  
 باللسان بالشهادتين فعلى هذا القول الثاني الاقرار بشر  
 اي جن من مسمى الايمان **وعلى** القول **الاول** ليس بشر من  
 مسمى بل ولا شرطا له فنصدق ولم يقر مؤمن عليه في الاخرة  
 على الثاني نعم **الاقرار** على **الاول** **شرطا لاجرا احكام الدنيا** المحقة  
 بالمؤمنين عليه كالمصلاة عليه وخلق والدفن في مقابر المسلمين  
 والمطالبة بالاملاة والركاة ونحو ذلك فلا يخرج تلك الاحكام  
 على من ذكر على الاول كالثاني وان كان مؤمنا عليه غير مؤمن  
 على الثاني فهذا هو صمد الخلاق بين القولين ويرجع حاصله  
 الى ان من ذكره هو غير مؤمن بالنسبة للاخرة كما انه كذلك بالنسبة  
 للدنيا فعلى الثاني نعم وعلى الاول فهو عليه مؤمن بالنسبة اليها

للاخرة دون الدنيا  
 وعلى الثاني غير مؤمن  
 بالنسبة ص

امان

امان صدق واقرب هو مؤمن بالنسبة اليها اتفاقا ومن لم يصدق  
 ولم يقر فهو غير مؤمن بالنسبة اليها اتفاقا ومن لم يصدق  
 وغير مؤمن بالنسبة للاخرة دون الدنيا اتفاقا وهو  
 القسم لا يعلم من كلام المصنف وفي شرح التواضع ويعتبر في الاقرار  
 لاجرا احكام الدنيا ان يكون على وجه الاعلان والاطعام لاهل  
 الاسلام ايماعلم بغير ضم في الاخرة لا تمام الايمان بنا على الثاني فلا  
 يعتبر فيه ذلك ثم محال اعتبارا على اعتبار ان لا يمنع منه ما به  
 كالكراهة ولا فيسقط اعتبارا به بخلاف التصديق ولا يسقط  
 اعتبارا به كمالا يما بالنسبة للايمان الحقيقي لا الحكمي الشيعي ولا  
 يرد ان اطلاق المؤمنين مؤمنون ولا تصديق لهم فان قلت  
 بل قد يسقط بالنسبة للايمان الحقيقي ايضا كما في حال النوم  
 والنعاس قلت التصديق باق في القلب  
 والذي قول ايماعلم حصوله ولو سلم قالنا ما جعل الحق  
 الذي لم يطرا عليه ما يصادف في حكم الباقي حتى كان المؤمن متآمنا  
 في الحال او في الماضي ولم يطرا عليه ما هو علامة التكذيب **وعلى**  
**القول الثاني جماعة** كثيرة من المحققين كما صرح به في شرح المقاصد  
**منع العلامة ابو العفضل عبد الله بن عبد الله** فهو المراجع بل  
 ادعي النووي اتفاق الاول السنة من العقائد والمحدثين والمتكلمين  
 عليه من جعل منهم الطاعات جزءا من الايمان مراده الايمان  
 الكامل كما انه المراد بالايمان في المفهوم الدالة على تمامه  
 ونقصانه واقاويل التي لو بدلت لا الايمان بالمعنى السابق  
 بنا على عدم قوله لها تحجب الذات قوة وضغوة وتحجب  
 المتعلق اجمالا وتفصيلا فقد اختلفوا في الاسلام فويل  
 هو الايمان واوحد بمعنى عدم الخلق لا احد لها من الاخر فويل  
 هذا المؤمن مسلم وبالعكس وقيل هو الطاعات الزائدة

لكن الحق كما قاله  
 في المواقف حصوله  
 فيها ص

وقيل هو الايمان  
 الذي هو التواضع  
 والاعتراف بالخطية  
 وتقدم انه شرط للايمان  
 وهو عليه فكله



عليه لكن لا يعتد بها الا مع فيه النظر لذلك على هذا كل  
 مستمومين بل دون العكس **قال** العلامة المتوهم ذكره  
**و ش ا بطل** اي ش ا بطل الايمان المحقة لحيته الاول بناء على  
 الثاني الذي جري عليه في تفصيل لماونه من الاحمال باعتبار متعلو  
 الجمل **خمس وعشرون** شطرها **ان تصدق** بتا الخطاب  
 فيه وفيما بعده **ان الله تعالى** موجود فقد ورد به الشرع  
**لقول** تعالى **لوسي عليه الصلاة والسلام** **اني انا الله** و دل  
 عليه الدليل العقلي **لان المحدث لا يصح** اي لا يجوز ان يصدر  
**منه قول** **لا ارادة** ولا غيرها من علم وغيره من صفات الوجود  
 فلو كان الله مبدء ما لم يكن ان يصدر منه شيء ذلك لكن  
 الفعل وماه منه ان يكون المحدث للعالم كاتساق وكذا باقي  
 ذلك ما دام منه بموجبه انه قائم به لما سياتي ولم يكن معدوما  
 وان لم يكن معدوما كان موجودا وهو المحدث ولان عدم  
 نقض وانه متبر عنه لمناقضته **لا الوهمية** **ثانيها** **ان تصدق**  
**ان الله تعالى** **احد** في الوهمية **اي لا شريك له** فيما قد  
 صفة كاشفة فقد ورد بعدم وجوه الشرع **لقول** **تعالى**  
**محتجا** على ذلك **لو كان فيها الالهة** **اي غير الله** **لنفس**  
**اي** خرجنا عن هذا النظام المشاهد لكنهم لم يفسدوا ولم يكن  
 فيها غير الله معه وذلك هو نفي وجود الشريك المبدأ فان  
**قلت** **لو كان ذلك عقلا** **ولمست** **الملائكة** **من عقول**  
**واغاي** **عادية** **ان العادة** **المستترة** **لم يعقد** **قطا** **اختلافها**  
**في** **ممكن** **محددة** **واحدة** **عدم** **الاقامة** **علي** **مواقة** **كل** **الاخر**  
**في** **كل** **حليل** **و حق** **بل** **تالي** **مفسر** **كل** **وتطلب** **الاغوار** **بالله**  
**والقهر** **وكيف** **با** **الالهية** **الموصوف** **كل** **منها** **باقى** **غايات**  
**التكبر** **فان قلت** **فالحجة** **على** **هذا** **مبنية** **للتظن**

لا العلم

العلم  
 لا العلم  
 لا العلم

لا العلم قلت **ممنوع** بل هي مبنية للعلم وعدم  
 استحالة التقييد عقلا لا يتجده عند تكون علمها ان لم يؤخذ  
 في مفهوم استحالة التقييد بل مجرد الختم عنها موجب وهو  
 موجود في ذلك **و دل** **على** **عدم** **جواز** **ه** **الا** **مفسر** **من** **عدم** **وجود**  
**الدليل** **العقلي** **لانه** **لو كان** **سواء** **اله** **غيره** **لما** **استقام** **الخلق**  
**والامر** **اي** **الشان** **اي** **لو** **جاء** **ذلك** **لما** **ان** **لا** **يستقيم** **ما** **ذكر** **لا** **يكون**  
**فيكون** **مفهوم** **ان** **قد** **يريد** **احد** **في** **الحادث** **ش** **ويريد** **الاخر**  
**شئ** **اي** **مفهوم** **ذلك** **الشئ** **بامارة** **الحادث** **منه** **الذي** **لا** **يصد**  
**له** **غير** **كذلك** **شئ** **يد** **وتسكونه** **ولا** **يد** **من** **وقوع** **احد** **فيها**  
**لا** **استماع** **وقوعها** **عدم** **وقوعها** **و** **حينئذ** **ولا** **يد** **ان** **يكون**  
**احد** **فيها** **مفهوم** **الاخر** **منه** **من** **ارادة** **و** **المفهوم** **بمنه** **من**  
**بمارة** **من** **ارادة** **انه** **لا** **يكون** **خالف** **قاله** **ولا** **فالمبدأ** **منه** **منه** **فيه**  
**وان** **انتفى** **ذلك** **فلا** **يكون** **الها** **لان** **خلق** **كل** **شئ** **والغلبة** **على**  
**كل** **الامان** **لا** **الهيئة** **واشقا** **اللائم** **يستلزم** **انتقا** **المال** **وم** **بقا**  
**خلق** **ولو** **قال** **وا** **لكن** **لا** **يكون** **الها** **لكنها** **ثالثها** **ان** **تصدق**  
**ان** **تعالى** **لا** **يشبه** **لا** **يما** **ش** **غيره** **ولا** **بما** **ش** **غيره** **فقد** **ورد**  
**بذلك** **الشرع** **لقول** **تعالى** **ليس** **كشئ** **ش** **ان** **المراد** **ببطيئة**  
**المشهور** **ليس** **مشك** **شئ** **وان** **الم** **يكن** **مشك** **شئ** **فليس**  
**مشك** **شئ** **و دل** **عليه** **الدليل** **العقلي** **لان** **المشك** **شئ** **ليس**  
**على** **احد** **فيها** **ما** **يجري** **على** **الاخر** **اي** **يجب** **ان** **يجري** **على** **احد** **فيها**  
**جميع** **ما** **يجري** **على** **الاخر** **ويستقي** **منه** **جميع** **ما** **يستقي** **منه** **الاخر** **فلا**  
**شابه** **اي** **ما** **ش** **غيره** **و** **الواقع** **انه** **جاء** **في** **غيره** **الحادث**  
**وصفات** **المفهوم** **اي** **باقية** **فيها** **وهو** **جمله** **معترضة** **بين** **السط**  
**وجوابه** **وهو** **يجري** **عليه** **ذلك** **ايضا** **ما** **جاء** **على** **غيره** **لتحقق**  
**المحالة** **وان** **جاء** **ذلك** **عليه** **فلا** **يكون** **الها** **ان** **الاله** **منز** **لا**



عن صفات النقص كما مر ولو ما شأله غير لا يتفق عنه الحدوث  
 وبقا صفات النقص وكونها ماضية وقد تقدم بطلانها وما  
 ذكره المتأخرين من أن الحركية على ظاهر قول الأشعرين إنما  
 المساوية في جميع الوجوه من أن المراد تشاوبها في جميع  
 الوجوه تشاوبها في جميع الصفات المشبوهة والسلبية  
 لكن هذا الظاهر غير صحيح والالزام عدم التعذر في شئ  
 مماثلة ومن ثم قال العلامة السعد التوتاني في إن ما رتب  
 بذكر تشاوبها في جميع الوجوه فيما به المماثلة  
 والدليل العقلي على هذا أن يقال لو كان زيدا له وجوده  
 مماثلة في شئ كان بينهما مساواة وفيه من جميع الوجوه  
 والالزام باطلا فالمتن ومثله **سأجيب أن نقول أنه تعالى**  
**ليس بحجم ولا عرض ولا جوه** فقد دل على ذلك الدليل العقلي  
**لأن هذه الأمور الثلاثة هي عليها الحدوث وصفات**  
**النقص** أي باقية لا يتغيرها جزاء العالم وهو جميع أجزاء محدث  
 لما سبق ويرتزم منه أن يكون موصوفا بصفات النقص  
 للمزوم ومما للحدوث **والله تعالى** **ذلك** أي لا يجوز عليه  
 الحدوث ولا باقية صفات النقص والالزام بكونها ماضية  
 خلقا واما قولنا أن يوزن الأمور الثلاثة جزاء العالم لأنه  
 أن يعقوب بذاته أو بعينه الثاني العرض والاول ما ان يكون  
 مركبا أو غير مركب والاول الجسم والثاني الجوهر ومعنى الجسم  
 الذي لا يتجزأ عن المتكلمين أي لا يتجزأ التجزأت لأفول  
 ولادوها ولا عرضا بالعقل وهو المركب الجسم من اثنين  
 فأكثر منه عندهم وقد يطلق الجوهر على ما ليس بعرض  
 ومعنى قيامه بذاته عند المتكلمين أن يتجزأ بنفسه  
 بأن يكون تحيزه غير تابع لتحيز غيره وهو الجوهر الذي  
 هو

على أحد هاجم  
 حايحى على الآخر  
 ويفتق عنه ما يتفق  
 فافتق عنه ميني

ومعنى قيام العرض  
 بغيره أن يتجزأ  
 بغيره هو

هو موضوع أي محله الذي يقوم به أي محتاج العرض في وجوده  
 إليه فإن الشئ الذي يحتاج أحدهما إلى الآخر في وجوده  
 الخارج إن كان المحتاج هو المحال أو الخارجين عنه  
 سمي عرضا والمحال موضوعا وإن كان المحتاج هو المحال وإنما يتبع  
 ذلك الحكم يسمى عند المجهول والمحال الصورة وهما المركب  
 منه الجسم عندهما أما احتياج كل من الشئين إلى الآخر في وجوده  
 الخارج فيفول دورا بالباطل هو وما يستلزمه **فأجيب**  
**أن نقول أنه تعالى قديم** ذاته و صفاته الذاتية **أبلا**  
**له** فهو صفة كما شقته وقوله **ولا آخر** أي لا يرد عليه لزم له فقد  
 دل على ذلك الدليل العقلي **لأنه تعالى خلق** أي أحدث العالم  
 بخلق الزمان وهو ما سواه ولا حاجة لقول بعضهم و صفاته  
 لأنها ليست عنه أي ما شقته عنه كما أنها ليست عنه إذ هو  
 حادث لا يستلزمه متغير وكل متغير حادث وكل حادث  
 لا بد له من محدث بالضرورة وقوله تعالى الذي  
 أحدث العالم فليزمن أن يكون قديما إذ لو لم يكن قديما لكان  
 من جملة العالم ولو كان من جملة لم يحدثه لأنه لو أحدثه لزم  
 الدور والتسلسل وكلاهما باطل ببيان الملازمة أنه لو كان  
 محدث العالم من جملة لزم لكونه حادثا أن يكون له محدث  
 فان عاد إلى الأول فهو الدور وإن ترتب إلى غير نهاية فهو  
 التسلسل **لأنه تعالى لو لم يكن قديما لكان حادثا** إذ لا  
 واسطة وهو أي كونه حادثا للالزام لعدم كونه قديما **بأصل**  
**لما من استلزم** أي لنفي الوجودية عنه وهو باطل والاستلزام  
 للباطل باطلا وإذا كان باطلا كان ماضيا وهو عدم كونه  
 قديما وهو المدعى وهو يستلزم كونه واجب الوجود  
 لذاته إذ كل ما هو قديم فهو واجب الوجود لذاته إذ لو لم

بأطلا مثله فثبت نقصه  
 وهو كونه قديما







۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

عليه الخلق في محله واختصاصه موسى بانه كريم من حيث انه سمع بصوت تولى ادم خلقه من غير كسب لاحد من خلقه او من جميع الجهات **ثالث عشر بقا ان** **تعتقد انه تعالى لا يخبر في العالم امر** لا يوجد منه شيء **الا بقدرته و امر الله و حكمه** امر قضايه الذي يقضي امر الله عند الاشعر كما صرح به في شرح المواقف فخلقوه عليه للتاكيد المناسب للقائم فقد ورد في ذلك **المشعر لقوله تعالى وما تسقط من ورقه الا يعلم ان الاية** اي باوتها وهو لاجبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين اي علمه تعالى على احد التنزيهات فيه ان العصور منها الاخيار بانه تعالى محيط بكل ما يوجد من العالم وذلك مستلزم للمدعي على ما اشار اليه امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله القدرية اذا سلموا العلم خفوا اي اذا سلموا ان الله عالم بكل ما يوجد من العالم قبل وجوده على ما يوجد عليه لم يسم ان يقولوا بانه لا يوجد شيء في العالم الا بقدرته وامر الله وذكره لانه اذا كان كذلك كان هو الموجد لذلك دون غيره لتوقف الاتحاد على العلم بالموجد قبل التصدد وجوده على ما يوجد عليه ان هو افادة الوجود وهو منسوب الى الموجد بالقصد وقصد افادة الوجود لا يمكن توجيهه نحو المجهول بوجه بخلاف الكسب الواقع من العبد لا يتوقف على ذلك ان ليس هو افادة الوجود فكيفه القصد الاحمال وان اكانا فهو الواحد كما ناقضوا التوابع المرید لكل ما يوجد من العالم والالتزام المحذور والاقول عليه ذلك لتعلق **الانه** تعالى هو الموجد للعالم كما مر **ولو جرت في العالم امر** اي وجد منه شيء غير قدرته وامر الله



بان وجد بمقدرة غيره و ارادته **لكن يقولون اي محب علي**  
 اتحاد **وذلك مقتضى** و الله مترو عنه فلو كان ذلك ان  
 قدرة العبد و ارادته لا تاتى لها في اتحاد فعله حالاً و  
 لا محلولاً و انما الله هو الوجود له بقدرة و ارادته لكن  
 عيب كسب العبد له بصرف قدرة و ارادته و ارادته  
 اليه الذي يقرب لا يحاد الله له بقدرة و ارادته  
 لمجمله و لو شالوا ففهم السبب عن السبب فالعمل  
 خور و **و ارادته** الله تعالى بالايحاد و للعبد  
 بالسبب و به نسب الفعل اليه فيترتب الثواب علي  
 الطاعة و العقاب علي المعصية و يقول المتصوف بالقدرة  
 الايحاد الذي هو من الله تعالى المتصرف في ملكه التمرق  
 الخالق فافهم **اي عشرها ان تقول انه تعالى**  
**لعباده الصالحين** علي صلاحهم و محاقب لعباده المؤمنين  
 علي ذنبهم ان ذلك يقع منه تعالى يوم القيامة ففهم  
 اخبر تعالى بذلك **القول** تعالى **من يقول مثقال ذرة خيرا**  
 اي يرب ثوابه اقل **الاية** اي باقيا و هو من يعمل مثقال ذرة  
 شرا يره اي عقابه و يدل عليه ايها ما ذكره بقوله و من  
 مثقال ذرة لان الثواب و العقاب **لو لم يثبت** اي يعقابه  
 تعالى **للعقل** اي لحيوة تعالى ان يفعل من شايء شيئا و **ليطال**  
 اي يوجد منه **الامر والنهي و العبادة** اي التوفيق لها لكونه  
 لم يجوز ان يفعل من شايء شيئا و عدمه الامر و النهي و التوفيق  
 للعبادة فذكر ذلك ليعلم منه علي انه يقع منه ما ذكره و لهذا  
 دليل اقتناعي لكن ذلك دليل العقل ان ذلك ليس علي  
 دليل الوجوب عليه لانه لا يجب علي الله شي و لا  
 اثابة المؤمنين و عقاب الصالحين لكن لا يقع منه ذلك  
 لا خفاء

بان  
 بما

لا خفاء بعكسه كما تقدم وهو لا يتخلف في المذنبون غير  
 الشريك قد يغفر لهم فلا يعاقبهم كما اخبر بذلك بقوله ان  
 الله لا يعفوا ان يشرك به و يعفوا ما دون ذلك لمن يشاء  
 فهو محصيه لعمومات العقاب **خامس عشرها**  
**ان يومنا بالملايكة** فقد ورد به الشرع **القول** تعالى مشرا  
 الي ذلك **امن الرسول بما انزل اليه من ربه و المؤمنين**  
**مقطوع** علي الرسول **كل** من الرسول و المؤمنين **امن بالله و ملايكة**  
 و هم عند جهنم المسلمين اجسام نورانية تظفر بصورة  
 مختلفة و تقوي علي افعال شاقة و المراد بالايان بيم الايمان  
 بانهم موجودون و انهم عباد الله و انهم لا يوصفون  
 بذكورة و لا انوثة و انهم معصومون لا يصدر عنهم  
 ذنب اصلا ولا يرد اليهم اللعن لان من الجن لا منكم  
 فالاستثنا في الالة اما منقطع او متصل باعتبار شموله  
 له تعالينا و لا قاموت و مواروت ان قلنا بانها مكران  
 لانها لا يصدر عنهما ذنب و قولهم بها الناس السحر  
 لما كان باقر الله ابعلا لهم و تميز بيمة و بين المحنة علي ان  
 تعلم السحر الاحترام عنه لئلا يذنب بل هو طاعة **سبار**  
**عشرها ان تؤمن بجميع كتب الله الذي انزلها علي الانبياء**  
 فقد ورد به الشرع **تاللاية السابقة** فان و يراعيه ما سبق  
 منها و كتبه و عدد تمامية كتاب و اربعة كتب كما ورد في بعض  
 طرق حديث الي ذلك و كتبت يا رسول الله كم نزلنا انزل  
 الله فقال ما شاء كتاب و اربعة كتب انزل الله علي شيت  
 خمسين صحيفة و علي خوخ ثلاثين و علي ابراهيم  
 عشر صحيفة و علي موسى و قيل التوراة الا عشر و قيل صحايق و انزل  
 التوراة و الانجيل و الزبور و الفرقان اخرجها ابن حبان وغيره

محققا كما هو مشهور



والمراد بالامان بها الايمان بالله انزلها على الانبياء تفصيلا  
فيما ورد به القرآن على الوجه المار به من انزال التوراة  
على موسى والانجيل على عيسى والزبور على داود والفرقان  
على محمد صلى الله عليه وسلم صحوا على ابراهيم وهما على  
نوسى واجمالا فيما عدا ذلك وان ورد بعدتها على التوضيح  
الحبر السابق اذ هو احد لا يكتفى في الاعتقاديات وانما كمالها  
كلام الله تعالى به فهو احد وان تعددت باعتبار النظر المتو  
والمسوع الدال عليه المسمى بكلام الله ايضا كما مر وبهذا الاعتبار  
كان بعضها افضل من بعض والقرآن افضل من التوراة لشم  
الانجيل ثم الزبور على ما مر في الكلام على اسم الله الاعظم وهو  
ناسخ جميعها تالوة وتكتابة واحكاما وكوموافة على المراج  
**سابع عشرها ان تؤمن بجميع الانبياء** فقد ورد به الشرع  
**لقوله تعالى بعد ما سبق من الآيات السابقة وكتبه لا حاجة**  
**لذكرها هنا وسيله جميع لا تفرق بين احد من رسله**  
بالامان ببعض والاشد لآل بعدة الآية على المدعى ظاهر  
بنا على القول بترادف النبي والرسول كما مر لا على القول بعدم  
ترادفهما لعدم التفرغ وتعال الانبياء غير الرسل فهم عليه السلام  
بالرسل وعلى هذا القول ما ورد في عدة من حديث مراد  
ان حبان في صحيحه ان عدة الانبياء مائة الف واربعة وعشرون  
الف وان الرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر وفي حديث  
مرواه الامام احمد في مسنده بسند صحيح ان عدة الانبياء  
مايتا الف واربعة وعشرون الف وان الرسل منهم ثلاثمائة  
وخمسة عشر وفي حديث مرواه ابو يعلى في مسنده بسند  
ضعيف ان عدة الانبياء ثمانية الاف واثنان في بين هذه الروايات  
على تقدير محتمل في الواقع لان مفهوم الخاتمة انما يعتبر ان لم

والكفر ببعض

قياسا

براه

يرد ما يدل على انه غير مراد وقد دلت رواية الزيادة على  
اذم رواية التقصير لا يعتبر مضمونها والمراد بالامان بالانبياء  
الامان بانهم صادرون في دعوى النبوة وان الرسل منهم  
صادرون في دعوى الرسالة وانهم رسلوا اليهم ما امروا  
بتبليغه تفصيلا وفيما فضل منهم في القرآن واجمالا في غير  
وان ورد بعد ذلك الاخبار السابقة لان بعضها ضعيف  
لا يعول عليه وبعضها غير احاد لا يفي في الاعتقاديات  
وانهم معصومون والمراد بكونهم معصومين على المراج  
لا يصدرا عنهم دين ولو صغيرا سهوا قبل البعثة او بعدها  
وقيل المراد غير ذلك واما ما ورد مما يقتضي عنهم قول ومن  
احسن ما قيل في تاويله ما قاله الحنفية خلصت  
الابرار سيات القويين **ثامن عشرها ان تؤمن بوجود**  
**البعث** اي احياء الله تعالى الخلق يوم القيمة بعد فنايم  
بالتعبد ابدانهم باجزاءها وعوارضها كما كانت بعد  
اعدائها على الكهف وقيل بعد تغرق اجزائها ويدخل  
فيها الارواح بانها مرسرا فيل ان ينسخ في الصور بعد  
جمع الارواح فيه فتذهب كل روح الى ربها **والشور**  
بان تجمع يوم القيمة ليعرضا والحساب فقد اخبر الله  
تعالى بوجودها **ثاني القول** تعالى **يوم تجمع ليوم**  
**الجمع ذلك يوم** **التعابن** يفهم المومنون الكافرين باخذ  
منهم في العلم في الجنة لو امتوا على احد التوايين في ذلك  
**وقوله تعالى ولا ليه النشور** ويدل عليه ايضا ما ذكره بقوله  
**لانه لو لم يكن اي يوجد بعث ونشور لما كان اي وحيد امين**  
**ونهي من الله به ولعقل اي جونا تعالى ان يفعل كل من شامسا**  
لكنه قد ورد الامر والعقوبة منه ولم يجوز ان يفعل من شامسا

صدور



ما شاء ذلك دليل منه على وجودها وفيه ما **قاسم عشرها**  
**ان تؤمن بوجود الجنة والثواب والنار والعقاب** فقد اخرج  
تعالى بوجودها لقوله تعالى وجنة عرضها السموات  
والارض ومن قوله ذلك جزاء الله تعالى ويدل عليه  
ايضا ما ذكره بقوله **والايات** تكونا موجودتين **لما كان** اي وجد  
**امر** من الله وليجوز تعالى ان يفعل من شاء ما يشاء لكنه وجد  
منه الامر واليقي ولم يجوز ان يفعل من شاء ما شاء ذلك دليل منه  
على وجودها وفيه ما مر من انه لا مد منه من ملاحظة ان  
الثواب محصور في الجنة وتعمها وان العقاب محصور في  
النار وحيثما هو موجودتان الا لقوله تعالى اعز  
للمؤمن اعزت للكافرين ولا يغنيان لها واليهما مع  
قبولهما للعقاب **عشرها ان تؤمن بوجود الصراط** وهو  
حسب محمد ود على ظهر جهنم ادق من الشفر واحد من  
السبي يمر عليه الخلق فيجوز ان يهلك الجنة وتزل به اقدام  
اهل النار فقد اخرج تعالى بوجود **للقوله تعالى فاهدوهم**  
اي اهدوهم وسوقوهم **الى صراط الحميم** النار يهرون عليه وتزل  
اقدامهم فيها **حادي عشرها ان تؤمن بوجود الميزان**  
وله كفتان تعرف به مقدار اعمال بان تؤمن من صحتها  
على المراجحة فقد اخرج تعالى بوجوده **للقوله تعالى ونضع الموازين**  
**القيسط** اي ذوات القدر **اليوم القيمة** اي وفيه وذكر  
الميزان بالخط المحم لا لتعدد رسله ليعلم من ظهر قوله تعالى  
كل نبوت قوم نوح المرسلين اي نوحا وقيل لتعدد رسله والمراد  
الاول وبه يشعر كاذم المصه قال العلماء وانه الاعمال يكون  
بعد الحساب لانه الجزاء فينبغي ان يكون بعد الحساب  
لانه لتقدير الاعمال والوزن في تقديرها ليكون الجزاء بحسبها

لهم

لا يعلم

قال

او الثواب

قال القزويني وهو لغز من دخل الجنة بعين حساب وهم ثلاثة  
اقسام منفقون لا يكفون لهم ولم يحسن حسابهم وعماير فتوضع  
في مقابلة حسابهم فلا يكون لها ثقل معها ومخلوط  
لهم مع حسابهم كما يروى وعماير فتوضع في مقابلة حسابهم  
فيكون لها ثقل معها وان كانت الحسنات اشقل دخل  
الجنة او السيئات اشقل ففي المشية وان تساوى كان  
من اصحاب الاعراف هذا اذا كانت الكفاير فيما  
بينه وبين الله فان كانت فيما بينه وبين الخلق اقتصر  
من ثواب حسنة بقدر ثقلها فان لم يوفى فيه عليه  
من ادناه من ظلمه ثم يعذب على الجحيم وكفارة فيوضع  
كوزن وادناه من كوزن وان كان له اعمال بر وصفت  
في الاخرة فلا تقاوتها **ثاني عشرها ان تؤمن بوجود**  
**الحوض** **والشعاعة** اي حوض النبي صلى الله عليه  
وسلم وشعاعته اما الحوض **فلقوله تعالى انا اعطيناك**  
**الكوثر** بناء على احد التفسير فيه من انه الحوض وقد فسره  
**النبي صلى الله عليه وسلم** به في حديث **فقال هو حوض**  
**ابنته** اي عذرة **الكثير من عذرة الخوم السما من شرب لم يطأ به**  
اي بعد شربه منه **اقول** هذه الجمل الثلاث كلها من  
حديث فالاولي وهو حوض من حديث رواه مسلم  
والثاني هو نهر وعذبة عليه خير كثير هو حوض  
ترد عليه متى يوم القيمة ايته عذرة الخوم السما الحديث  
وهو مني على عود ضمير هو الي النهر المسمى الكوثر  
لكن الظاهر عوده الي الخير الكثير الذي عليه وهو المواقف  
لما قاله الحافظ ابن حجر انه ظاهر الاحاديث من ان الكوثر  
نهر داخل الجنة والحوض بجانبها يصب فيه من ماء ذلك



النهر قال وقد يطلق على الحوض كونه يمد منه  
 فتفسير الكوش الحوض كما هو مذكور عندنا في  
 ذلك والثابتة وهي انية اكثر من عدد نجوم السماء  
 من حديث اخر رواه مسلم وعنه ولفظ حديث  
 سلم والذي يقرب محمد بيده لا نية ايا الحوض اكثر  
 من عدد نجوم السماء وفي حديث مسلم المتقدم وعنه  
 عدد نجوم السماء لعله اخبر به قبل العلم بانها اكثر من علم  
 بذلك فآخريه والثالثة وفيه من شرب منه لم يظلم الله  
 احد من حديث اخر رواه احمد والترمذي واللفظ  
 وعنه لم يظلم الله وهو ظاهر في ان الحوض انما يشرب منه من  
 لم يدخل الماء وان احتمل على بعد ان يشرب منه من  
 يدخلها ولا يعذب فيها بالظواهر قد اختلفوا في  
 قول الصراط او بعده قولان ما خرج منها الحافظان غير  
 كالتأني عما من الثاني مستورا عليه بما مر عنه قال فلوكات  
 قبل الصراط كالتأني النام بينه وبين الماء الذي يصب  
 فيه من الكوش انتهى وفيه مناقشة واصا الشافعية  
 فتقول عسى ان يمتد ذلك بمقام محمودا بناء على الراجح  
 الذي نقول ان لو احدث وعنه اجماع المفسرين عليه من  
 انه الشافعية في تحميل الحساب والاماحة من قول الموقر  
 وله ومالي انه عليه وسلم شواغات است اعظمها هذه  
 وهي مختصة به والثامنة قد اختلف قوم الحنفية في حساب  
 قال النووي وهي مختصة به ونوزع فيه الثالثة وقوم  
 حوسبوا فاستحقوا النماء ان لا يدخلوا قال القاضي  
 عما من وعنه ويشركه فيها غيره وهذه تنكسر المعترلة  
 بنكسر على من لم يشركه من جوار العفون من ترك

الكبيرة



الكبيرة الرابعة في اخراج ما دخل الماء من الموحدين ويشركه  
 فيها غيره وهذه تنكسر المعترلة ايضا بناء على ما خلور  
 تركت الكبيرة في الماء الخامسة زيادة الدماخات  
 في الجنة لا يعلقها قال النووي وهي مختصة به السادسة وقوم  
 استوت حسنا ثم وسيا ثم ان يدخلوا الجنة ومنهم اصحاب  
 الاعراف على الاصح **قال ثامن عشر** **فيها ان ثوب من ثوب**  
**محمد صلى الله عليه وسلم بني صدق ورسول حق اي**  
 بني صادق في نبوته ورسول حق في رسالته فقد اظهر الله  
 على يديه دليل على ذلك من المعجزات الظاهرة والباطنة  
 الباهرة ما يرد قطعا على ذلك ومن افواه لاله عليه  
 القرات ولقد تحدى به الباطن كما لا بد اعظم فجزوا عن  
 معارفه اقصى سورة منه مع ثبته لكم على ذلك حتى خلوا  
 بهم واغروا عن المعارف منه بالحروف الى المقام عة بالسوق  
 ولم ينقل عن احد منهم مع توفرائه واعماله الاثبات بشي مما يد الله  
 وقد دل ذلك قطعا على انه من عند الله وعلم به صدق دعواه  
 على عاديا لا يتوحد فيه شئ من الاحتمالات العقلية على ما هو  
 شأن سائر العلوم العارضية فهو نبأ الله ورسوله **اي**  
**الي الخلق اجمعين** فقد اخبر الله تعالى به في القران بقوله تعالى  
 الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا واخبره  
 به صلى الله عليه وسلم بقوله ما في حديث مسلم ان رسالت  
 الي الخلق كافة ما نزل وحين اجماعا وعربها من ملائكة وحيوانا  
 وجمادات على الراجح وفائدة ارساله الى الملائكة مع عصمتهم  
 والحيوانات والجمادات مع عدم تركهم ان عاينهم للنزول  
 ودخولهم تحت دعوته واتباعه شريفا له على سائر المراتب  
**وبان خاتم النبيين** اي الذي ختمه او ختموا به على ما مر بما فيه من الباقين  
 في الكلام على الخطبة واولهم بل اول الرسل على الراجح وم عليه



الصلابة والسادم والدينا في الراج ما في الصحيح في حديث الشفاعة  
 من ان الناس يقولون لنوف انت اول المرسل لان الغنى الي قوم كفاء واما  
 آدم فامر الله ان ينيه يعلم الشرايع **اسم عشرتها ان تؤمن بالقرآن**  
 وبين المراد بالقرآن لا يمان به بما عطف عليه بقوله **وانه معجز اعجز**  
 البليغ من معارفه اقصر من معرفة منه كما ودجوه اعجاز كثيرة الاشياء  
 منها الا يحاط به البليغ من معارفه وقوله ولما في القوم من حياة في كل اثنين  
 عدد حرف فيهما عشرة احراف معاني كلام كثير واشتماله على علم الغيبين  
 والاخبار بما كان منها علمه وما لم يعلمه وشكوه جامع العلوم كثيرة في نقاط  
 العرب والكرام وفيها ولا احاط بها من علماء الامم واحد ولا اشتمل عليها  
 كتاب بين ادم تعالى فيه اخبار الاولين والآخرين وحكم المختلفين  
 ورايت المطويين وعقوب العاصمين **وانه كلام الله** صفته الالهية  
 القائمة به كما من فوقه **غير مخلوق** كسائر صفاته وان كانت  
 المنظم المعروف في الدلالة عليه السمي بكرام الله وبالقرآن ايضا كما من  
 مخلوقا ومع كونه باعتبار وجوده في الخارج غير مخلوق فهو باعتبار  
 وجوده في الكتاب مكتوب في ما خفيا بالاشكال الكتابية وصور  
 الحروف والدلالة عليه وباعتباره وجوده في الذهن محفوظ في صورته  
 بالواقعة المتخيلة **وان من خير شيا منه** مما ثبت انه بالتواتر  
 احترام عند البسملة **كفر وان من اتبعه** فاستمر به من الاولين والآخرين  
 عما فيه من النوافل **التي ورثه** عطف تفسير ومخالفة فلم ياتر ما ذكر  
 ولم يشته عما ذكره من دعوى **خامس عشر** **عشرتها ان تؤمن بما اجتمعت الامة**  
 ابا امه محمد صلي الله عليه وسلم المحضون كما اخبرناهم بالحق  
 على فدلالة عليه **من التحليل والتحريم** من الادكاه الخمسة اذا  
 كان معلوما من الدين بالضرورة بان كان يعرفه العوام والخواص  
 بخلاف ما لا يعرفه الا الخواص ولا يكفر منكره ايا اذا كان جائلا بانه  
 مجمع عليه وان عرف الحكم كما اشياء اليه في شروح البهجة بخلاف منكر الاول  
 فيكفر وان كان جائلا بذكر ما لم يكن من الحق عليه ذلك لقرب اسلامه وحجوه  
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله  
 وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده  
 امين امين